الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر شركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية

دراسة تحليلية للدول (الامارات،الجزائر،مصر)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):
سخري سلمى
لحلوحي مريم

الأستاذ (ة) المشرف(ة)
د.قشاري يسمينة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
د.دلال حمودي	أ.م.أ	رئيسا	بسكرة
د.قيشاري يسمينة	أ.م	مقررا	بسكرة
د.لبيبة جوامع	أ.م.ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر شركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية

دراسة تحليلية للدول (الامارات،الجزائر،مصر)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):
سخري سلمى

لحلوحي مريم

الأستاذ (ة) المشرف(ة)
د.قيشاري يسمينة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
د.دلال حمودي	أ.م.ا	رئيسا	بسكرة
د.قيشاري يسمينة	أ.م	مقررا	بسكرة
د.لبيبة جوامع	أ.م.ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾(الآية **07** سورة إبراهيم).

الشكر الأول والأخير إلى الله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع والذي مدنا بالعزيمة والقوة والصحة لإتمامه.

كما نتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة " ياسمينة قشاري" لقبولها الإشراف على هذه الأطروحة ودعمها وتوجيهها لنا طيلة فترة إعداد هذا العمل.

دون ان ننسى شكر أساتذتنا الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تشريفنا بالموافقة على مناقشة هذا العمل والحكم عليه في سبيل تطويره.

وفي الختام نتقدم بخالص شكرينا إلى كل من ساهمة من قريب او بعيد من اجل إعداد هذه الأطروحة.

اهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط من حرير

والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي علمني أن ارتقي في سلم الحياة

أبي الغالي.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهن في حياتي إلى من بهن أعلو وعليهن ارتكز أخواتي الحبيبات

(بشرى، راشدة، نعيمة، ميرة، هاجر).

إلى من بذكره ينير فؤادي أخي العزيز أكرم حفظه الله ورعاه.

إلى من حبهم يجري في عروقي ابناء أخواتي

(محمد، غفران، دعاء ندى) اسأل الله أناراهم في أعلى المراتب.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح والإبداع زميلتي الغالية مريم لحلوحي.

وأخيرا إلى كل من ساعدني وكان له دور في إتمام هذه الدراسة سائلة المولى عز وجل أن يجزي

الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

سلمى سخري

اهداء

إلى وطني الغالي المفدى الذي سقانا العزة والشموخ

جزائر الشهداء

إلى من علمتني أن أحب كل الناس بطيبتها فأحببتها

حبيبتي أمي الحنون

إلى من أعطاني الثقة وعلمني أن الثقة كنز وسلاح

قدوتي ومثلي الأعلى أبي الغالي

إلى روح التي لطالما حلمت أن ترى يوم تخرجي

جدتي الحبيبة ألف رحمة على روحها الطاهرة

إلى الذين إذا قسي العالم عليا كانوا لي الدفء والسند

إخوتي (سليم، أميرة، رياض)

إلى الحاضر، المستقبل، زوجي وشريك العمر

سليل الشهداء والمجاهدين (عبدلي نبيل)

إلى التي علمتني أبجديات البحث العلمي

أستاذتي الفاضلة (قيشاري ياسمينة)

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إعداد هذا البحث

اهدي ثمرة جهدي وتعبي

لحلوحي مريم

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الشركات متعددة الجنسيات الأكبر قيمة في العالم لعام 2019	11
02	الشركات المتعددة الجنسيات الأكبر من حيث الإيرادات لعام 2018	12
03	عملية الانتشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم خلال السنوات الممتدة من 1990 إلى 2000	13
04	المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات	14
05	سبع قضايا أساسية عن دور وتأثير الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية	44
06	هيكل الصادرات التركية في سنوات مختارة (%)	48
07	أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات لدولة الإمارات لسنة 2018	63
08	تطور أسعار البترول في الجزائر	67
09	التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات الجزائر للفترة 2010–2018	68
10	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية في الفترة 2010–2018	69
11	التجارة الخارجية للجزائر في الفترة 2010–2018	70
12	تطور إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة 2007–2017	72
13	إحصائيات بعدد السكان و عدد الأجانب في دولة الإمارات	73
14	نسبة البطالة لدى الإماراتيين في إمارة دبي عام 2019	75
15	نسبة البطالة لدى الغير الإماراتيين في إمارة دبي عام 2019	75
16	تطور حجم القوة العاملة و معدل النشاط خلال 2010–2018	76
17	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010–2018	76
18	تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2010–2018	76
19	هيكل الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2017 و 2018	78
20	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2001–2014	84
21	تطور هيكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع	90
22	معدل نمو الناتج المحلي وإجمالي الاستثمار المحلي والاستثمار العام والخاص خلال الفترة 2002–2018	91
23	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002–2018	92
24	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر خلال الفترة 2003–2015	98
25	أهم الشركات المستثمرة في الإمارات	99
26	أهم شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر2017	100
27	أهم الشركات المستثمرة في مصر سنة 2018	101
28	تطور الصادرات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010–2019	102
29	تطور الواردات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010–2019	103
30	تطور الميزان التجاري و استثمار الشركات متعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010–2019	105

31	تطور الصادرات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010–2019	107
32	تطور الواردات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010–2019	109
33	تطور الميزان التجاري و استثمار الشركات متعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010–2019	111
34	تطور الصادرات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010–2019	113
35	تطور الواردات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال 2010–2019	115
36	تطور الميزان التجاري و استثمار الشركات متعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010–2019	117
37	تطور إجمالي نسبة التشغيل و استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010–2019	119
38	تطور إجمالي نسبة التشغيل و استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر خلال الفترة 2010–2019	121
39	تطور إجمالي نسبة التشغيل و استثمار الشركات متعددة الجنسيات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010–2019	123
40	تدفق الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010–2019	125
41	تدفق الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2010–2019	129
42	تدفق الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010–2019	131

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	24
02	أنواع إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات وفق "بورتر" perter	26
03	أنواع استراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات	28
04	ربط الفروع بالإدارة العامة	28
05	نموذج وحدة الأعمال الدولية	29
06	نموذج قسم الأعمال الدولية	30
07	الهيكل التنظيمي في الشركات متعددة الجنسيات (حسب أصناف المنتجات)	31
08	هيكل التنظيم الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات	31
09	هيكل التنظيم الوظيفي للشركات متعددة الجنسيات	32
10	هيكل التنظيم المختلط للشركات متعددة الجنسيات	33
11	صادرات السلع و الخدمات للدول النامية خلال الفترة 2010-2020	36
12	واردات السلع و الخدمات للدول النامية خلال الفترة 2010-2020	37
13	نسبة التشغيل في الدول النامية خلال الفترة 2010-2020	38
14	حجم البطالة في الدول النامية خلال الفترة 2010-2020	39
15	حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة و الصادرة من و إلى الدول النامية خلال الفترة 2017-2019	40
16	أهم القطاعات المستثمرة في الدول العربية	42
17	الأهمية النسبية للصادرات السلعية لدولة الإمارات المتحدة لسنة 2018	62
18	تطور مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارات 2012-2018	66
19	تطور الصادرات خلال السنوات 2010-2015	67
20	صادرات وواردات الجمهورية المصرية خلال الفترة 2011-2020	71
21	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2018	77
22	تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2010-2018	78
23	معدل العمالة في مصر خلال الفترة 2014-2018	80
24	معدل العمالة الغير منتظمة في مصر	80
25	الاتجاهات في نسبة القوى العاملة في القطاعين العام والخاص في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2005-2014	82
26	نسبة البطالة السنوية في مصر خلال الفترة 2008-2020	82

27	حجم الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2016	86
28	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات العربية المتحدة حسب النوع خلال الفترة 2007-2016	87
29	البرامج الاستثمارية العامة في الجزائر للفترة 2001-2014	89
30	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014	90
31	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة 2009-2019	93
32	العلاقة بين الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2009-2019	95
33	نسبة تغير الصادرات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019	104
34	نسبة تغير الواردات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019	106
35	نسبة تغير الميزان التجاري و استثمار الشركات متعددة الجنسيات للإمارات خلال الفترة 2010-2019	108
36	نسبة تغير الصادرات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010-2019	110
37	نسبة تغير الواردات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010-2019	112
38	نسبة تغير الميزان التجاري و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010-2019	114
39	نسبة تغير الصادرات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019	116
40	نسبة تغير الواردات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019	118
41	نسبة تغير الميزان التجاري و استثمار الشركات متعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019	120
42	نسبة تغير التشغيل و استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019	122
43	نسبة تغير التشغيل و استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	124
44	نسبة تغير التشغيل و استثمار الشركات متعددة الجنسيات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019	126
45	نسبة تغير تدفق الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019	128
46	نسبة تغير تدفق الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	
47	نسبة تغير تدفق الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019	

مقدمـــــــة

مقدمة

شهد العالم مطلع النصف الثاني من القرن العشرين جملة من التغيرات والتحولات في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ادت الى ظهور نظام عالمي جديد قائم على اقتصاد السوق والحرية التجارية، وزاد من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين الدول، ومن اهم ادوات التي تجسد ذلك ظهور الشركات متعددة الجنسيات في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم اخذت هذه الشركات في النمو بشكل قوي حتى اصبحت قوة مالية واقتصادية كبرى نتيجة الاندماج والتكتل في الكيانات الاقتصادية للدول.

فمن الناحية القانونية تشكل الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة قانونية جديدة تتعدى المفاهيم القانونية التقليدية وتثير من القضايا والمشاكل ما تعجز الادوات الفنية المستحدثة عن الاحاطة به، فالشركات المتعددة الجنسيات هي شركات دولية النشاط ولها كيان يتعدى الحدود الاقليمية للدول التي تعمل فيها، اما من الناحية الاقتصادية فتعتبر هذه الشركات من بين الاعوان الاقتصادية المساهمة بصفة فعالة في عملية تنشيط الاقتصاد الدولي لما تتمتع به من ضخامة،وانتشار جغرافي في جميع انحاء العالم، وتعدد انشطتها ومنتجاتها ولذا الدول تسعى الى جذب عدد كبير من هذه الشركات خاصة الدول النامية التي تعمل على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة اليها للاستفادة منها في التنميةالاقتصادية الخاصة بها.

وفي ظل هذه الظروف تحاول مختلف الدول النامية على التفاعل مع المحيط الخارجي قصد التكيف مع المستجدات العالمية، وذلك من خلال لجوئها الى اساليب مختلفة ابرزها الاستثمار الاجنبي المباشر كافضل مصدر تمويلي خارجي، فبعد ان كانت هذه الدول تنظر الى هذه الاستثمارات الخارجية على انها اداة نهب وسيطرة و استغلال لثرواتها طيلة القرن التاسع عشر، سرعان ما تحولت تلك النظرة الى ان هذه الاستثمارات حاليا تعد احد مصادرها لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية والاقتصادية، بالاضافة الى توفير مناصب شغل، ونقل التكنولوجيا الحديثة اليها، وما لذلك من تحفيز للنمو الاقتصادي، مما ادى الى اشتداد المنافسة بين الدول من اجل جذب هذه الاستثمارات والاستفادة من مزاياها الى اقصى حد ممكن.

تؤدي ظاهرة تدفق الشركات متعددة الجنسيات الى الدول النامية الى ترك العديد من المخلفاتعلى هذه الاقتصاديات، وكون ان هذه الشركات مرتبطة اساسا بالدولة الام، جعل الدول النامية تتخوف من علاقتها مع هذا النوع من الشركات خوفا من تدخلها في علاقاتها وشؤونها الخاصة.

اشكالية الدراسة

مما سبق تتبلور إشكالية الدراسة كما يلي:

كيف تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية؟

من اجل الإحاطة بالموضوع والاجابة على الإشكالية الرئيسية استعنا بالاسئلة الفرعية التالية:

- ماهو واقع اقتصاديات الدول النامية؟
- ماهو واقع المؤشرات الاقتصادية في الدول محل الدراسة؟
- ما هو واقع الشركات متعددة الجنسيات في الدول محل الدراسة؟
- كيف اثرت الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الخارجية للدول محل الدراسة؟
- كيف اثرت الشركات متعددة الجنسيات على مستوى العمالةفي الدول محل الدراسة؟
- كيف اثرت الشركات متعددة الجنسيات على حجم الاستثمارات للدول محل الدراسة؟
- هل استطاعات الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في الدول(الامارات،الجزائر،مصر) المساهمة في رفع من اقتصادياتها ؟

فرضيات الدراسة : أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة اسباب اهمها:

- صلة الموضوع باختصاصنا.
- ادراكنا للدور الكبير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي و كونها احد المصادر الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الذي تهدف اليه جميع دول العالم على وجه الخصوص الدول النامية.
- رغبتنا في محاولة رفع وعي الدول (الامارات،الجزائر،مصر) والحاجة الى الانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المتدفقة اليها.

على ضوء ما تم طرحه في الإشكالية تم وضع مجموعة من الفرضيات

- معظم اقتصاديات الدول النامية اقتصاديات ريعية وتعاني من الاختلال الهيكلي.
- ان أداء معظم المؤشرات الاقتصادية للدول النامية ضعيف ومضطرب وخاصة في فترة الازمات.
- مازال حجم استثمارات الشركات متعددة الجنسيات بعيد عن المستوى المطلوب.
- تعمل الشركات متعددة الجنسيات على زيادة صادرات الدول المضيفة، في حين واثرها على الواردات قد يكون غير واضح نظرا للقطاعات التي تتمركز فيه هذه الشركات في الدول محل الدراسة.

- تساهم الشركات متعددة الجنسيات بنسبة كبيرة في الحد من ظاهرة البطالة من خلال توفير مناصب شغل في المناطق التي تنشا فيها استثماراتها.
- تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات بشكل إيجابي على حجم الاستثمارات الكلية في الدول محل الدراسة.
- يمكن القول ان الشركات متعددة الجنسيات العاملة في (الامارات،الجزائر،مصر) لها العديد من المساهمات في تطوير العديد من القطاعات الموجودة في هذه الدول.

اهداف الدراسة :

تهدف دراستنا هذه الى:

- تسليط الضوء على موضوع هام الا وهو " الشركات متعددة الجنسيات وتاثيرها على الدول النامية ".
- الوقوف على مدى اهتمام الدول النامية في جذب الشركات متعددة الجنسيات.
- ابراز الاثار التي تكون للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية، وذلك من خلال دراسة اثر هذه الشركات على اهم المؤشرات الاقتصادية للدول محل الدراسة.
- التعرف على اهم القطاعات التي تنشط فيها الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية.

اهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة اهميتها من عدة منطلقات اهمها :

ان موضوع الشركات متعددة الجنسيات من اهم المواضيع التي اصبحت معظم الدراسات تركز عليها لما لهذه الشركات من اثر على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الدول النامية بصفة خاصة .

كما ان معرفة مدى تاثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الوطني يمكن الدول من معرفة درجة اهميتها والسعي الى استقطابها من اجل التوجه نحو ما يسمى بالعالمية ودخول السباق الاقتصادي مع الدول الكبرى.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تعالج هذه الدراسة موضوع أثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد الدول النامية كنموذج وتجلت حدود هذه الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على الدول (الامارات،الجزائر،مصر).

الحدود الزمنية: المدة التي تناولناها في بحثنا من 2010 إلى 2019.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي من خلال عرض أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع،والمنهج التحليلي المقارن من خلال جمع وتحليل البيانات التي رأينا أنها تساهم بشكل كبير في الإجابة علىإشكالية الدراسة.

صعوبات الدراسة:

على الرغم من اننا انهينا دراستنا وتم الوصول الى المبتغى منها، الا ان ذلك لا ينفي اننا صادفنا صعوبات وعراقيل اثرت على حجم ادائنا و نتائجه نذكر منها:

1. ان من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة صعوبة الحصول على الاحصائيات وجمعها.
2. صعوبة تحليل و معالجة المعلومات بسبب كثرتها و تعددها.
3. كبر و اتساع الموضوع و تعدد الجوانب المتعلقة به.

هيكل الدراسة :

لاختبار الفرضيات المشار اليها سابقا، قمنا بتقسيم بحثنا هذا الى فصلين:

الفصل الأول: تمثل في الدراسة النظرية بهدف الالمام بمختلف الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الموضوع، حيث قمنا في هذا الفصل بعرض ماهية الشركات متعددة الجنسيات، وكذا النظريات والاستراتيجيات المفسرة لها، ثم التعرف على واقع اقتصاديات الدول النامية ومساهمة هذه الشركات في اقتصاديات نفس الدول.

الفصل الثاني:في هذا الفصل قمنا بدراسة تحليلية لواقع بعض المؤشرات الاقتصادية وواقع للشركات متعددة الجنسيات في الدول (الامارات،الجزائر و مصر) ومن ثم درسنا اثر تدفق هذه الشركات على اقتصاديات هذه الدول من خلال تحليل اثر هذه الشركات على التجارة الخارجيةو العمالة وحجم الاستثماراتللدول محل الدراسة، وكذا التطرق الى اهم القطاعات التي تنشط فيها ونسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في استثمارات هذه الدول الثلاث.

الدراسات السابقة:

1- لمزري مفيدة، سالمي وردة، "**الشركات متعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية**"، وتم الخروج بنتائج التالية:

- ان الشركات متعددة الجنسيات تعمل على اعاقة التنمية في الدول النامية لان هذه الاخيرة تعمل في جو احتكاري، لا توافق على شركة المحلية بمشاركتها، كذلك التبعية الاقتصادية للخارج.
- رغبتها فقط في التوسع والتحكم والسيطرة على السوق التكنولوجي في العالم، وبسط سيطرتها الاقتصادية من اجل زيادة نفوذها على العالم.

- ان الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بمنافسة الشركات المحلية، وهذا يؤدي الى سحب رؤوس الاموال والعملة الصعبة للدول النامية.

2- يوسفي نسرين، جعيجع زهيرة، "**تاثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية**"، وقد تحصلا على النتائج التالية:

- الشركات متعددة الجنسيات تسعى دائما الى تحقيق الربح، والنمو والاستمرارية من جراء الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تقوم بها، حيث استطاعت هذه الشركات ان تستولي على ثلاث ارباع الاستثمارات الاجنبية المباشرة عالميا والتي بدورها تدل على قوة الاقتصاديات التي تقف وراء حجم هاته الاستثمارات.
- لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات اثار ايجابية ببعض البلدان الاسيوية وكذا بلدان من امريكا اللاتينية، حيث استطاعت هاته البلدان ان تحصل على التكنولوجيا وتطورها وكذا فن التسيير والادارة من هاته الشركات، كما ان لهذه الاخيرة اثار سلبية في البلدان النامية والتي تتمثل في عدم ملاءمة التكنولوجيا المنقولة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لاقتصاد هاته الدول وكذا المنافسة التي تخلفها هاته الشركات في الاسواق المحلية، وتشويه نمط الاستهلاك بها بالاضافة الى التلوث البيئي الذي ينتج عن هاته الشركات.

3- مغيلي مليكة، " **الشركات المتعددة الجنسيات وتاثيرها على سيادة الدول** "، ولقد توصل من خلال هذا البحث الى النتائج التالية :

- ان الشركات متعددة الجنسيات اصبحت تشكل اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة تحكمها بالموارد الطبيعية الكبيرة وسيطرتها على اهم النشاطات الاقتصادية في العالم.
- ان من المستحيل توافق استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات وهي بطبيعتها استراتيجية التنمية في اي من الدول النامية، بحكم ان لكل هذه الدول ظروفها النوعية الخاصة بها.
- ان الشركات المتعددة الجنسيات تتدخل في توجيه سياسة الدول في اتجاه اضعاف القرار الذي لا يصب في مصالحها وتساعد بنفوذها واموالها في تحقيق مصالحها بصرف النظر عن مصالح الدول المضيفة.

اما بنسبة لدراستنا قمنا بتسليط الضوء على واقع الشركات المتعددة الجنسياتفي الدول النامية، حيث قامت العديد من الدراسات السابقة بالتركيز على هذه الأخيرة. الا ان في دراستنا الحالية قمنابربط موضوع الشركات متعددة الجنسيات بمؤشرات مهمة في اقتصادياتها الا وهي التجارة الدولية، العمالة وحجم الاستثمارات. حيث اعتمدنا في دراستنا على أسلوب تحليلي اين حللنا اثر تدفق هذه الشركات على كل المؤشرات المختارة، وقمنا بالاعتماد على عينة تمثيلية مهمة وفي فترة عرفت هذه الاقتصادات تغيرات مهمة، بالإضافة الى انه انهينا دراستنا بمقارنة، وبالتالي تعتبر دراستنا زيادة واثراء للدراسات السابقة في هذا المجال.

الفصل الأول:

الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات

واقتصاد الدول النامية

تمهيد

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من بين الأعوان الاقتصادية المساهمة بصفة فعالة في عملية تنشيط الاقتصاد الدولي لما تتمتع به من ضخامة، وانتشار جغرافي في جميع أنحاء البلاد وتعدد أنشطتها ومنتجاتها، ولذا فالدول تسعى إلى جلب عدد كبير من هذه الشركات إليها من أجل تحريك نشاطها في التنمية الاقتصادية بها.

ولقد ازداد الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسيات لما لها من تأثيرات على المستوى المحلي والعالمي، كما أن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية.

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل أربع مباحث نستعرضها فيما يلي:

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وهيكلها التنظيمي

المبحث الثالث: واقع اقتصاديات الدول النامية

المبحث الرابع: مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

إن الباحث أو القارئ الإقتصادي للتعاريف المتعددة للشركات متعددة الجنسيات يجد تباين واختلال ضمني يتخللها، ويرجع ذلك للتعبير الذي يعطيه كل باحث معرف للشركات متعددة الجنسيات حسب

اختصاصه واهتمامه، لهذا نجد الكثير منهم يطلق تسميات مختلفة ومتنوعة عليها، وهذا ما جعل مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات يتطور ويتغير على مر ثلاثة عقود من الزمن، إلى أن تم إعطائها مفهومها الواسع والشامل، والذي ضم التسميات المختلفة تحت اسم موحد ومتداول.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تعاريف عديدة للشركات متعددة الجنسيات من طرف أصحاب الاختصاص، التطور التاريخي لهذه الشركات وتنظيمها القانوني.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في المحيط الاقتصادي الدولي وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريفها وأهم خصائصها وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

كثرت تعريفات الاقتصاديين للشركات المتعددة الجنسيات، واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها) شركات متعددة الجنسيات – شركات عبر الوطنية – الشركات عبر القومية – الشركات العالمية – المشروع المتعدد الجنسيات – المؤسسة المتعددة الجنسيات ... إلخ)

عرفها **دافيد أدلمان:** ‘‘هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها".

وعرفها **ريمون فرنون:** "الشركة المتعددة الجنسيات بأنها منظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر".

كما عرفها **ميلتون فريدمان:** ‘‘الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والإستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي".(لمزري و سالمي، الشركات المتعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية ، 2020).

أما الدكتور **حسام عيسى** فعرفها بأنها: ‘‘مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة"(لمزري و سالمي، 2020).

وعليه، فالشركات المتعددة الجنسية هي شركة لها مركز رئيسي في بلد ويمارس نشاطه في بلد أو بلدان أخرى بواسطة فروع تنخرط في الاستثمار في الأصول إنتاجية أو مبيعات أو تشغيل الفروع وهي ليست مجرد استثمار لرؤوس أموال مهما كان حجمها وإنما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار شاملة، ويرى البعض ضرورة توفر بعض المعايير عند وصف الشركات المتعددة الجنسية:

1. عدد الدول التي امتد إليها نشاط الشركة والذي قد يصل إلى ست (06) دول؛
2. عدد الجنسيات التي تشارك في ملكية الشركة
3. نسبة الدخل المتولد من العمليات في الدول الأخرى المضيفة لها التي قد تتراوح ما بين 20 و30 بالمائة.

1- درجة التغلغل أو اختراق الأسواق الأجنبية إلى الحد الذي يؤثر في ملكية الشركة(الجوزي و دحماني، 2015، الصفحات 87-88).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نحدد مجموعة من العناصر المشتركة:

1. المركز الأم: أي أن هذه الشركات تكون قرارتها نابعة من الشركة الأم التابعة لبلد المنشئ وهي تعمل لصالح الدولة الأم.
2. الفروع: تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات فروع عدة في مختلف أنحاء العالم، هذه الفروع توسع بها نشاطاتها واستثماراتها وزيادة أرباحها والتقليل من حجم الخسائر.
3. الإدارة: تكون تابعة للشركة الأم وتتسم بالفعالية والمهارة العالية.
4. الإنتاج: تملك الإمكانات اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق وهي قادرة على تغطية الحاجيات العالمية وتتنوع منتجاتها فهي لا تقتصر على منتوج واحد.

وقد تنوعت التسميات التي تطلق على الشركات المتعددة الجنسيات نذكر منها:

- الشركات العابرة للقومية les firmes supranationales: تفضل الأمم المتحدة استخدام هذا المصطلح للتخفيف من الآثار النفسية السياسية لدى البلدان النامية جراء استخدام عبارة الشركات المتعددة الجنسيات.
- الشركات الدولية les firmes Internationalesles عرفها **ليفنجسوف** بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية دولية مستقلة (عدم خضوعها لرقابة أو قيود مفروضة من طرف الحكومة الأم) تمارس نشاطها باختيار في دولة أجنبية أو أكثر ما يضفي عليها صفة الدولية.
- الشركات الأجنبية les sociétés étrangères: هو مصطلح أكثر شمولية ويعني كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومهما كانت طبيعة النشاط إنتاجي أو تجاري.
- الشركات المتعددة الجنسيات الشمولية: أن يشمل نشاط الشركات المتعددة الجنسيات إنتاج منتجات من غير المنتج الأصلي ومن غير القطاع الأصلي أيضا.
- الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقاراتles firmes multinationales transe contiennent: هي شركات لها فروعا إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية في قارات مختلفة وفي مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات.

- الشركات المتعددة الجنسيات العالميةles firmes multinationales globales: وهي شركات لها فروعا إنتاجية أو تسويقية في كل الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمس مثل شركة ماكد ولاند وصل نشاطها التسويقي إلى كل منطقة من كوكب الأرض(نفاح، 2016/2017، الصفحات 11-12).

الفرع الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بعدد من المزايا والخصائص التي تميزها عن بقية الشركات، ما جعلها تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1. ضخامة الحجم وتنوع الأنشطة:

وهذا العنصر يعد من أهم خصائصها وأهم مقومات القوة لديها، والذي يرجع في الأساس لمدى ضخامتها، لا سيما أنها تعد كيانات اقتصادية عملاقة، وهذا يرجع إلى:

- الدخل الإجمالي الذي يفوق دخل عدد من الدول النامية مجتمعة.
- القيمة المضافة الكبيرة وهي نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي للدول الرأسمالية.
- المبيعات الضخمة والتي تقدر بأرقام فلكية وهي أحد أهم المؤشرات الدالة على كبر الحجم.
- حجم الأصول الثابتة (ضخامة الحجم الاقتصادي).
- حجم الإيرادات أو الأرباح المحققة والتي تعد من أهم محاور كبر الحجم.
- كبر وتعدد عملياتها الإنتاجية والصناعية والخدمية.
- تنوع منتجاتها وتعددها.
- حجم العمالة المستخدمة بالنسبة للحجم الكلي للشركة الأم.
- امتلاكها للتكنولوجيا الحديثة المتطورة بالإضافة إلى المعارف العلمية والتقنية.
- ضخامة الحجم الاقتصادي واتساع السوق في ظل حالة التكامل الأفقي والراسي.
- امتلاكها خبرات تسويقية.
- المعارف الإدارية والهياكل التنظيمية والكفاءات الإدارية المحترفة (الاخرس، 2012، الصفحات 49-50).

والجدولان المواليان يوضحان الشركات العشر الأولى من حيث حجم المبيعات والقيمة السوقية:

الجدول رقم: (1) الشركات متعددة الجنسيات الأكبر قيمة في العالم لعام 2019

اسم الشركة	موطن الشركة	القيمة السوقية (مليار يورو)
1. ارامكو	السعودية	1702
2. أبل	الولايات المتحدة الأمريكية	1119
3. مايكروسوفت	الولايات المتحدة الأمريكية	1068
4. الفابت	الولايات المتحدة الأمريكية	841
5. أمازون	الولايات المتحدة الأمريكية	799
6. فيسبوك	الولايات المتحدة الأمريكية	529
7. علي بابا	الصين	507
8. بيركشيرهاثاواي	الولايات المتحدة الأمريكية	495
9. تنسنت	الصين	414
10. جي بي مورغان تشايس	الولايات المتحدة الأمريكية	387

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: يورونيوز، سنة 2019، مال و أعمال، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/13، الموقع: https://arabic.euronews.com/2019/12/27/what-are-10-top-companies-by-market-value.

يلخص الجدول عشر أكبر الشركات متعددة الجنسيات من ناحية القيمة السوقية حيث جاءت شركة ارامكو السعودية على رأس الشركات الأعلى قيمة من حيث القيمة السوقية في العالم لتكون بذلك أكبر شركة مدرجة عالميا لتتجاوز قيمتها السوقية 1702 مليار يور، كما أن ضخامة هذه الشركات جعلت منها قوة اقتصادية بإمكانها حتى التحكم في الشؤون السياسية لبعض الدول المستضيفة.

الجدول رقم: (2) الشركات المتعددة الجنسيات الأكبر من حيث الإيرادات لعام 2018

اسم الشركة	موطن الشركة	القيمة السوقية (مليار دولار)
1. وول مارت	الولايات المتحدة الأمريكية	485.9
2. ستيت جريد	الصين	315.2
3. مجموعة سينوبك	الصين	267.5
4. مؤسسة البترول الوطنية الصينية	الصين	262.6
5. تويوتا	اليابان	254.7
6. فولكس فاجن	ألمانيا	240.3
7. رويال داتش شل	هولندا	240
8. بيركشايرهاثاواي	الولايات المتحدة الأمريكية	223.7
9. ابل	الولايات المتحدة الأمريكية	215.6
10. اكسون موبيل	الولايات المتحدة الأمريكية	205

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: أدوات أرقام، سنة 2018، أرقام، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/13، الموقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/566433.

يلخص الجدول عشر أكبر الشركات المتعددة الجنسيات من حيث الإيرادات حيث بلغت أرقام قياسية فاتت حتى النتائج الإجمالية المحلي لبعض الدول النامية، مما دفعها إلى الاستثمار في بعض المشاريع ذات التكلفة الكبيرة والمخاطر العالية.

2. **تعبئة المدخرات العالمية:**

وذلك لتوفير التمويل اللازم عن طريق طرح الأسهم أو الاقتراض من البنوك الدولية بمعدلات عالية واستقطاب الاستثمارات عن طريق إلزام الشركات التابعة بتدبير التمويل الأساسي لشراء أسهم الشركات المنافسة من اجل تحقيق السيطرة في السوق العالمي بوسائل متعددة، في ظل قدرتها على التحكم في السياسة النقدية الدولية أو الاستقرار النقدي العالمي (الاخرس، 2012، صفحة 52).

3. الانتشار الجغرافي:

من الميز التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات. وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر حالي اعلى أكثر من 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي

مبيعات الشركة. وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد، حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى.

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق كونها تمارس نشاطها خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة، لا سيما في مجال الاتصالات(حمصي، صفحة 8).

والجدول الاتي يوضح عملية الانتشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم خلال السنوات الممتدة من 1990 إلى 2000:

الجدول رقم: (3) عملية الانتشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم خلال السنوات الممتدة من 1990 إلى 2000

المنطقة	عدد الشركات		مؤشر الانتشار الجغرافي	
	1990	2000	1990	2000
الاتحاد الأوروبي	48	49	56.7	67.1
أمريكا الشمالية	30	25	41.2	62.9
اليابان	12	16	35.5	35.9
الدول الصناعية الأخرى	10	5	73	51.3
الدول النامية	-	5	-	48.5

المصدر: وليد نوي، **دور الشركات المتعددة الجنسيات في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2015/2014، ص20.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتحاد الأوروبي يحتل المركز الأول من خلال مؤشر الانتشار فنجد 49-48 شركة في عام 1990-2000 على التوالي ثم تليها أمريكا الشمالية واليابان والدول الصناعية الأخرى وفي الأخير الدول النامية.

4. المزايا الاحتكارية:

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية

والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها. وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربع مجالات هي التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق(حمصي، صفحة 10).

والتي تظهر في الجدول الاتي:

الجدول رقم: (4) المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

مضمونها	المزايا
– توافر موارد مالية كبيرة لدى الشركات متعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي.	المزايا التمويلية
– وجود هيكل تنظيمي على أعلى مستوى من الكفاءة، يسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم. – تحرص الشركات على وجود وحدات متخصصة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية.	المزايا الإدارية والتنظيمية
– تحصل الشركات على هذه المزايا من خلال التطور التكنولوجي المستمر للاستجابة لمتطلبات السوق والحد من دخول منافسين جدد. – تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عالي من الجودة، فهي تخصص علاقات مالية ضخمة في إطار البحوث والتطوير.	المزايا التقنية والتكنولوجية
– تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية و الإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد و مستمر عليها. – تعتمد الشركات على المزيج التسويقي (المنتج، السعر، التوزيع و الإعلان) كما تحرص على وجود وحدات متخصصة في مجالات التدريب و الاستشارات و البحوث التسويقية.	المزايا التسويقية

المصدر: جميلة الجوزي وسامية دحماني، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، الجزائر، العدد 06، سنة 2015، ص89.

5. التبعية الاقتصادية للشركة الأم:

تخضع مجموع الشركات إلى الشركة الأم، ويعني ذلك وحدة في القرارات الاقتصادية الصادرة على مستوى المجموعة يصدرها مجلس إدارة الشركة الأم وتخضع لها وتنفذها الشركات الفروع، وقد نتجن هذه التبعية الاقتصادية لبعضها بالشركة الأم إستراتيجية واحدة يرسم خضوعها مجلس إدارة الشركة الأم، فهو الذي يحدد مناطق التوزيع والإنتاج ومجالات الاستثمار مع ترك بعض الحرية للشركات الفروعفي تنفيذ هذه الإستراتيجيات العامة.

6. التخطيط الاستراتيجي للإدارة:

إن التخطيط الإستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات من منظور أنه المنهج الملائم الذي يضمن تحقيق ما تهدف إليه هذه الشركات، والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل فهي تسعى بذلك لاقتناص الفرص، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات أو الأرباح، إذ يتم إعداد خطط إستراتيجية لمعظم الشركات في المراكز الأساسية ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص، ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة لخدمة إستراتيجيتها(زوين، 2018/2017، الصفحات 6-7).

7. إقامة التحالفات الإستراتيجية:

نظرا لضخامة هذه الشركات وقوتها الاقتصادية، وارتباط مصالح كثير من الدول بها، تصارعت هذه الدول في إقامة علاقات وتحالفات تأخذ شكل الاندماج والتعاون مع هذه الشركات. ومن أهم الأمثلة على ذلك المركز الأوربي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات، الذي تشترك فيه دول الاتحاد الأوربي مع هذه الشركات.

8. تمارس أعمالها في ظل أنظمة مختلفة:

مما لا شك فيه أن هذه الشركات لما لها من صفة الانتشار الواسع في كافة دول العالم، فإنها تمارس نشاطها في ظل أنظمة اقتصادية متعددة ومختلفة، سواء كانت رأسمالية أم اشتراكية أم مختلطة، وكذلك في ظل أنظمة سياسية واجتماعية متباينة ومتباعدة، من نظم ديمقراطية وغير ديمقراطية، ومجتمعات مفتوحة وأخرى مغلقة، بل وفي نظم دينية مختلفة، وكذلك نظم قانونية وتشريعات متباينة ومتنوعة، الأمر

الذي يجعل هذه الشركات تعمل تحت ظروف وأحوال مختلفة، وهذا ينعكس على نشاطها وقدرتها في إدارة أعماله(القعود، الصفحات 35-36).

الفرع الثالث: أهداف الشركات متعددة الجنسيات

تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية والتي تتمثل في توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد، وتنويع مصادر مبيعاتها وإمداداتها والتقليل من خطر المنافسة.

- **تحقيق الربح:** يتمثل هدف الرأسمالية في تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح وتعتبر الرأسمالية كفاءة لكونها تسخر بالضبط قوى التنافس التي لا تعرف الرحمة، من أجل الثراء والحصول على أعلى الأرباح الممكنة فالرأسمالي لا يعرف راحة التفكير، يفكر دائما في تحقيق أقل التكاليف وأعلى الأرباح ويسعى دائما إلى تبني تقنيات إنتاجية جديدة وذات كفاءة أكبر حتى تعود عليه بعوائد تفوق المعدلات السائدة في السوق.
- **توسيع مبيعاتها:** ويكون نتيجة عن اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها ثم الرغبة والقدرة على الشراء، إن زيادة وتوسيع مبيعات الشركات متعددة الجنسية خارج نطاق الدولة التي تعمل بها هو الهدف الأساسي للأعمال الدولية مثل شركة **جيليت** الأمريكية و**ميشلان** الفرنسية و**سوني** اليابانية.
- **الحصول على موارد** : حيث يسعى المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، من خلال رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمعلومات التي يستخدمونها في بلدانهم لأسباب متعددة منها تقليل

كلفة الإنتاج أو التوفير فيها وزيادة هوامش الربح وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها وجعلها متميزة عن طريق منافسيها وذلك لزيادة حصتها السوقية وربحيتها، مثل حصول **ديزني** على نظام من شركة بريطانية"**Staffordshire**"مما ساهم في تطوير عملها.

- **تنويع المصادر**: لكي تتجنب الشركات عملية التأرجح في مبيعاتها وفي أرباحها فهي تبحث عن أسواق أجنبية ومصادر إمدادات خارجية وذلك للاستفادة من التذبذب الذي قد يصيب الدورات الحياتية للمنتجات ومن فترات الرواج والكساد بين الدول وبالتالي تستفيد من الإمدادات والمبيعات باستخدام خطط واستراتيجيات مختلفة بحيث لا تتأثر بتأرجح الأسعار سواء كانت مرتفعة أو متدنية ولا النقص الذي يكون في دولة واحدة من عملات الصرف وما تحتاجه من تبادلات.

- **التقليل من مخاطر المنافسة**: وتتحرك بعض الشركات دوليا لأسباب دفاعية، فهي تبحث عن مزايا تنافسية تتفوق بها على منافسيها الحاليين أو المحتملين مثل استخدامها الحملات الترويجية والدعايات لإضافية أو تطوير المنتج لتحسين موقفها التنافسي في بيئتها لمنع خطر دخول منافسين جدد في موقعها، ومثال ذلك عندما أنشأت "**Caterpillar**" عماليتها في اليابان السوق المحلي المنافس "**Omatsu**" هو السوق المنافس الأكبر لها عالميا، مما خفض من تحقيق أرباح الشركة الثانية ما نسبته 80 % وأعاقها من التوسع عالميا(معنصر، 2019/2018، الصفحات 14-15).

المطلب الثاني: التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى التطور التاريخي للشركات المتعددة الجنسيات والأسباب التي ساعدت على ظهورها:

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لظهور الشركات متعددة الجنسيات

يرجع تاريخ العديد من الشركات المتعددة الجنسيات بوضعها الحالي إلى القرن 19 منذ بدأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا إقامة وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية ففي عام 1865 أنشأت شركة **باير** الألمانية للصناعات الكيميائية مصنعاً لها في نيويورك إلى أن شركة **سنجر** الأمريكية كانت أول شركة تستحق وصف (المتعددة الجنسية) بالمعنى الدقيق حيث أنشأت في عام 1867 مصنعاً لها في **غلاسكو** لإنتاج ماكينات الخياطة وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا وسرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذوها.

ورغم ظهور واستقرار العديد من الشركات المتعددة الجنسية فقد بقيت أهميتها في الاقتصاد العالمي محدودة بشكل كبير فقد كانت الأنشطة التي كانت تعمل فيها هذه الشركات بشكل أساسي استخراج البترول، صناعة السيارات، إنتاج الألمونيوم وهي أنشطة لم تكن تلعب دور أساسياً في اقتصاديات الدول الرأسمالية في هذا الحين، وكانت النشاطات المهمة لهذه الدول تتمثل في

استخراج الفحم، وصناعة مهمات السكك الحديدية، الحديد والصلب. ظلت هذه الصناعات بعيدة عن عمل الشركات المتعددة الجنسية فضلاً عن ضيق حجم النشاط الدولي لهذه الشركات(سخري، 2018).

لكن الانتشار الحقيقي يرجع إلى مطلع القرن العشرين ففي عام 1914 كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ، وقدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات ب 14 مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار، وتأتي بعدها الشركات الأمريكية والألمانية، وعملت الشركات المتعددة الجنسيات بين الحربين العالميتين للسيطرة على المواد الأولية، الكامنة في أراضي المستعمرات ومنها المطاط الطبيعي والنفط والنحاس، وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت هذه الشركات في الأسواق التصديرية الأوروبية، كما أن تطور الإلكترونيات خلال الثمانينات، جعل العالم يعيش الثورة الصناعية الثانية التي أدت لزيادة مثيرة في أرباح الشركات الكبرى، نتيجة الاعتماد المتزايد على الآلة على حساب الإنسان، ومع بداية التسعينات كثر الحديث على تعاظم دور هذه الشركات وارتباطها بما يسمى العولمة الاقتصادية، التي تقوم على إستراتيجية رأس المال المعلوم، وتسعى لإخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة.

أما ظهور الشركات المتعددة الجنسيات بشكلها العالمي فكان على يد الشركات الأمريكية الكبرى، التي انتشرت منذ الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص منذ الخمسينات حيث عملت على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة، وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة، وسرعان ما حذت الشركات الأوروبية حذوها بعد أن استردت أوروبا عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية وأعادت بناء قوتها، وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها(لمزري، الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث، 2020، الصفحات 154-155).

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تحتل المراكز الأساسية لدفع وتنسيق وتنظيم الإنتاج والتبادلات على مستوى العالم، أين تحتل الشركات الأمريكية المراكز الأولى، من حيث رقم الأعمال، الأمر الذي يجعل منها سيدة الموقف في تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

وعلى سبيل المثال تعتبر شركة "**جنرال موتورز"GM** الشركة الأولى في العالم لصناعة السيارات. و قد قارب رقم أعمالها في سنة 1996 الناتج الوطني الإجمالي (GNP) لدولة أوروبية مثل النمسا بأكملها، و اكبر من الناتج الإجمالي للدانمرك، أو ما يعادل الناتج الإجمالي لكل من اليونان و البرتغال مجتمعة، و يفوق –حسب تقديرات نفس السنة-18 مرة الناتج الإجمالي للجزائر(خيتاوي، 2010، الصفحات 105-106).

الفرع الثاني: مراحل نمو وتطور الشركات المتعددة الجنسيات

لقد مر التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المراحل نوجزها فيما يلي:

1. المرحلة ما بين 1914 –1840:

توجهت الشركات المتعددة الجنسيات في هذه المرحلة نحو الاستثمار في دولها الأصلية بغرض

الحصول على المواد الأولية واستغلالها، وتعد شركة **سنجر** "**Singer**" الأمريكية لصيانة ماكينات الحياكة هي أول شركة تحمل المعنى الحقيقي للشركات متعددة الجنسيات، حيث أقامت هذه الشركة مصنعا لها سنة1868 في جاسكو، وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا، وهي أول شركة صنعت نفس السلع بنفس المواصفات تحت علامة تجارية واحدة في بلدان مختلفة، وقد تميزت السنوات من 1880 إلى 1900 بتكثيف الجهد الصناعي في الولايات المتحدة، حيث تجمعت فيها أكثر من 500 شركة حول 300 احتكار، لتسيطر بذلك على الصناعة رغم تواجد عدد كبير من الشركات الصغيرة.

وهو ما دفع بالكونغرس الأمريكي سنة 1890 إلى إصدار قانون شرمان لمكافحة الاحتكار ومنع تقييد حرية التجار وأيضا إصدار مجموعة من العقوبات الجبائية على المخالفين لهذا القانون وذلك كتشجيع لهذه الشركات وتوفير الحماية لها وأيضا وضع ضمانات تساعد على التوسع والتوغل في الدول الأخرى، كما عدل قانون شرمان سنة 1914 لزيادة ضمانات هذه الشركات وأيضا لمنح الشركات الأوروبية فرصة للتوجه نحو العالمية(تاجر، 2019-2020، الصفحات 10-11).

2. المرحلة ما بين1914 -1945:

عرفت هذه المرحلة ركودا اقتصاديا بسبب التخوف من الحرب، لذا عملت كل الدول الكبرى على عدم السماح لشركائها بالتنقل إلى الخارج، بحيث بلغت الوطنية ذروتها وقامت الحكومات بتبني إجراءات تمييزية مع الأجانب، مثلا: ألمانيا كانت تفرض عمى الشركات بأن تكون ألمانية 100%، كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الإجراءات.

كما شكلت النقود عائقا آخر في مجال الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب، وذلك بسبب المخاطر، التي ظهرت وتجلى ذلك في انتشار التضخم بشكل كبير، وتبعه بعد ذلك انكماش اقتصادي سنة 1923 وهذا ما أدى إلى انهيار اقتصاد عالمي اثر بشكل كبير على المبادلات التجارية الدولية (عطايلية و مزغيش، 2018-2019، صفحة 35).

3. المرحلة ما بين 1945-1971:

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى طغت على الولايات المتحدة الأمريكية موجة من الإنتاج الاقتصادي اتجهت أولا إلى كندا ودول أمريكا اللاتينية ثم عبرت المحيطات في الخمسينات متجهة جنوب أوروبا واليابان ودول أخرى، وتعتبر الفترة منذ عام 1950 وحتى منتصف الستينات بمثابة شهر العسل بالنسبة للجو الملائم الذي صاحب نشاط هذه الشركات ولا سيما الشركات الأمريكية، فقد سيطرت خلال هذه الفترة على الإنتاج الدولي تماما.

فمنذ سنة 1957 تفوقت الشركات الأمريكية من نظيرتها الأوروبية، بحيث بلغت قيمة استثماراتها الأوروبية المباشرة حوالي 4151 مليون دولار، بينما بلغت قيمة الاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 3753 مليون دولار، وفي سنة 1962 بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا حوالي 21554 مليون دولار، في حين بلغت الاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 8510 مليون دولار فقط.

لقد استفادت الشركات الأمريكية بشكل كبير، وكان وقعها على الشركات المنافسة كبيرا، حيث تمكنت من تحطيمها إما كليا أو جزئيا، ويرجع هذا للامتيازات التي حققتها أمريكا بعد الحرب، ففي الوقت الذي كانت فيه الشركات الأوروبية تتخبط في مشاكل مالية وصعوبات استثمار في الخارج الناجمة عن سياسات حكوماتها كانت الشركات الأمريكية تتمتع بحرية كبيرة للاستثمار في الخارج.

و لما أفاق الاقتصاد الأوروبي من صدمة الحرب أخذت المنشاة الأوروبية بدورها تتكتل فيما بينها لمواجهة المنافسة الأمريكية، و كان إنشاء السوق المشتركة اثر كبير في إنشاء مشروعات أوروبية عملاقة لم تلبث إن ضاقت السوق الداخلية عن استيعاب نشاطها فاندفعت هي الأخرى نحو الاستثمار الأجنبي و تكررت الظاهرة ذاتها في اليابان، و شهدت السبعينات على وجه الخصوص انفتاحا اقتصاديا مذهلا تحمل ألويته في مختلف أنحاء العالم شركات يابانية عملاقة(معاش، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية ، 2015-2016، الصفحات 7-8).

4. مرحلة السبعينيات بين 1970-1980:

تميزت هذه المرحلة بظهور شركات أوروبية وشركات يابانية وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكوماتها وأيضا الدعم المقدم لشركاتها حتى تتمكن من مواجهة نظيرتها الأمريكية التي كانت تسيطر من قبل على جزء كبير من الاستثمارات المباشرة في الخارج كما تشير الإحصائيات التي أجرتها لمجموعة الأوروبية سنة 1975 أن هناك ما يقارب عشرة ألاف شركة من الشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم ، 2570 شركة منها تأسست في دول المجموعة الأوروبية و هذه الأخيرة تمتلك 49256 فرعا في مختلف دول العالم، كم ا ظهرت شركات متعددة الجنسيات تابعة لدول النامية، مثل: البرازيل، الصين، الهند، الأرجنتين، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، طايوان، ماليزيا(تاجر، 2019-2020، صفحة 12).

5. مرحلة منتصف الثمانينيات إلى الوقت الحالي:

المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد العالمي هي أساسا متميزة عن سابقاتها من خلال سلسلة من التغييرات الهامة في أحداث العالم الاقتصادية والسياسية، من خلال وتيرة سريعة للغاية من التطور العلمي والتكنولوجي للمعلومات والأساليب التنظيمية. من خلال كل هذا، ساهمت هذه الأحداث في تغيير بنية وتنظيم الإنتاج وكذا العلاقات والمعاملات بين الشركات. في نفس الوقت، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات على وعي متزايد بضرورة أن تستجيب لظروف العرض المحلي، والأعراف الاجتماعية، والنظم المؤسسية والأسواق في البلدان التي تعمل فيها، وكيف يمكن لهذه العوامل بدورها أن تستخدم لتعزيز مزايا الملكية الخاصة بها.

في وقت مبكر من القرن الواحد العشرون، تطورت الشركات متعددة الجنسيات إلى نوع مختلف جدا من الشركات. وأكبر احتمال أن ذلك يرجع إلى تنظيم الإنتاج والمؤسسات والمعاملات داخل نظام من العلاقات الداخلية والخارجية العابرة للحدود، والتي قد أو قد لا تنطوي على الاستثمار في الأسهم، ولكن الهادفة لخدمة مصالحها. في نفس الوقت، تكاملت أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة مع جيل جديد من مؤسسات المشروعات الصغيرة و المتوسطة، أين استخدمت علاقاتها مع الشركات متعددة الجنسيات كبوابة للأسواق العالمية(بيوض، 2017، صفحة 29).

الفرع الثالث: دوافع نشوء الشركات متعددة الجنسيات

تتمثل أهم الدوافع فيما يلي:

- **الحصول على المنتجات الأولية: ·**

لقد عملت الشركات المتعددة الجنسيات منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات بالاستحواذ على المواد الأولية السطحية والباطنية، حيث عرف هذا القطاع تركيزا متسارعا، أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

- **عوائق التجارة الدولية:** ·

تعتبر تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية التصدير بالإنتاج في الموقع، وهذا ما يجعلها تبحث عن إنشاء فروع في بلدان أخرى حتى تقلل من العوائق المذكورة.

- **النظرية الدولية لدورة حياة المنتج:**

تفسر هذه النظرية تعدد الجنسيات على أساس التميز التكنولوجي، والتي جاء بها VERNON، حيث اعتمد في ذلك على دورة حياة المنتج، والتي صنفها على النحو التالي: المنتج الجديد، المنتج الناضج، المنتج النمطي وعادة تكون متمركزة في البلدان المتقدمة، ولكن مع مرور الزمن تؤدي دورة حياة المنتج إلى انتشار السلع الجديدة، حسب التصنيف السابق على الصعيد الدولي، وبالتالي يكتسب المنتج صفة تعدد الجنسيات(جعدي، نمر، و بركة، 2014، صفحة 18).

المطلب الثالث: التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات

يخضع تنظيم الشركات المتعددة الجنسيات إلى قواعد وطنية تتعلق بالدولة الواحدة وقواعد دولية وهي كالآتي:

الفرع الأول: القواعد الوطنية

لم تكن دول العالم متشابهة في تعاملها مع هذه الشركات، ففي البدء وضعت بعض الدول عراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تشكل خطرا على الاقتصاد وتهدد الثروات الوطنية، ولذلك سنت التشريعات التي تحد من الاستثمارات المباشرة ما لم تكن مقرونة بحيازة المعرفة التقنية كاليابان، كما لم تسمح الدول الاشتراكية سابقاً للشركات المتعددة الجنسيات بممارسة أي نشاط على أراضيها إلا باتفاقية خاصة معها، لكن التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي دفعت لتغيير الموقف القانوني تجاه هذه الشركات فقد سمحت دول العالم الثالث لهذه الشركات بحرية الاستثمار على أراضيها سواء بصورة نسبية أو مطلقة .

إن القوانين الوطنية التي تناولت عمل هذه الشركات تطرقت إلى مسائل كجنسية الشركات وخضوعها للازدواج الضريبي أم لا، وقوانين العمل النافذة وقوانين المحاسبة و مراقبة الشركات، والقضاء المتخصص بحل المنازعات التي تكون إحدى أطرافها الشركة المتعددة الجنسية أو أحد فروعها، إضافة إلى مسائل تنفيذ القرارات القضائية وقوانين الاستثمار والمنافسة الحرة، وغالباً ما تسعى الدول للحد من نشاط هذه الدول من خلال تحديد نسبة المال الأجنبي والأفراد الأجانب في المشروع المحلي و إلغاء الاستثمارات في القطاعات الحيوية وتنمية التقانة الوطنية وتبني برامج مراقبة الشركات ووضع شروط الاستثمار وتحويل الأموال إلى الخارج (عبد العزيز، الطحان، و عبد الجليل، 2010، الصفحات 120-121).

الفرع الثاني: القواعد الدولية

قامت بعض المنظمات الإقليمية والدولية بتحديد قواعد قانونية لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات مثلما قامت به الدول اللاتينية والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة OCDEواتخذت هذه القواعد في بعض الحالات صورة توصيات دولية كالإعلان الثلاثي لمنظمة، العمل الدولي، ومجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بالممارسات التجارية التقييدية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما توجد صكوك لم تعتمد بشكل نهائي كمدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات المتعددة الجنسيات وكذا مدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

ويمكن القول إنه لو لم يتم التوصل إلى صيغة دولية في مشروع التقنين لتنظيم نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات وكانت غير ملزمة، وأقصد هنا مدونة سلوك الأمم المتحدة الخاصة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنها سوف تكون الأساس لعمل

لاحق أكثر قوة وإلزاما، ذلك إن المفاهيم الجديدة يصعب تقبلها بسهولة وتمتعها بالصفة الإلزامية سيما أنها تمس المجال الحيوي لكل دولة.

رغم ذلك فان الأمل في وجود تنظيم دولي خاص بالشركات متعددة الجنسيات يتمتع بالقوة الإلزامية لا يزال قائماً، إما من خلال إعادة النظر في مدونات السلوك الموجودة و إضعاف الصفة الإلزامية عليها، ولاسيما مدونة الأمم المتحدة باعتبارها مجموعة من القواعد شاملة لجميع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ودولية وعلانية من خلال الدول المشاركة في وضعها وهذا ما تأمله الدول النامية.

أو على الأقل انتظار ارتقاء هذه القواعد القانونية الواردة في مدونة السلوك السالفة الذكر إلى مستوى القانون الدولي من خلال تطورها من قواعد غير ملزمة إلى قواعد قانونية عرفية أو اتفاقيات دولية، كما يبقى الأمل موجوداً بالاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالاستثمارات الذي بدأت المفاوضات بشأنه عام1997 (عبد العزيز، الطحان، و عبد الجليل، 2010، صفحة 121).

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وهيكلها التنظيمي

بعد تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم ونشأة الشركات متعددة الجنسيات وكذلك التعرف على الأهداف والخصائص التي تميزها بعنوان ماهية الشركات متعددة الجنسيات، سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على الاستراتيجيات والنظريات المفسرة للشركات متعددة الجنسيات ومختلف هياكلها التنظيمية تحت عنوان نظريات واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نظريات الشركات المتعددة الجنسيات

يمكننا التطرق إلى نظريات الشركات المتعددة الجنسيات كمايلي:

الفرع الأول: نظرية عدم تكامل السوق

قدم **هيمر** "Hymer" سنة 1960 ، فكرة الميزة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات، نتيجة لامتلاكها إمكانيات تكنولوجية أو إنتاجية أو مالية أو إدارية، والتي لا تتوفر لدى الشركات الوطنية في البلدان المضيفة، وبالتالي عدم كمال السوق أي غياب المنافسة الكاملة، وبالتالي فإن قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقف على توفر شرطين:

– أن يمتلك المستثمر الأجنبي ميزة نسبية عن المستثمر المحلي في البلد المضيف.

– أن المنافع الناتجة عن الاستثمار الأجنبي يفوق أي منافع من الاستثمار في بدائل أخرى كالاستثمار في الداخل، أو التصدير أو منح التراخيص (عيشاوي، 2018/2017، صفحة 58).

الفرع الثاني: نظرية السياسات العامة

من رواد هذه النظرية Young Hood، ظهرت هذه النظرية نظرا للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق. ويقصد بحماية الشركات متعددة الجنسيات، تلك الإجراءات التي تقوم بها في سبيل ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة، من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج وذلك لأطول فترة ممكنة. وذلك بهدف كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة، وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

تنطلق هذه النظرية من أن تطور الشركات للاستثمار في الخارج كالمصدرة تشجيع حكومات الدول الأم، باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، حيث إنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية (سخري، 2018).

الفرع الثالث: نظرية دورة المنتج

تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة على العموم، وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها **ريمون فارنون** على أن المنتج له دورة حياة يمر بها و التي تمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي: مرحلة إعداد المنتج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور (سحنون، 2010/2009، صفحة 25).

وفي ما يلي تحليل للمراحل الأربعة، كما أشار إليها " فرنون":

1. مرحلة المنتج الجديد:

حيث يكون عدد المؤسسات محدودا، مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري، ويكون المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا، ومرتفع السعر ولا يمكن تسويته إلا في السوق المحلي، كما أن مرونة الطلب السعرية تكون ضعيفة في حين أن مرونة الطلب الداخلية تكون كبيرة، نظرا لحداثة المنتج وعدم وجود بدائل، وقد تظهر في هذه المرحلة بعض الصادرات الاستكشافية نحو البلاد المتقدمة، ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي مباشر (زودة، 2008/2007، صفحة 114).

2. مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة تهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها (قويدري، 2011/2010، صفحة 16).

3. مرحلة النضج:

يكون المنتج في هذه المرحلة قد شق طريقه إلى السوق المحلي والدولي بنجاح، وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراءه له. وفي هذه المرحلة أيضا يكون تركيز الشركة موجه نحو تذكير المستهلك بالمنتج، ونحو الحفاظ على استقرار وثبات نفس مستوى الجودة، والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت ثابتة في السوقين المحلي والأجنبي. وتتجه الشركة أيضا نحو دعم وتعزيز مكانتها في السوق الوطنية والخارجية للحفاظ على أرباحها ومبيعاتها .يتكون ذلك من خلال تطوير استراتيجيات الترويج والتوزيع، عن طريق نقل مراكز الإنتاج التوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية بعد إشباع السوق المحلية. وخاصة إذا أحست الشركة بأن وضعها في الأسواق الخارجية مهدد إما بوجود منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة أصبحت تفرض قيودا حمائية كالرسوم الجمركية، أو إتباع سياسة ضريبية جديدة (بوخناف و بورودي، 2018/2017، صفحة 37).

4. مرحلة التدهور:

هي أخر مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج التي من خلالها يمكن تجنب تكبد أية خسائر بينما الطلب الكلي على المنتج ينخفض باستمرار وكنتيجة لذلك يصل المنتج في هذه المرحلة إلى حالة لا يمكن معها الاستمرار، كالنقص المتزايد في حجم المبيعات بسبب ظهور سلعة جديدة أو استخدام تكنولوجيا الإنتاج الكبير من قبل بعض المنشآت مما يعني إنتاج سلع بتكاليف اقل أو عندما

تنخفض الحاجة للمنتج، ومن الأمثلة على منتجات في هذه المرحلة هي تلفاز الأنبوبي الملون والأسود والأبيض والحاسبات المكتبية (Desktops). ومن الصفات والخصائص التي تتصف بها هذه المرحلة ما يلي:

- يتصف المنتج في هذه المرحلة بدرجة عالية من التغيير، لذا تبدأ بعض المنشآت بإيقاف إنتاج المنتج أو الاقتصار على إنتاج الأنواع الرئيسية منه.
- تتقلص نفقات الترويج في هذه المرحلة بل يمكن أن تتوقف نهائيا.
- قد تستمر فترة تدهور السلع لعدد من السنوات وذلك بسبب التناقص التدريجي في رغبات المستهلكين تجاه شراء المنتج نتيجة ظهور تشكيلة من السلع البديلة في الأسواق.
- تبدأ المبيعات في هذه المرحلة بانخفاض بسبب التغيرات في التكنولوجيا أو في الاتجاهات الاجتماعية.
- انخفاض عدد الموزعين، وقد يكون من أهم الأسباب لزوال السلع من السوق هو التقادم التقني.
- تزداد الحاجة إلى إعادة النظر في سياسات التسعير (خضر، 2020، صفحة 95).

ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج:

الشكل رقم:(1) دورة حياة السلعة ومراحل تطورها

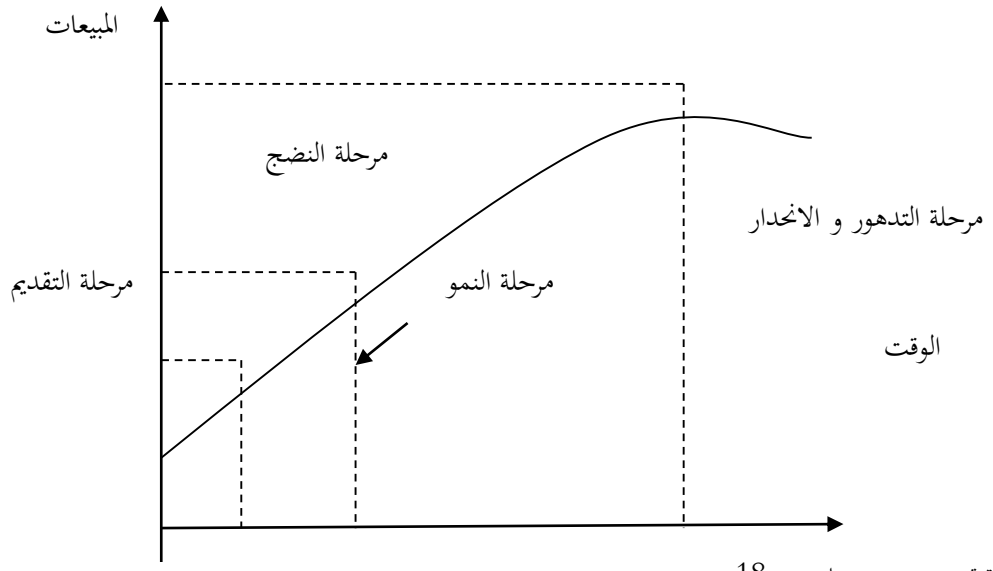

المصدر: كريمة قويدري، مرجع سابق، ص18.

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور **رايموند فيرنون** (Raymond Vernon) من جامعة هارفارد الأمريكية (Harvard university in U.S.A)في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون (Vernon) أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا **لفيرونون** فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، أي

أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة (قويدري، 2011/2010، صفحة 18).

الفرع الرابع: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق فمن ناحية، إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتلائم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية والمضيفة، حيث أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة، أو ما تفرضه من شروط وقوانين على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.

من ثم ظهرت نظرية الحماية، حيث يقصد بالحماية هنا كل الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما، إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة.

بصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا

استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة، مثلا البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة، بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة (سعدي، 2017/2016، الصفحات 28-29).

المطلب الثاني: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات:

للشركات متعددة الجنسيات العديد من الاستراتيجيات نذكر منها:

الفرع الأول: الاستراتيجيات وفق doz

يميز"**دوز**" بين ثلاثة أنواع رئيسية للاستراتيجيات التي تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات:

1. **إستراتيجيات التكامل على نطاق دولي**، فتعكس حالة تخصص وحدات الشركة على مستوى الكثير من لأسواق العالمية في مجال الإنتاج، والتسويق، والتوزيع وفق شبكة متكاملة ومتناسقة، تتدفق من خلالها السلع والخدمات ومختلف وسائل الإنتاج عبر الحدود الدولية .وفي هذا السياق، استعرض" **دوز**" حالة شركة " **فورد**" التي تتبنى عن طريق الاستغلال المكثف لاقتصاديات الحجم، إستراتيجية التكامل الدولي في كل من أمريكا و أوربا.
2. **إستراتيجية التكيف المحلي للفروع**، و التي تنشأ لتبدو بهيئة الشركات المحلية للدول المضيفة، إذ تسمح لها هذه الإستراتيجية بالتكيف والاستجابة لمختلف متطلبات و توجيهات حكومات الدول المضيفة.
3. **الإستراتيجية المتعددة المظاهر**، وهي نقطة التقاء وتقاطع بين الإستراتيجيتين السابقتين باعتبارها تمثل حالة وسطية بينهما .بمقتضى هذه الإستراتيجية، تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستفادة من مزايا التكامل ومرونة التكيف، وذلك تبعا لما تقتضيه الظروف البيئية السائدة. ولقد أوضح " **دوز**" ذلك حينما أكد قائلا:" إن جاذبية إستراتيجية ما دون غيرها ما هي في واقع الأمر إلا متغير تابع للخصائص الاقتصادية المميزة للصناعة، و مدى التدخل الحكومي في تلك الصناعة، و للموقع التنافسي للشركة المعنية" (بوخناف و بورودي، 2018/2017، صفحة 43).

الفرع الثاني: الاستراتيجيات وفق perter

لوضع وإدماج الإستراتيجية الدولية المناسبة، يقترح " **بورتر**" إضافة بعدين لنموذجه الخاص بالمنافسة الدولية، بعد يتعلق بشكل توزع وتشتت نشاطات الشركة، وآخر يخص درجة التنسيق فيما بينها.

تتباين نشاطات الشركة في شكلها من حيث تركزها (أي موقعة النشاط في سوق واحدة وخدمة الأسواق العالمية الأخرى من خلالها) وتوزعها وتشتتها (أي إقامة نشاطات عديدة وموقعتها في أسواق عالمية متعددة)، كما تتباين نشاطات الشركة من حيث درجة التنسيق فيما بينها، وذلك من حالة انعدام التنسيق إلى وضعية التنسيق الكامل فيما بينها. وإن المزج بين حالات التنسيق وشكل التركيز يميز فيه "**بورتر**" بين نوعين رئيسيين من الاستراتيجيات:

1. **استراتيجيات ذات تمركز محلي**: من خلالها تعتمد الشركة في مواجهة المنافسة الدولية إلى تركيز جهودها و أنشطتها في الأسواق الأجنبية المستقطبة لعملياتها، مع ظهور وحداتها و فروعها في هذه الأسواق بمظهر المؤسسات المحلية القائمة، حيث تقل نفقاتها السلعية والخدمية عبر الحدود الدولية وتزداد توجهاتها نحو اعتماد منافسة قائمة على أسس محلية.
2. **استراتيجيات شاملة** : وهي التي تسعى من خلالها الشركة إلى الحصول على موقع تنافسي قوي ضمن مختلف الأسواق العالمية، وذلك إما عن ط ريق تركيز أنشطتها في مواقع معينة، أو بالتنسيق فيما بين المشتت منها عبر الأسواق الدولية المختلفة، أو عن طريق دمج الإجراءين معا.

(كل الاستراتيجيات الوارد عرضها في الشكل (2) هي استراتيجيات شاملة عدا إستراتيجية التمركز المحلي فهي ذات توجه محلي وطني). إن التوجه نحو تبني استراتيجيات شاملة قد ازدادت حدته واتسعت رقعته بفعل توجه نشاطات الأعمال نحو المركزية والتنسيق، فالتوجه نحو الأولى قد دعمته الحاجات والرغبات المتجانسة على مستوى دولي وما أدمج لتلبيتها من هياكل إنتاج وأنظمة تسويق وغيرها من إجراءات، أما التوجه نحو الثانية فقد ساهمت في تحقيقه سهولة الاتصالات وانخفاض تكاليف النقل وغير ذلك من العوامل الأخرى (زودة، 2008/2007، الصفحات 56-57).

الشكل رقم: (2) أنواع إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات وفق "بورتر" perter.

تنسيق النشاطات: مرتفع	**إستراتيجية التدويل=** استثمار أجنبي مرتفع مع تنسيق كبير بين الفروع	**الإستراتيجية الشاملة الخالصة=** التخصص في الإنتاج الدولي
تنسيق النشاطات: منخفض	**إستراتيجية التمركز المحلي=** استثمار أجنبي تتحرك فيه الفروع وفق حركية الشركات المحلية.	**إستراتيجية آلية التسويق=** أو إستراتيجية بناء قاعدة التصدير، حيث تعتمد فروع الشركة كمعابر لخدمة مختلف الأسواق العالمية.
شكل النشاطات	انتشار جغرافي	تركز جغرافي

المصدر: (عمار زودة، مرجع سابق، ص57).

الفرع الثالث: إستراتيجية فروع الشركات المتعددة الجنسيات

تعد الشركات الوليدة الواجهة الأمامية للشركة الأم فهي أول ما يحتك مع البيئة الخارجية، وهذا بحكم عملها في أسواق مختلفة معتمدة في ذلك على إمكانيات وقدرات وكفاءات ومؤهلات القائمين على

تسييرها، وبالتالي فهي الأقرب إلى المحيط الخارجي من الشركة الأم، التي تملي عليها سياساتها العامة،

لكنها تتيح لها بالتكيف مع الظروف والأوضاع المحيطة بها، لذا وجد بعض الباحثين أمثال **وايت White**، **وبوينتر Pointer** أنواعا من الإستراتيجيات تخص فروع الشركات المتعددة الجنسية بعد عدة،

دراسات نحاول إيجازها فيما يلي:

1. إستراتيجية النسخة المصغرة:

أو النسخة المطابقة لإستراتيجية الشركة الأم، حيث بموجب هذه الإستراتيجية فإن الفروع تستخدم في إنتاج وتوزيع بعض خطوط منتجات الشركة الأم في المضيفة والمستقبلة لها.

2. إستراتيجية فضائية التسويق:

تستخدم الفروع وفق هذه الإستراتيجية آليات ومنافذ، يتم من خلالها توزيع منتجات للشركة الأم في مختلف فضاءات الأسواق المضيفة (عطايلية و مزغيش، 2018-2019، صفحة 69).

3. إستراتيجية المصنع الرشيد:

وبمقتضاها تتحول الفروع إلى منتج، حقيقي لبعض من المنتجات، أو لنوع معين من منتجات تامة جاهزة، توجه سواء للأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

4. إستراتيجية التخصص في المنتج:

حيث بمقتضاها تستخدم الفروع في تطوير وإنتاج وتوزيع بعض من خطوط المنتجات الموجهة نحو الأسواق العالمية.

5. إستراتيجية الاستقلال الشامل:

حيث يخول بمقتضاها للفروع استقلالية تطوير خطوط أعمال مختلفة وأنشطة، توجهها حسب ما تقتضيه حاجة الفروع وظروفها البيئية الخاصة بها، وذلك سواء للأسواق المحلية حيث تمركزها، أو للأسواق المحلية المحيطة بها، أو لعامة الأسواق العالمية (معاش، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية ، 2015-2016، صفحة 35).

و في الشكل المبين أدناه يوضح مختصر أنواع استًراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات:

الشكل: (3) أنواع استراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات

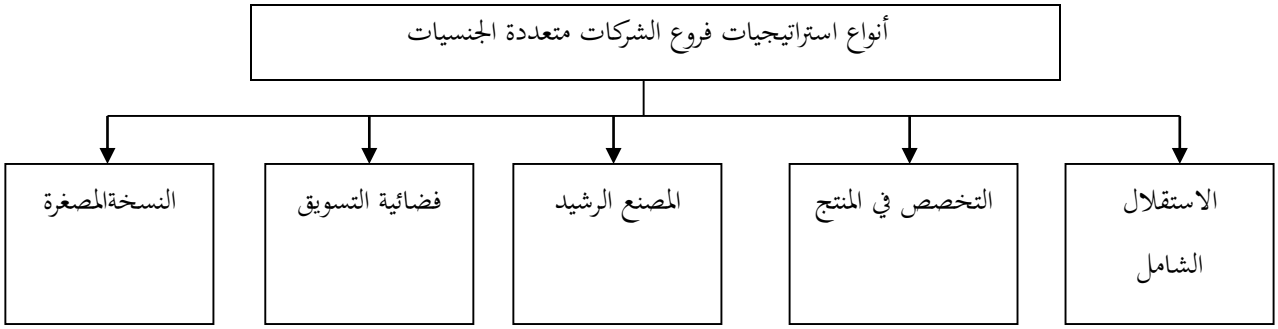

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على التعريفات المقدمة سالفا.

المطلب الثالث: الهياكل التنظيمية في الشركات متعددة الجنسيات

تعتمد الشركات على جملة من الهياكل و النماذج التنظيمية في سبيل تحقيق تكامل بنيوي بين الهيكل والإستَّراتيجية باعتبار أن نوع الهيكل التنظيمي المصمم هو بمثابة المجال الحركي الذي من خلاله يجري تطبيق الإستَّراتيجية في المنظمة، و التي يمكن حصرها في الأشكال و النماذج التالية: (غواطي، 2013/2012، صفحة 17).

الفرع الأول: ربط الفروع بالإدارة العامة

يستخدم تنظيم ربط الفروع بالإدارة العامة حينما يكون عدد فروع الشركة الأم قليلا. وفي هذه الحالة فان القرارات المالية المهمة تنحصر لدى الإدارة العامة للمجموعة كما في الشكل (4) (العامري، 2020، صفحة 17).

الشكل: (4) ربط الفروع بالإدارة العامة

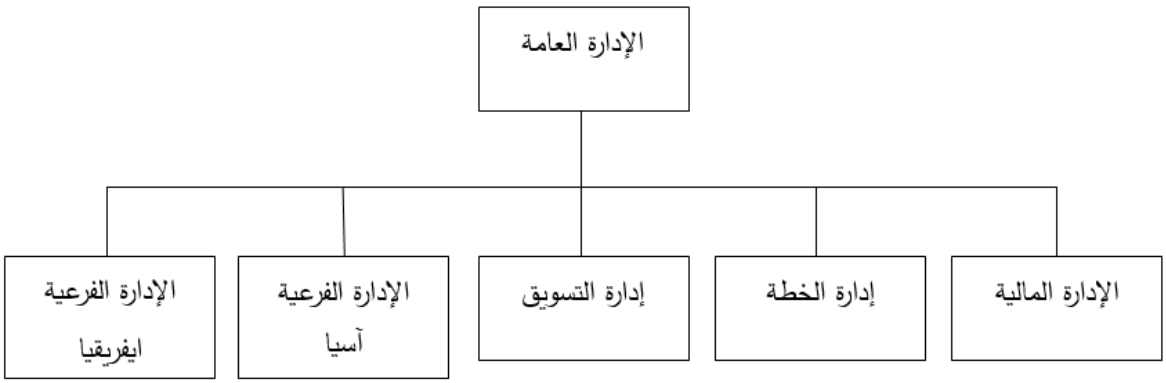

المصدر: سعود جايد مشكور العامري، الادارة المالية، ط1، جامعة المثنى، العراق، سنة 2020، ص17.

وحينما يزداد عدد الفروع الخارجية (الأجنبية) فانه يتعين على الشركة متعددة الجنسيات ان تتبع التقسيم الدولي (العامري، 2020، صفحة 17).

الفرع الثاني: التقسيم الدولي

يهدف التقسيم الدولي إلى رقابة الشركات متعددة الجنسيات في الخارج. وهذا التقسيم يعالج الأعمال الدولية، كما أن هذا التقسيم يعمل على تامين خط الاتصال بين إدارة مجموعة الشركات متعددة الجنسيات ومدراء الفروع الخارجية (الأجنبية) (العامري، 2020، صفحة 18).

1- نموذج وحدة الأعمال:

تعتمد الشركات الدولية هذا النوع أو النموذج عند بداية دخولها إلى الأسواق الدولية، حيث تكون حديثة العهد ولد يسبق لذا التعامل مع متغيرات البيئة الدولية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل: (5) نموذج وحدة الأعمال الدولية

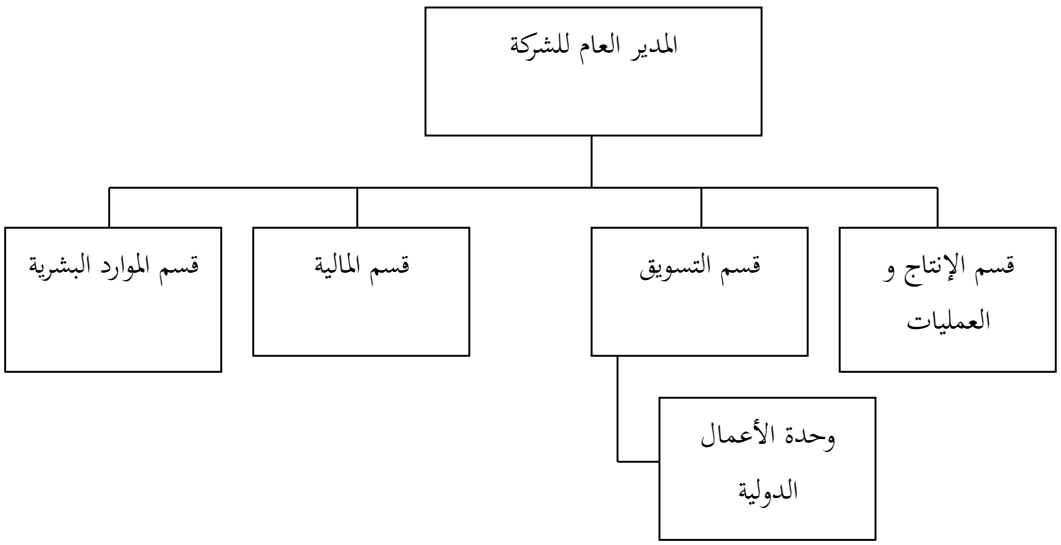

المصدر: حمزة غواطي، مرجع سابق، ص18.

يظهر لنا الشكل أن وحدة الأعمال الدولية هي وحدة صغيرة الحجم في مسؤوليتها ومهماتها أما مهامها فهي تقتصر على تصدير السلع والخدمات ترتبط مباشرة بمدير التسويق الذي يقوم بتوجيه أعمالها.

1- نموذج قسم الأعمال الدولية:

بعد ارتفاع مبيعات وزيادة حجم النشاطات التي تقوم بها الشركات على المستوى العالمي يصبح لنموذج وحدة الأعمال عاجزا عن استيعاب هذا التطور لذا فهي في الغالب تلجا إلى الاعتماد على نموذج جديد يعرف بنموذج قسم الأعمال الدولية و هذا ما يبينه الشكل الموالي

الشكل: (6) نموذج قسم الأعمال الدولية

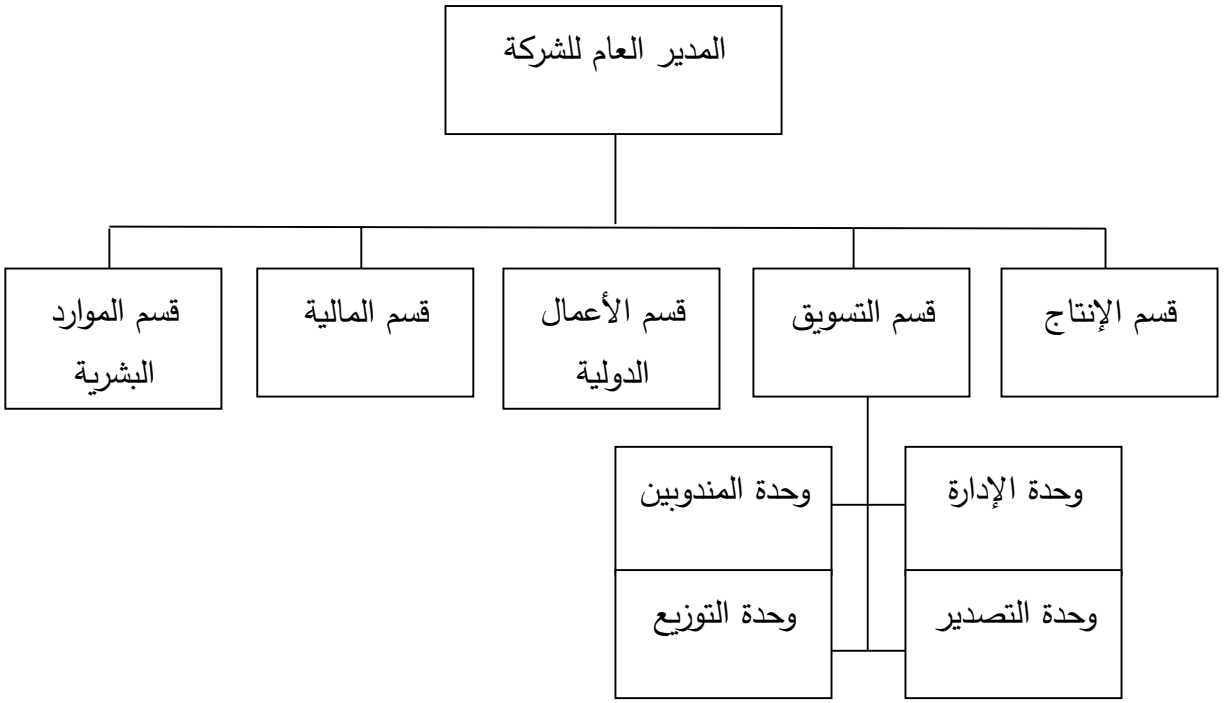

المصدر: حمزة غواطي، مرجع سابق، ص19.

يظهر من خلال الشكل السابق أن قسم الأعمال الدولية هو قسم كبير من ناحية حجم المسؤوليات والمهام مقارنة بالنموذج السابق (وحدة الأعمال الدولية) بسبب تركيز مختلف الأنشطة على قسم واحد.

الفرع الثالث: أنواع هياكل التنظيم في مجموعة الشركات المتعددة الجنسيات

توجد في الحياة العملية أربع أنواع من هياكل التنظيم في مجموعة الشركات متعددة الجنسيات هي:

1- التنظيم الإنتاجي:

يقوم هذا التنظيم على أساس أن لكل تقسيم مسؤولية الإشراف على خط معين من المنتجات، وعلى مستوى مجلس الإدارة توجد وظائف مختلفة ومناطق متخصصة. ويأخذ كل تقسيم على عاتقه التنبؤ والرقابة على جميع النشاطات المتعلقة بخط منتجاته. ويعد هذا النوع من التنظيم من الأنواع واسعة الانتشار، إذ انه يستعمل خصوصا عندما تكون هنالك تغييرات سريعة في التكنولوجيات أو عندما تكون خطوط الإنتاج متنوعة (العامري، 2020، صفحة 18).

الشكل: (7) الهيكل التنظيمي في الشركات متعددة الجنسيات (حسب أصناف المنتجات)

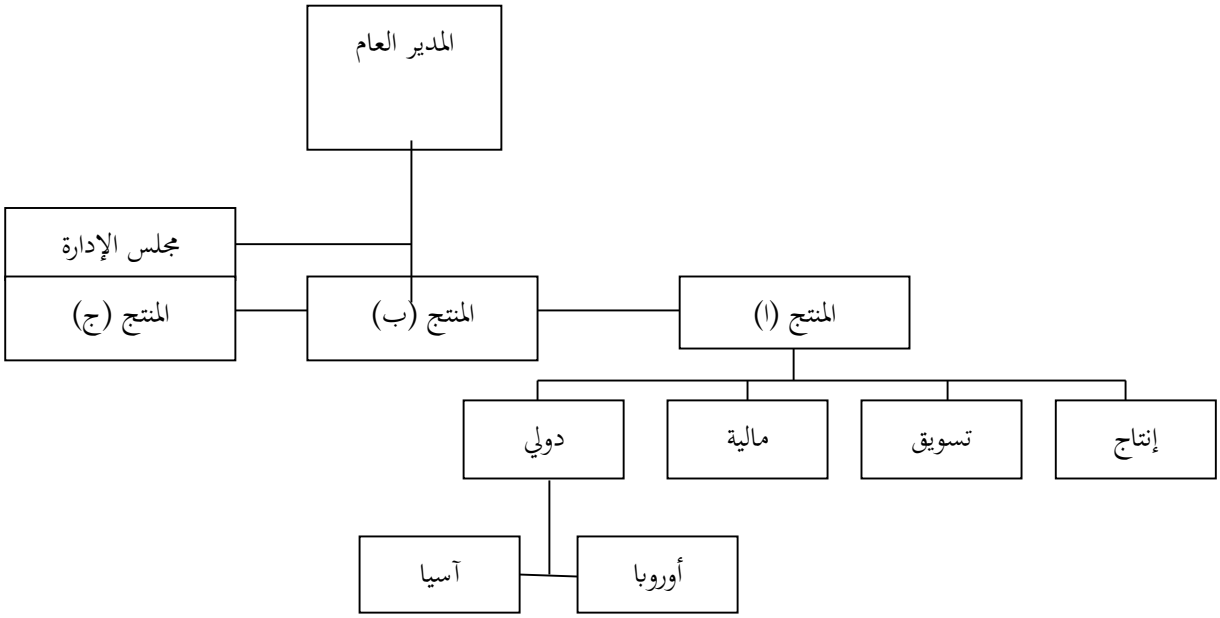

المصدر: سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص19.

يظهر من خلال الشكل أن لكل سلعة سياسة واستراتيجية خاصة بها (تسويق، إنتاج، تمويل).

2- التنظيم الجغرافي:

يساعد هذا التنظيم في تكييف المنتجات بشكل أفضل إلى البلدان المختلفة، و يستعمل هذا التنظيم خصوصا في القطاعات التي يكون فيها اختلاف المنتجات بشكل كبير، و كل منطقة من المناطق تكون لها إدارتها الخاصة بالتسويق و المالية و الإنتاج، و تتلقى في الوقت نفسه مساعدة ومشورة مجلس إدارة مجموعة الشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي يمنح هذا الهيكل استقلالية في إدارة الشركة على مستوى المنطقة الجغرافية، و الشكل الموالي يوضح ذلك (العامري، 2020، صفحة 19).

الشكل: (8) هيكل التنظيم الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات

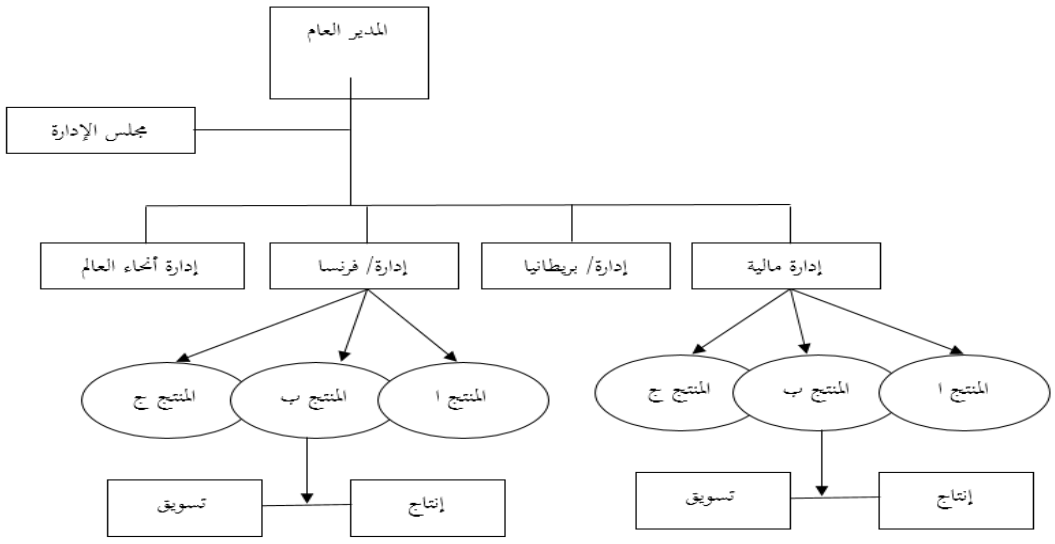

المصدر: سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص20.

يبين الشكل أن الإدارة تكون لكل منطقة على حدي أو بحسب الظروف البيئية للمنطقة.

3- التنظيم الوظيفي:

تعتمده في الغالب الشركات التي تمتلك خطوط إنتاجية قليلة ومتكاملة كالشركات الاستخراجية العاملة في مجال المعادن و البترول، حيث تمنح المسؤولية التامة لكل مدير قسم سواء في الأسواق المحلية أو الدولية، كما يوضحه الشكل الموالي (غواطي، 2013/2012، صفحة 21).

الشكل: (9) هيكل التنظيم الوظيفي للشركات متعددة الجنسيات

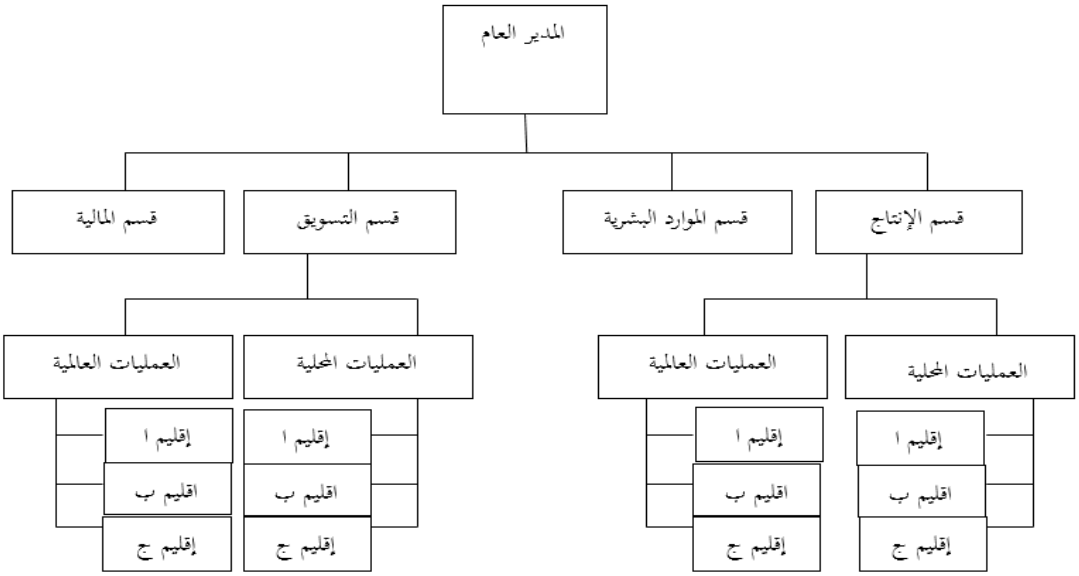

المصدر: حمزة غواطي، مرجع سابق، ص21.

من خلال الشكل نستخلص انه تمنح المسؤولية التامة لكل مدير قسم إنتاج أو تسويق سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.

4- التنظيم المختلط (المصفوفي):

يجمع الهيكل المختلط أو الهيكل المصفوف ما بين التنظيم الجغرافي و التنظيم حسب المنتجات، إذ يمكن أن يكون هنالك تنظيم حسب المنتجات بالنسبة للمنتجات المتجانسة، كتنظيم جغرافي بالنسبة للمنتجات التي تتطلب تكييف معين لكل بلد على حدة، و يعد هذا الهيكل التنظيمي من أكثر الهياكل التنظيمية استخدام في الشركات متعددة الجنسيات ليتضح ذلك أكثر من خلال الشكل الموالي (العامري، 2020، صفحة 20).

الشكل: (10) هيكل التنظيم المختلط للشركات متعددة الجنسيات

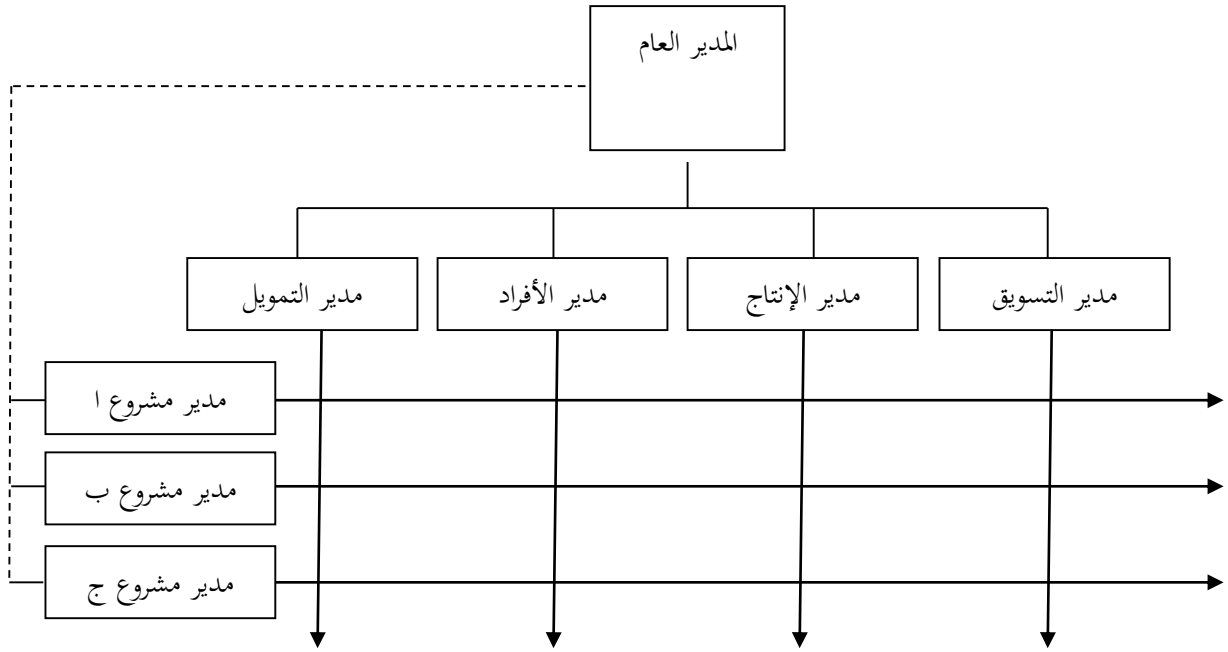

المصدر: حمزة غواطي، مرجع سابق، ص23.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن كل مدير مسؤول عن مشروعه من البداية حتى النهاية من تمويل وإنتاج وتسويق...

المبحث الثالث: واقع اقتصاديات الدول النامية

من المعترف به انه هناك تفاوت بين الدول النامية سواء كان في الموارد الاقتصادية المتاحة أو في خصائصها الثقافية والاجتماعية، حيث تعاني هذه الدول في مجملها من اختلالات هيكلية ومن انخفاض في تكوين رأسمالها الذي ينعكس على قدرتها على التوسع في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية ,وبالتالي انخفاض طاقتها الإنتاجية وانعدام القدرة على النمو و تحقيق التنمية.

تواجه الدول النامية اليوم مشكلة في عدم القدرة على تحقيق التوازن بين الحجم اللازم من الاستثمارات لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي تستهدفها، وبين الحجم الفعلي المتاح من المدخرات، و جاء ذلك نتيجة وجود قصور في الآليات المتاحة التي يمكن من خلالها تعبئة الموارد المالية من القطاعات الاقتصادية التي تتميز بوجود فوائض مالية غير مستغلة إلى القطاعات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية الأزمة لتمويل برامجها الإنتاجية والاستثمارية، ويتعلق البعض الأخر بالسياسات الاقتصادية التي اتبعت خلال العقود الماضية والتي أدت إلى حدوث العديد من الاختلالات الاقتصادية، وبذلك تزايدت هذه الاختلالات وتزايد عجز الموازنة العامة.

المطلب الأول: الخصائص المشتركة للدول النامية

رغم التباين بين مجموعة الدول النامية وتعدد تسمياتها لتفريقها عن الدول المتقدمة إلا أن بينها خصائص مشتركة، ويمكن الإشارة إلى هذه الخصائص مع تصنيفها وفق مجموعة من المعايير كما يلي:

الفرع الأول: الخصائص الاقتصادية

التي تأتي أساسا نتيجة الاختلال بين كل من الموارد المتاحة و الموارد البشرية، حيث تتمثل هذه الخصائص في:

1-**ضعف اداء القطاع الصناعي**: يرتبط اجمالي الانشطة في الدولة النامية بالمنتجات الاولية كالصناعة الاستخراجيةوالزراعة ,حيث تاخذ هذه الانشطة نسبة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي لهذه الدول في حين تسجل تراجع كبير في ما يتعلق بالصناعة و التكنولوجيا الحديثة .وعلى هذا الاساس فان الجهاز الانتاجي للدول النامية يتصف بالجماد النسبي لارتباطه بالانتاج الاولي فقط.

2-**تمركز اليد العاملة في القطاع الزراعي**: خلال سنة 2011 قدرت نسبة العمالة في قطاع الزراعة ب 56 % في كمبوديا و 40 % في المغرب و 49 % في ليبيا اما في المقابل نجد نسبة العمالة في الدول المتقدمة كانت مثلا 3 % في فرنسا و 2 % في الولايات المتحدة، نتيجة تدهور مستويات الدخل المسجلة في الدول النامية فان الافراد يتوجهون نحو القطاع الزراعي بهدف تلبية احتياجاتهم الاساسية من الغذاء(البنك الدولي ، 2022).

3-**اختلال هيكل الصادرات**: ان الاختلال في الهيكل الانتاجي للدول النامية يؤدي الى حدوث اختلال في هيكل الصادرات الخاص بها التي تعتمد بنسبة كبيرة على سلعة واحدة او عدد محدود من السلع الاولية، و هذا ما يجعلها اقتصادها عرضة للكثير من الازمات نتيجة التقلبات اسعار السلع الاولية في الاسواق العالمية حيث تثير الاحصائيات ان ما يزيد عن 70%من صادرات البلدان النامية عبارة عن كمنتجات زراعية و مواد اولية في شكل معادن و محروقات، في المقابل

نجد الدول المتقدمة تعدد في صادراتها و توسع في قطاعاتها لنجد ان نسبة صادراتها من مواد اولية و زراعية لا تتعدى 30% فقط من اجمالي صادراتها.

4-**انخفاض مستوى الدخل والمعيشة:** يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مؤشر مهم للتميز بين الدول المتقدمة و المتخلفة .حيث نجد تفاوت كبير بين مستوى الدخل الفردي بين الدول المتقدمة و النامية حيث نجد حصة هذه الاخيرة % 21 من اجمالي الناتج العالمي وهذا ما يخلفه وجود فقر حاد ساهم في تدني المستوى المعيشي للافراد اذ نجد ما يفوق 1.4 مليار شخص في الدول النامية لايزالون يعيشون باقل من 1.25 دولار في اليوم بعد ان كانوا 2 مليار في سنة 1990.

5-**انتشار البطالة:**نرى ان هناك تباين بين عرض العمل و الطلب عليه في الدول النامية اي ما يعرف بالبطالة الهيكلية لكن سرعان ما تتغير هذه الاخيرة الى بطالة مقنعة و هذا نتيجة محاولات امتصاصها من طرف القطاع العام و القطاع الزراعي، مما يؤدي الى وجود اعداد كبيرة من القوة العاملة تزيد عن حاجة الانتاج، و هذا ما يظهر عنه الوظائف الهشة و الغير مضمونة لتشكل حيز كبير في امتصاص البطالين، حيث نجد ما يفوق 1.52 مليار عامل متواجدين داخل هذه الوظائف حول العالم(عثمان، 2014/2013).

الفرع الثاني: الخصائص الاجتماعية

1. انتشار الامية : في الدول النامية لا يزال هناك عدد كبير من الاطفال ممن بلغوا سن التمدرس لم يلتحقوا بعد بالمدارس بالرغم المجهودات المبذولة من قبل المجنمع الدولي للحد من انتشار ظاهرة الامية.

كما يعتبر مشكل الفقر من أهم العوامل المؤثرة على عدم التحاق الأطفال بالمدارس حيث نسبة عدم التحاق أطفال الأسر الفقيرة بالمدارس لأزيد من 60 دولة نامية يبلغ ثلاث أضعاف نسبة عدم التحاق أطفال الأسر الغنية خلال الفترة 2011/2005.

تعتبر ظاهرة التسرب المدرسي التي تعاني منها الكثير من الدول النامية خلال الطور الابتدائي مشكل لانتشار الأمية حيث نجد 41 %كمعدل للتسريب الدراسي في الدول النامية في مقابل نجد 18%كمعدل عالمي سنة 2011.

2. تدني المستوى الصحي: يؤدي كل من انخفاض المستوى المعيشي و انتشار سوء التغذية الى تدني المستوى الصحي للافراد و كذا انخفاض المستوى الثقافي الى ضعف الوعي الصحي.

- ندرة الهياكل الطبية و التأطير الطبي تؤدي إلى الانتشار الواسع للأمراض المختلفة كنقص المناعة البشرية و انتشار الأمراض و الأوبئة .

3. النموالسكاني: يعتبر حجم السكان في الدول المتقدمة مصدرا للتطور و النمو الاقتصادي على عكسه في الدول النامية فهة عبارة عن زيادة حجم البطالة، انخفاض مستوى التعليم، ازمة سكن و الى العديد من المشاكل، حيث نجد ضعف في الاداء الاقتصادي في العديد من الدول النامية نتيجة الحجم المتزايد للسكان، وهو ما يشكل عائق لدفع عجلة التنمية لهذه الدول.

الفرع الثالث: الخصائص السياسية والإدارية

1- يتضح تخلف الدول النامية من مظاهر عدم استقرار الوضع السياسي و كثرة الحروف و النزاعات فيها و تساهم في مظاهر التخلف.

2- سوء توزيع المردود الاقتصادي للعملية الانتاجية من قبل الانظمة السياسية الحاكمة التي تقوم بدور الموزع في الدول النامية عن طريق السياسات العامة الخاصة بالاجور والاسعار و الصحة و السكان حيث يساهم الفساد المنشر بكثرة و على كافة المستويات في مضاعفة تبعات التخلف بالنسبة للفرد و الدولة(عثمان، 2014/2013).

المطلب الثاني: واقع بعض المؤشرات الاقتصادية في الدول النامية

اعتمدت الدول النامية منذ ستينيات القرن الماضي استراتيجيات إنمائية عديدة بغية فهم أسباب التخلف بكل أشكاله و انتهاج سياسات اقتصادية و اجتماعية محددة للتغلب على الصعوبات والاختلالات الهيكلية وقد اختلفت هذه الاستراتيجيات وتنوعت من بلد إلى آخر وفقا للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بكل منه وهذا من اجل تحقيق انطلاق اقتصادي يساهم في الوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة كما حدث في الكثير من البلدان النامية.

الفرع الأول: واقع التجارة الدولية في الدول النامية

شهدت اقتصاديات الدول النامية في بداية القران الحادي والعشرين تغيرات جوهرية ومن أهمها إتباع سياسة الحرية التجارية وتحرير التجارة الخارجية (الدولية) والتي تعد من أهم الجوانب المهمة للحرية الاقتصادية حيث أن لها اثر واضح في تسريع عملية التنمية الاقتصادية لكل بلد من هذه البلدان وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لدعم المنتجين و بتالي زيادة كمية الصادرات و تقليل من كمية الاستيراد.

منه سنتطرق لدراسة مؤشرات كل من الصادرات والواردات خلال الفترة 2020/2010:

الشكل رقم: (11) صادرات السلع والخدمات للدول النامية خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليار دولار

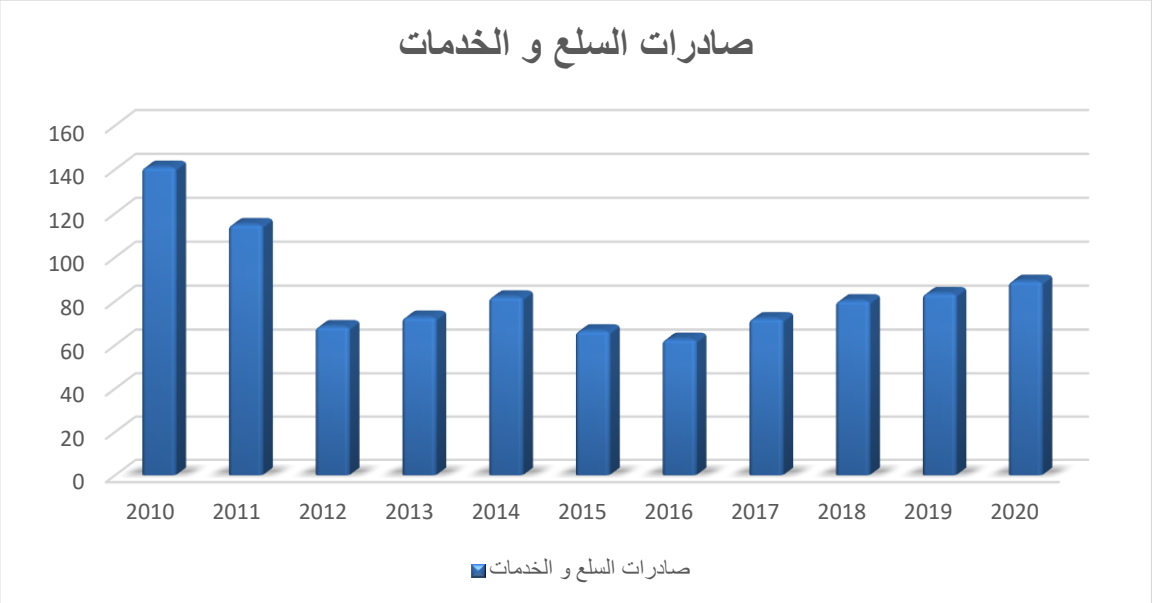

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/23، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

نلاحظ من المنحنى أن حجم الصادرات قد بلغ 140 مليار دولار سنة 2010 ثم انخفض إلى 60 مليار دولار سنة 2012 ثم عاد إلى الارتفاع سنة 2014 ليصل إلى 100 مليار دولار، وفي السنتين 2015-2016 استمر في الانخفاض ليحقق 60 و58 مليار دولار على الترتيب ليعود إلى الارتفاع السنوات الأربعة التي تليها إلى ان وصل 80 مليار دولار سنة 2020.

- ازداد الاعتماد الشديد على صادرات السلع والخدمات على الصعيد العالمي مما عرض ثلثي البلدان النامية لصدمات اقتصادية مثل التقلبات الكبيرة في الأسعار.

-حيث اظهر التقرير الإحصائي للصادرات بدول النامية خلال الفترة 2010-2020 -كما هو مبين في الشكل – التي تعتبر من الاقتصاديات السلعية، انخفاض كبير من 140 مليار دولار للصادرات السلعية سنة 2010 إلى 60 مليار دولار سنة 2012 أي انخفاض بنسبة 42 %وهذه تعتبر نسبة كبيرة جدا.

- كما أن نمو الصادرات في الدول النامية يعتمد بشكل كبير على متطلبات الدول المتقدمة من هذه المنتجات هذا ما تسعى الدول النامية لتحقيقه أي التنويع في السلع والخدمات التي تصدرها وهذا ما عكس عليه عودة ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة 2017-2020 لترتفع من 65 مليار دولار سنة 2017 إلى ما يزيد عن 85 مليار دولار سنة 2020.

الشكل رقم: (12) واردات السلع والخدمات للدول النامية خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/23، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

نلاحظ من خلال المنحنى أن حجم الواردات من السلع والخدمات سنة 2010 قدر ب أزيد بقليل من 120 مليار دولار ثم انخفض إلى 120مليار دولار سنة 2011 إلى أن عاد إلى الارتفاع خلال السنوات الثلاث التي تليها ليصل إلى 138 مليار دولار سنة 2014، وقدر ب 132 و134و135 مليار دولار خلال السنوات 2015، 2016، 2017 على الترتيب وبقي في حالة ارتفاع إلى أن وصل 158 مليار دولار سنة 2020.

– تعتمد الدول النامية على الواردات في سد احتياجاتها من السلع والخدمات، وهذا ما يظهره الشكل التالي، حيث أن واردات السلع والخدامات خلال 10 سنوات الأخيرة في تزايد مستمر، حيث انتقلت من 120 مليار دولار سنة 2011 إلى 135 مليار دولار سنة 2014، ثم انتقلت إلى 160 مليار دولار سنة 2020 وهذا عائد لافتقار الدول النامية للتنوع القطاعي واعتمادها بصفة كبيرة على الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعات التحويلية مما يدفعها إلى اللجوء إلى الاستيراد من اجل سد الحاجات الوطنية من السلع والخدمات الأخرى.

الفرع الثاني: واقع العمالة في الدول النامية

يشهد عالم العمل تغيرات جذرية في وقت يعجز فيه الاقتصاد العالمي عن استحداث عدد كاف من الوظائف، وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن مستويات البطالة العالمية بلغت 201 مليون عاطل عن العمل في 2014، أضحى من الأكيد أن توفير وظائف لما يزيد على 40 مليون شخص إضافي من الوافدين سنويا إلى سوف العمل العالمي يشكل تحديا رهيبا، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة، و هذا ما دفعنا إلى دراسة حجم و تغيرات كل من فرص التشغيل و البطالة في الدول النامية لمعرفة حجم فرص العمل المتوفرة فيها و كذا حجم البطالة التي تعاني منها(منظمة العمل الدولية ، 2015).

الشكل رقم: (13) نسبة التشغيل في الدول النامية خلال الفترة 2010–2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/23، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

نلاحظ من خلال المنحنى قدرت نسبة التشغيل في الدول النامية خلال ال سنتين2010و2011 بما يقارب 65 % ثم انخفضت إلى 63.8% خلال الفترة 2012–2019 ثم عادت إلى الانخفاض سنة 2020 حتى تصل إلى 62.7%.

إن ضعف البنية التحتية وقلة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وضعف التدريب هي أكبر العوائق أمام الشركات لخلق فرص عمل، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية، حيث نرى من خلال الشكل إن نسب التشغيل في الدول النامية في تراجع مستمر خلال الفترة 2010–2020.

قدرت نسبة التشغيل سنة 2010 ب 65 %إلى أن تنخفض إلى 63.8 %سنة 2012، وظلت على نفس النسبة إلى عام 2019 حتى تتراجع بنسبة كبيرة وتنخفض إلى 62 %وترتفع نسبة البطالة في هذه الدول وهذا نتيجة الوباء العالمي كوفيد – 19، بحيث توقفت معظم المشاريع والاستثمارات في اغلب دول العالم والدول النامية خاصة كونها تعتمد على الاستثمارات الأجنبية بصفة أكبر في توفير مناصب تشغيل وفتح أسواق عمل جديدة.

الشكل رقم: (14) حجم البطالة في الدول النامية خلال الفترة 2010–2020.

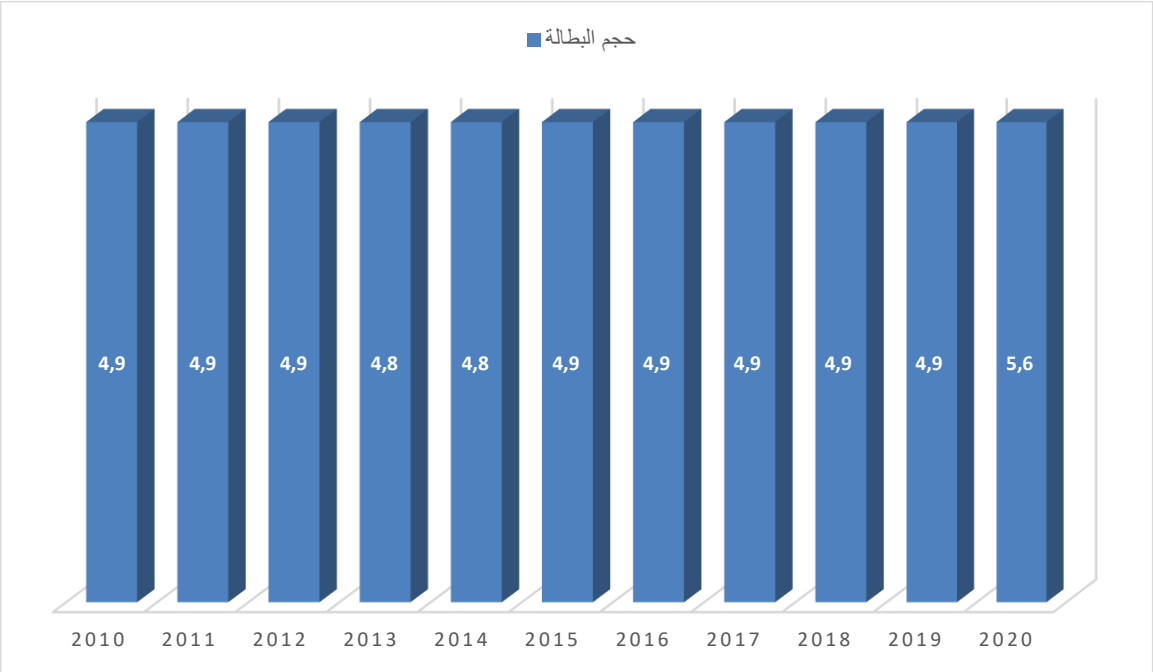

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/23، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

نلاحظ من المنحنى أن نسبة البطالة خلال السنوات 2010و2011و2012 كانت 4.9 % ثم انخفض إلى 4.8 % خلال العامين 2013–2014 ثم عاد إلى 4.9 %في الفترة 2015–2019 إلى أن ارتفعت إلى نسبة كبيرة تقدر ب 5.6%.

وفقا لتقديرات البنك الدولي يوجد نحو 200 مليون عاطل عن العمل في العالم معظمهم من الدول النامية وهذا ما يبينه الشكل السابق حيث نجد أن حجم البطالة في الدول النامية كبير وفي تزايد مستمر.

حيث قدر حجم البطالة في الدول النامية بما يقارب 4.9 % خلال الفترة الممتدة من 2010–2019 من إجمالي البطالة في العالم وهذا نتيجة الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خلال هذه الفترة إلى أن يرتفع إلى نسب كبيرة جدا ابتداء من الربع الأخير لسنة 2019 تزامنا مع جائحة كورونا التي فرضت على العالم التخلي على الكثير من اليد العاملة وغلق العديد من المؤسسات العامة والخاصة، ليرتفع حجم البطالة إلى أكثر من 5.6 % سنة 2020 وهو في حالة متزايدة إلى حد الآن.

الفرع الثالث: واقع الاستثمارات في الدول النامية

أصبح تدفق الاستثمارات ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على اكبر نصيب من هذا التدفق، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصاديات النامية 426 بليون

دولار سنة 2012، وهو ما يمثل حصة قياسية من المجموع العالمي قدرها 31 %و ظلت التدفقات الصادرة عن البلدان النامية في آسيا و أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي في مستوياتها المسجل في عام 2011، حيث تمثل الدول النامية في آسيا اكبر مصدر للاستثمارات إذ تعادل حصتها ثلاث أرباع مجموع التدفقات من البلدان النامية (التنمية، 2012).

وفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2014 يعتبر الاستثمار الدولي أكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية. حيث في عام 2013 كانت تدفقات الاستثمار الوافدة إلى 32 دولة النامية انخفضت بنسبة 11 %لتصل إلى 29.7 مليار دولار وفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2014. وسجل أكبر انخفاض في البلدان النامية الغير ساحلية في آسيا، التي شهدت انخفاضا في تدفقات الاستثمار الوافد إليها بنسبة 50%، وفي المقابل شهدت الدول النامية الإفريقية زيادة في التدفقات من 18% إلى 23 %حيث بلغت التدفقات 1.8 مليار دولار.

وقفزت الاستثمارات في البلدان النامية في أمريكا اللاتينية بنسبة 40%تقريبا بسبب الجاذبية المتزايدة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات للمستثمرين الأجانب.

بينما كانت جمهورية كوريا ودول غرب آسيا هما المستثمرين الرئيسيين في عام 2012 فقد احتل المستثمرين من البلدان المتقدمة مركز الصدارة في عام 2013. حيث ارتفعت حصتهم من الاستثمار في البلدان النامية من 29% عام 2012 إلى 57 %في عام 2013 (الانكتاد، 2014).

الشكل رقم: (15) حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة من وإلى الدول النامية خلال الفترة 2017-2019

الوحدة: مليار دولار

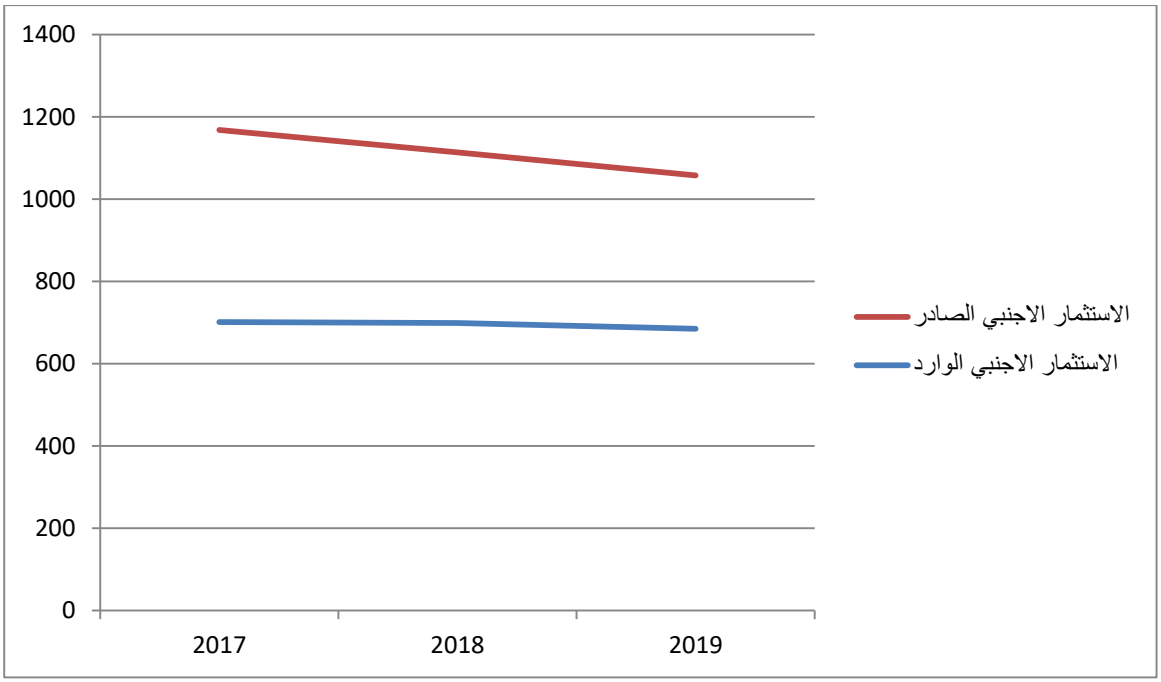

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، سنة 2020، ص 18.

من خلال المنحى نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية قدر سنة 2017 ب 701 مليار دولار وانخفض إلى 699 مليار دولار سنة 2018، وظل في تناقص إلى أن وصل 685 مليار دولار سنة 2019.

وفي المقابل نجد حجم الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول النامية لنفس الفترة في تناقص أيضا حيث قدرت ب 467 مليار دولار سنة 2017، ثم انخفضت إلى 415 مليار دولار سنة 2018، وفي سنة 2019 قدرت ب 375 مليار دولار.

المطلب الثالث: أهم القطاعات المستثمرة في الدول النامية

برهنت المنافسة الحادة بين الدول النامية على استقطاب الاستثمار على مدى أهميته كبديل للاقتراض الخارجي وكعنصر فعال في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في خلق الفرص الاستثمارية وزيادة فرص العمل ونقل التكنولوجيا والنفاذ إلى أسواق الائتمان والتصدير بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات المحلية من خلال الشراكة وهذا لا يتحقق إلا إذا استطاعت الدولة الاختيار والتوجيه الأنسب لهذا الاستثمار ومدى قدرتها على تقييم جدواه ومنافعه الاقتصادية.

وبما أن الدول العربية دول نامية تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية واكتساب حصة في السوق العالمي، سنقوم إلى التطرق إلى أهم القطاعات المستثمرة في الدول العربية.

الفرع الأول: قطاع الزراعة

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية كمجموعة حوالي 103 مليار دولار في 2008، أي بزيادة نسبتها 14 %وقد ساهم عدد من العوامل في زيادة الإنتاج الزراعي، منها الظروف المناخية المواتية في بعض الدول الزراعية وزيادة الاستثمارات الخاصة والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، وشملت الزيادة غالبية المحاصيل الزراعية والإنتاج السمكي وبدرجة اقل الإنتاج الحيواني في الدول العربية.

وتقدر العمالة الزراعية بحولي 25 مليون نسمة أي ما نسبته 25.4 %من العمالة الكلية للدول العربية في عام 2007، أما في جانب تجارة السلع الزراعية تشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات الزراعية إلى 13.6 مليار دولار في عام 2007 مقارنة بنحو 11.8 مليار دولار في 2006.

الفرع الثاني: قطاع الصناعة

ارتفعت قيمة الناتج الصناعي العربي من 735 مليار عام 2007 إلى حوالي 993 مليار دولار في عام 2008، مسجلا بذلك نموا بنسبة 35.1 %وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي العربي في عام 2008 بنسبة 52.3 %ولقد سجل ناتج الصناعات الاستخراجية نموا بلغ 38.6 % وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ب 43.4% عام 2008، أما الصناعات التحويلية فبالرغم من أن ناتجها حقق نموا بنسبة 20.2% في عام 2008، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي واصلت انخفاضها منذ عام 2003 لتبلغ 8.9 %عام 2008.

وشهد القطاع الصناعي تطورات مهم في الدول العربية عام 2008، ففي مجال الصناعات الاستخراجية غير النفطية أدى ارتفاع أسعار خام صخر الفوسفات في السوق العالمية خلال العام بنحو أربعة أضعاف إلى زيادة قيمة صادرات الفوسفات ومشتقاته في المغرب بنسبة بلغت 167%، أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد تأثرت صناعة مواد البناء بالأزمة الاقتصادية العالمية حيث تمثل ذلك في انخفاض الطلب على منتجاتها خلال الربع الأخير من عام 2008.

الفرع الثالث: قطاع الخدمات

شهد قطاع الخدمات معدلات نمو أسرع من قطاع الصناعات التحويلية في العديد من الاقتصاديات النامية، وبحلول عام 2019 أسهم قطاع الخدمات بنسبة 55 %من إجمالي الناتج المحلي و45%من فرص العمل في الدول النامية.

يعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط، في اقتصاديات الدول العربية حيث أقدر مساهمة قطاع الخدمات بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وترتفع هذه المساهمة إلى حوالي 40 %في السعودية و70 %من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية للدول العربية في الخدمات، تشير إحصائيات ميزان المدفوعات أن صادرات الدول العربية للخدمات (باستثناء صادرات الخدمات الحكومية) بلغت حوالي 89 مليار دولار عام 2007، أي ما نسبته 12.3 %في المتوسط من الصادرات العربية للسلع والخدمات، ولقد شهدت صادرات الخدمات لعدد من الدول العربية نموا سريعا في الأعوام الأخيرة فعلى سبيل المثال ارتفعت صادرات الخدمات في عام 2007 بنسبة 8.3% في السعودية، و23.3 %في المغرب، و24.2% في مصر.

أما فيما يتعلق بقيمة و إيرادات الدول العربية للخدمات فتبلغ حوالي 133 مليار دولار عام 2007 أي ما نسبته 25.2 % في المتوسط من الواردات العربية للسلع و الخدمات، و لقد سجلت واردات الخدمات لعدد من الدول العربية نموا مطردا في عام 2007 ,فعلى سبيل المثال ارتفعت تلك الإرادات بنسبة 27.2 % في مصر و 27.8 %في الأردن، و 47.6 % في البحرين، و تعكس هذه الزيادات تزايد اعتماد الدول العربية على استيراد الخدمات كالنقل و السفر و الخدمات المهنية الأخرى، و ذلك في ضوء توسع النشاط الاقتصادي فيها(التعاون العربي ، 2007).

الشكل رقم: (16) أهم القطاعات المستثمرة في الدول العربية

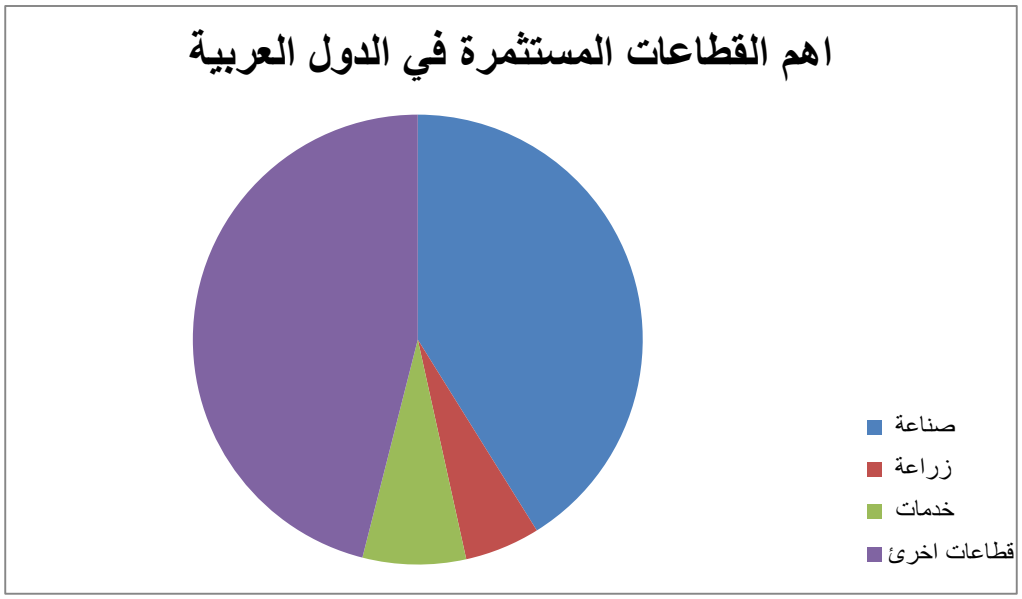

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه.

استنادا إلى ما تطرقنا إليه سابقا نلاحظ من خلال الدائرة أن قطاع الصناعة هو المستحوذ الأكبر على الاستثمارات بنسبة 41% ذلك سنة 2007، كما قدرت نسب كل من الزراعة والخدمات ب 7.4% و5.7% على الترتيب لتكون هذه القطاعات الثلاث أهم القطاعات التي يتم الاستثمار فيها في الدول العربية وفي المقابل نجد إن القطاعات الأخرى تقاسمت 45% المتبقية من حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة

تحظى الشركات متعددة الجنسيات بقدر كبير من الاهتمام في الأوساط الاقتصادية حيث يثور الجدل بين الاقتصاديين فيما يتعلق بأثرها على اقتصاديات الدول المضيفة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من الآثار الايجابية والسلبية للشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول المضيفة.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية الايجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة

نركز في هذا المطلب على دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية الايجابية المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات وهي كما يلي:

الفرع الأول: الأثر الايجابي على التنمية

لقد كان للشركات المتعددة الجنسيات دورا في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة، وتحسين مستوى الدخل، وارتفاع تحسين الإنتاجية، وكذا تنمية المنافسة المحلية، بكسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية، وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت وطنية أم أجنبية.

وعليه فإن درجة إسهام هذه الاستثمارات في التنمية يتوقف على طبيعة الصناعة أو المجال الذي تستثمر فيه، وعلى مستوى التقدم والنمو الاقتصادي للدولة، أو قدرة هذه الأخيرة على توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات.

وتتسابق الدول النامية لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات، كالإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحها للدولة الأم، والسماح لها باستيراد ما يلزم من مواد وسلع دون ضرائب أو رسوم(لمزري و سالمي، الشركات المتعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية ، 2020).

ومن المؤشرات التي تبين الدور التنموي للاستثمارات ما يلي:

1. الإنفاق على تأمين التكنولوجيا المتطورة التي تؤدي إلى تقليل التكاليف وتقديم الخدمات والمنتجات ذات النوعية عالية الجودة.
2. حل مشكلة البطالة والجهل والفقر من خلال تشغيل القوى العاملة وتأمينها وإعدادها وتدريبها على نحو يتوافق مع التكنولوجيا المستخدمة.
3. تحسين وضع الميزان التجاري ووضع ميزان المدفوعات من خلال الحد من المستوردات وزيادة الصادرات.
4. إمداد القطاعات الأخرى بمخرجات أحد القطاعات لكي يسهل عملها ويسرع في تطويرها إن الدول الأكثر نجاحا في مجال استقطاب الشركات متعددة الجنسيات هي التي لجأت إلى إتباع نهج ثنائي يستند إلى تنمية القدرات المحلية مع استهداف الموارد والوصول للشركات متعددة الجنسيات(معنصر، 2019/2018، الصفحات 82-83).

والجدول الموالي يلخص الجدل القائم حول دور وآثار الشركات متعددة الجنسيات في شكل موضوعات ارتكازية وعدد من الأسئلة التي يحيط كل واحد منها بالآتي: تحركات رأس المال الدولية (تتضمن تدفق الدخل وآثار ميزان المدفوعات)، وإزاحة الإنتاج المحلي، مدى إنتقال التكنولوجيا، ومدى ملائمة نقل التكنولوجيا، نمط الاستهلاك، الهيكل الاجتماعي والطبقي، وتوزيع الدخل والتنمية المزدوجة.

الجدول رقم: (5) سبع قضايا أساسية عن دور وتأثير الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية

القضية الارتكازية	مصادر النزاع
1. التحركات الدولية لرؤوس الأموال (تدفقات الدخل وموازين المدفوعات).	– هل تأتي بالكثير من رأس المال (المدخرات)؟ – هل تؤدي إلى تحسين موازين المدفوعات؟ – هل تقوم بتحويل مزيد من مكاسبها وفوائدها؟ – هل تطبق أسعار التحويل وتخفي تدفقات رأس المال للخارج؟ – هل تسعى إلى إنشاء قنوات للارتباط مع الاقتصاد المحلي؟ – هل تولد عوائد ضريبة كبيرة للبلد المضيف؟
2. إزاحة الإنتاج الداخلي.	– هل تقوم بالشراء من الخارج بعيدا عن الصناعات الموجودة المنافسة للواردات؟ – هل تسعى إلى استغلال مزاياهم التنافسية لأبعاد المنافسين المحليين عن أنشطة الأعمال؟
3. نطاق نقل التكنولوجيا.	– هل تحتفظ بكل أنشطة البحث والتطوير في البلد الأم (الأصل)؟ – هل تعمل على ممارسة القوة الاحتكارية للحفاظ على تكنولوجياتهم؟
4. نقل التكنولوجيا المناسبة.	– هل تعمل فقط على نقل التكنولوجيا كثيفة رأس المال؟ – هل تسعى إلى تعديل التكنولوجيا لتتوافق مع العنصر الوفير محليا أو تركها بدون تغيير؟
5. أنماط الاستهلاك.	– هل تسعى إلى تشجيع أنماط الاستهلاك غير الملائمة من خلال الإعلان وتكنولوجيا التسويق الحديثة أي التسويق الموجه أو الاستهلاك الموجه بالإعلان؟ – هل تعمل على زيادة استهلاك منتجاتها على حساب المنتجات الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية منها؟
6. الهيكل الاجتماعي والطبقات.	– هل تسعى إلى تشجيع إنشاء مجموعات محلية ذات دخول مرتفعة موالية لها، وتوظيف أو (إزاحة) أفضل العناصر التنظيمية المحلية؟ – هل تسعى إلى خلق قيم غريبة عن المجتمع وخلق أنماط حياة وطرق معيشة غريبة على العادات والأنماط والمعتقدات المحلية؟
7. توزيع الدخل والتنمية الثنائية.	– هل تساهم في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء؟ – هل تضخم التحيز للمناطق وتوسعة الفجوة بين الريف والحضر؟

المصدر: زوينة ريال، **الشركات متعددة الجنسيات واثارها الاقتصادية على البلدان النامية**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2012/2011، ص202.

يبين الجدول قضايا ارتكازي عن دور وتأثير الشركات متعددة الجنسيات في أي دولة نامية، فان تأثيرها في تنمية القطاعات المختلفة خاصة الاقتصادية يعود بشكل ايجابي على هذه البلدان، إذا ما نجحت في استغلال هذه الاستثمارات أمثل استغلال، وبذلك يكون لها تأثير ايجابي على قطاعاتها الاقتصادية وأحسن مثال على ذلك بعض البلدان النامية وخاصة البلدان الأسيوية وعلى رأسها الصين.

الفرع الثاني: الأثر الايجابي على الأداء التصديري

لا يعتمد الأداء الاقتصادي في أي دولة فقط على القدرة على إنتاج السلع و الخدمات و لكنه يعتمد أيضا على الاستفادة من هذه القدرة بأفضل الطرق الممكنة، لذلك لا تهتم الدول فقط بالحصول على الموارد لدعم قدرتها على الإنتاج ولكنها أيضا تهتم بالقدرة على الوصول إلى أسواق كبيرة لاستيعاب هذه السلع والخدمات وبالتالي استثمار هذه الموارد بكفاءة وفاعلية وبالتالي تظهر بوضوح أهمية التفاعل مع حركة التجارة الدولية التي تسمح للدول بالوصول إلى الأسواق خارج حدود الدولة وتعظيم الفوائد من خلال تخصيص الموارد بأفضل الطرق الممكنة.

فالدول التي أدركت النجاح في التنمية الاقتصادية في الأربعين سنة الماضية استخدمت نموذج التنمية الاقتصادية التي يقودها التصدير، كاليابان في العقد السابع والثامن والتاسع من القرن العشرين. كذلك دول جنوب شرقي آسيا في العقد الأخير من القرن العشرين، الصين في الوقت الراهن.

ويمكن القول إن نجاح أي شركة في الأسواق الدولية عن طريق تصدير منتجاتها لا يعتمد فقط على قدرتها التنافسية في مجال التصنيع ولكنها تحتاج أيضا إلى قدرات تسويقية عالية وهو ما تتمتع به الشركات متعددة الجنسيات حيث تستطيع اختيار انسب قنوات التوزيع وتحسين كفاءة خدمة ما بعد البيع.

وهناك تأثيرات مباشرة وغير مباشرة للشركات متعددة الجنسيات على الأداء التصديري للدولة المضيفة:

1. التأثيرات المباشرة:

يجب أن نميز بين أربعة أنماط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات طبقا لطبيعة العملية الإنتاجية، حتى نستطيع دراسة التأثيرات المباشرة على الأداء التصديري للدولة المضيفة، وخاصة الدول النامية.

- غالبا ما تكون عضوا بارزا في الغرف التجارية والاتحادات الصناعية التنقيب عن المواد الخام المحلية وتصنيعها (البترول).
- تحويل صناعات الإحلال محل الواردات نحو التوجه التصديري.
- الصناعات كثيفة العمل التي تنتج من أجل التصدير (المنسوجات).
- الصناعات كثيفة العمل المتخصصة في تصنيع المكونات التي تدخل في تصنيع المنتجات النهائية ويمكن القول إن دور الشركات متعددة الجنسيات هو دور هام نظرا لما تملكه هذه الشركات من قدرات مالية وتكنولوجية وتسويقية عالية مقارنة بالشركات المحلية وبالتالي يصبح الاعتماد عليها أكثر من الشركات المحلية.

كما يوجد تبادل للمنفعة بين البلد المضيف والشركات متعددة الجنسيات فبالنسبة للدول المضيفة فإنها ستستفيد من عوائد النقد الأجنبي نتيجة التصدير، بينما تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من الاستثمار في الخارج استفادة كبيرة تتمثل في انخفاض تكاليف الإنتاج، وتغيير معدل المخاطرة، والتغلب على تأثير القرارات الحكومية في الدولة الأم المؤثرة على سياسات الشركة وخاصة المتعلقة بالضرائب والجمارك وأيضا بالبيئة والصحة العامة... الخ (معنصر، 2019/2018، صفحة 84).

2. التأثيرات غير المباشرة:

وتتمثل أهم التأثيرات غير المباشرة في الاتي:

- ضغط الشركات متعددة الجنسيات على حكومة الدولة الأم بهدف نفاذ السلعة إلى سوق الدولة الأم من خلال تحرير التجارة في السلع التي تنتجها.
- استفادة العمالة في الشركات المحلية في الدولة المضيفة من البرامج التدريبية والتسويقية للشركات متعددة الجنسيات.
- إمكانية الاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات من الأسواق الأخرى الدولية، خاصة أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تكون عضوا بارزا في الغرفة التجارية و الاتحادات الصناعية(معنصر، 2019/2018، الصفحات 85-86).

كما أن الإحصائيات بالنسبة للدول التي تهيمن الشركات متعددة الجنسيات فيها على إنتاج المناجم قد ارتفعت نسبة مساهمتها في الصادرات:

- في غانا بعد دخول الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى واسع، فان صادرات الذهب التي تمركزت فيها الشركات متعددة الجنسيات تضاعفت بثلاث مرات ما بين 1990 و2004، حيث مثلت نصيبها في مجموع الصادرات ب 37 % في 2005 حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- في زامبيا إنتاج وتصدير معدن النحاس ارتفع بشكل مذهل منذ سنوات التسعينات وهذه نتيجة مباشرة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عملت بهذا القطاع. وفي سنة 2006 صادرات معدن النحاس والكوبالت التي تعمل فيها الشركات متعددة الجنسيات قد ارتفع إلى 3.2 مليار دولار، حيث تمثل حوالي 4/5 من الصادرات الإجمالية للبلد.
- في جمهورية تنزانيا منذ أن تم فتح استغلال المناجم للذهب للاستثمارات الأجنبية في سنوات التسعينات وكان للشركات المتعددة الجنسيات الدور المهيمن، هذا النشاط أصبح قطاع مهم للصادرات حيث كانت المداخيل من الذهب منعدمة قبل 1990، ثم ارتفعت إلى 640 مليون دولار في 2005، والصادرات الإجمالية للمناجم المستغلة من طرف الشركات متعددة الجنسيات قد وصلت إلى 693 مليون دولار في 2005، حيث مثلت 42 % من الصادرات الإجمالية للبلد.
- و في صناعة البترول و الغاز، الشركات متعددة الجنسيات ساهمت في بعض البلدان مثل انغولا، الأرجنتين، أذربيجان، اكواتور، اندونيسيا، كازاخستان و البيرو و الرفع من إنتاجها و صادراتها على المدى الطويل(العالمي، 2007، صفحة 60).
- في فلسطين المحتلة قامت الشركات متعددة الجنسيات بتوظيف حوالي 35 % من إجمالي القوة العاملة بالقطاع الصناعي هناك.
- في الفلبين كانت نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في خلق فرص للعمل بقطاع الصناعة حوالي 55%.

- في تونس ساهمت الشركات الاستثمارية الأجنبية والتي بلغ عددها خلال الفترة من عام 1973 حتى سنة 2002، 1991 شركة في توفير 174535 فرصة عمل، ساهمت الشركات الأوروبية وحدها والتي بلغ عددها 1743، في توفير 156819 فرصة عمل.
- حسب تقديرات تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 فإن العمالة المستخدمة في الشركات التابعة الأجنبية بالآلاف عير دول العالم، فقد قدرت عام 1990 ب 21438 ألف لترتفع عام 2005 و2007 إلى 49478 ألف ثم تواصل الارتفاع عام 2014 إلى 85565 ألف عامل. وفي عام 2015 سجل التقرير 79817 ألف عامل و عام 2016 سجل التقرير 82140 ألف عامل(العالمي، الاستثمار و الاقتصاد الرقمي، 2017).

كما يمكن ذكر بعض تجارب الدول الحديثة التصنيع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل التصدير وأحسن مثال على ذلك التجربة التركية:

التجربة التركية:

بدأت تركيا جهود الإصلاح الاقتصادي منذ عام 1980 بعد أن هزتها أزمة اقتصادية حادة واضطراب سياسي، وكان الهدف الأساسي من سياسة الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي هو تهيئة الاقتصاد التركي وانتعاشه وتوجيهه إلى اقتصاد تصديري من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية.

وقد كانت إجراءات تحرير التجارة الخارجية والعمل على حرية تحويل العملات الأجنبية وتخفيض القيود المفروضة على البنوك التجارية، وتخفيض حجم التضخم من العوامل الهامة في تحقيق قدر ملموس من النجاح لبرنامج التكيف الهيكلي، الذي اعتمدته تركيا عام 1980 رغم التدهور الحاد في شروط التبادل وضعف الطلب الخارجي.

ولقد قامت الحكومة التركية بإعطاء اهتمام كبير لتنمية الصادرات وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، قامت الحكومة بالتركيز على تنظيم حوافز الصادرات وتعظيم أهميتها، وأعطت مؤشرات قوية على تبنيها لهذه الإستراتيجية حيث قامت بتخفيض التعريفة الجمركية، ومهدت لقابلية الليرة للصرف، كما عدلت النظام الضريبي والتشريعات لديها، وحررت أسعار الفائدة وتشجيع الاستثمار الأجنبي. حيث منحت الحكومة التركية المستثمرين الأجانب نفس الحوافز التي تمنح للمستثمرين المحليين، وتشجع الاستثمار بصفة خاصة في المناطق الأقل نموا وفي الأنشطة ذات التوجه التصديري وفتحت مجالات مثل البنوك والزراعة والتعدين أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وشرعت قوانين حماية حقوق النسخ ونزاعات الاختراق والعلامات التجارية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد حدثت دفعة في الاستثمار عندما تبين للمستثمرين أن سياسات الإصلاح الاقتصادي لا رجعة فيها، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة في أواخر الثمانينات حيث زاد من 106 مليون دولار في عام 1978 إلى 700 مليون دولار عام 1990. ان اهتمام الحكومة التركية بتشجيع الاستثمار الموجه التصدير وجذب المنتجين المصدرين الأجانب الذين يمدونها بالطرق الفنية والمعرفة التسويقية للنفاذ إلى الأسواق الأجنبية بالصادرات غير التقليدية. حيث وبعد أن كانت الصادرات من المواد الأولية والزراعية تمثل النسبية العالية في عام 1977 فإنه وكما يتضح من الجدول الموالي أنه قد حدث تغير في هيكل الصادرات حيت انخفضت نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي الصادرات، بينما ا زدت مساهمة الصناعة من حوالي 33 % عام 1977 إلى حوالي 88% عام 1995 (ريال، 2011/2012، صفحة 206).

الجدول رقم: (6) هيكل الصادرات التركية في سنوات مختارة (%)

البيان	1977	1982	1987	1992	1995
الزراعة	59.4	37.3	18.2	14.9	10.0
التعدين	7.2	3.0	2.7	1.8	2.0
الصناعة	33.4	59.7	79.1	83.3	88.0
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: زوينة ريال، مرجع سابق، ص206.

الفرع الثالث: الأثر الايجابي على العمالة

تسعى الدول النامية جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، ولبلوغ هذا فتحت الباب أمام الشركات متعددة الجنسية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، ويمكن تصنيف الآثار المترتبة على العمالة فيما يلي:

- إن وجود الشركة متعددة الجنسية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل راسية وأفقية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة.
- إن الشركات متعددة الجنسية ستقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سيؤدي إلى زيادة العوائد للدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة العوائد سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، هذا ما سيترتب عليه خلق فرص جديدة للعمل.
- إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.
- إن توسع الشركات متعددة الجنسية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الراسي مع الانتشار الجغرافي سوف يؤدي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل (حمصي، الشركات المتعددة الجنسيات و اثرها على الاقتصاد الدولي و المحلي، الصفحات 33-34).

كما أشار تقرير منظمة العمل الدولية السابق إلى أن عدد العمالة التي وفرتها الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في البلدان النامية كان على النحو التالي:

- تراوحت نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في خلق فرص العمل بقطاع الصناعة في كينيا بين 30 إلى 35 % في عام 1976.
- في موريتانيا تراوحت النسبة بين 40 إلى 50% في القطاع الصناعي وذلك في منتصف السبعينات.

- وفي خلال الفترة من جانفي حتى جويلية عام 1978 بلغت نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في خلق مناصب عمل في مجال أجهزة التسجيل حوالي 80%، وفي مجال صناعة إطارات السيارات حوالي 73%، وفي صناعة البطاريات حوالي 73%، إما في مجال إنتاج بعض الصناعة الكيماوية فقد بلغت النسبة حوالي 62%.
- وفي زائير قامت الشركات متعددة الجنسيات بتوظيف حوالي 35% من إجمالي القوة العاملة بالقطاع الصناعي هناك.
- وفي الفيليبين كانت نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في خلق فرص للعمل بقطاع الصناعة حوالي 55%.
- وفي تونس ساهمت الشركات الاستثمارية الأجنبية والتي بلغ عددها خلال الفترة من عام 1973 حتى 2000، 1991 شركة في توفير 174.535 فرصة عمل، ساهمت الشركات الأوروبية وحدها والتي بلغ عددها 1743، في توفير 156.819 فرصة عمل.

وحسب تقديرات تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 فان العمالة المستخدمة في الشركات التابعة الأجنبية بالآلاف عبر دول العالم، فقد قدرت عام 1990 ب 21.470 ألف لترتفع عام 2008 إلى 64.484 ألف ثم تواصل الارتفاع عام 2009 إلى 66.688 ألف عامل. وفي عام 2010 سجل التقرير 68.218 ألف عامل. و نلاحظ أن الشركات التابعة الأجنبية عملت على تشغيل يد عاملة بشكل متزايد عبر السنوات و لو أن الزيادة لا تبدو مرتفعة و هذا يعود إلى أن هذه الشركات تعتمد على الصناعات ذات الكثافة في رأس المال و ليست الصناعات ذات الكثافة في اليد العاملة(العالمي، اشكال الانتاج الدولي و التنمية غير القائمة على المساهمة في راس المال، 2011، صفحة 9).

وعلى الرغم من قلة فرص العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية بالمقارنة مع العدد الكلي للأيدي العاملة في تلك الدول، أو بالمقارنة بحجم فرص العمل التي ساهمت هذه الشركات في توفيرها في الدول المتقدمة، وبالمقارنة بالآمال التي كانت تعقدها هذه الدول على العمليات الاقتصادية وأنشطة الشركات الاستثمارية الأجنبية فيها، إلا انه مع ذلك لا يمكن إهمال هذا الحجم أو التقليل من شانه في المساهمة في الحد من مشاكل البطالة التي تعاني منها الدول النامية.

الفرع الرابع: الأثر الايجابي على نقل التكنولوجيا والكفاءة الإدارية

تؤدي الشركات المتعددة الجنسيات دورا رئيسيا في نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي لأنها تقوم بجزء كبير من أنشطة البحث والتطوير في العالم وعادة ما تنقل هذه التكنولوجيا إلى الشركات التابعة لها، كذلك نقل المعرفة العلمية والمهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية إذا ما أحسنت الدولة النامية إدارة النشاط الاقتصادي ككل بما فيه نشاط الشركات الأجنبية.

وفي هذا الصدد من المشجع أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في المخزون العالمي في البلدان النامية قد ارتفع من نسبة 25 في المائة إلى 33 في المائة خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2012.

حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بنقل التكنولوجيا إلى مورديها المحليين، وبالتالي يمكن للدول النامية الاستفادة من تنفيذ السياسات التي تساعد الشركات المحلية على الصمود في شبكات الإنتاج والابتكار العالمية.

وفي دراسة قام بها الأستاذ **والتر بارك**، من الجامعة الأمريكية تناقش المصادر التقليدية لنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والترخيص والمشروعات المشتركة والتجارة بالسلع الرأسمالية، فضلا عن القنوات الجديدة، مثل الابتكار المفتوح وشبكات الابتكار العالمية، وإقامة منطقة ابتكاريه يستطيع الباحثون والعلماء الانتقال داخلها بسهولة من بلد إلى آخر بتأشيرة عمل خاصة. ويمكن لحركة رأس المال البشري تلك أن تيسر نقل المعارف وتقاسمها والمشاركة في مشروعات البحث، وتعزز شبكات الابتكار العالمية بين الشركات والجامعات ومراكز البحث. وعلاوة على ذلك من وجهة نظره قد تتيح هذه القنوات (الابتكار المفتوح وشبكات الابتكار العالمية والهجرة) للاقتصاديات الفقيرة تطوير قدراتها الابتكارية والاستيعابية الأصلية بشكل أفضل من أنشطة نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي التقليدية (والتر، 2014).

و في مايلي بعض الأمثلة حول النتائج المتحققة من المساندة المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية فيما يخص بنقل التكنولوجيا:

أفريقيا: قام البرنامج الإقليمي للبنية التحتية للاتصالات الذي تسانده المؤسسة الدولية للتنمية (للسنوات المالية 2007-2013) بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بتطوير نظام الكابل البحري لشرق أفريقيا (EASSy)، في خطوة تبرز النهج المشترك لمجموعة البنك الدولي فيما يتصل بتطوير البنية التحتية الإقليمية. ويتمثل المشروع الأول في برنامج للبنك الدولي تبلغ تكلفته 424 مليون دولار لمساندة التحسينات في البيئة المواتية والتكامل الإقليمي لشبكات الاتصالات الأرضية من خلال تمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشتريات سعة خدمة شبكات النطاق العريض. أمَّا المشروع الثاني فهو استثمار بقيمة 240 مليون دولار في الكابل البحري الذي يربط الساحل الشرقي لأفريقيا (من جنوب أفريقيا إلى السودان) بآسيا وأوروبا. وساهم هذان المشروعان في خفض ما نسبته 90 في المائة في أسعار الجملة لسعة خدمات النطاق العريض في شرق أفريقيا وبدأت تنخفض بالفعل أسعار التجزئة بنحو الثلث في كينيا ورواندا. وفي كينيا، ساعد هذا على زيادة عدد مستخدمي الإنترنت إلى 14 مليونا عام 2012 من مليونين فقط عام 2007.

العراق: ساند صندوق استئماني دولي بقيمة 65 مليون دولار إنشاء شبكة ربط بين البنوك في العراق لربط المقر الرئيسي لكل البنوك في منطقة بغداد (52 بنكا) بالبنك المركزي العراقي. وتم ربط جميع البنوك الاثنين والخمسين بحلول موعد إغلاق المشروع. ونتيجة لذلك، كان للمشروع آثار إيجابية على الخدمات التالية للبنك المركزي: (1) نظام التسويات الإجمالية الآنية؛ و(2) غرفة المقاصة الآنية؛ و(3) نظام تسجيل السندات الحكومية؛ و(4) نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية. وزاد عدد المعاملات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي سنويا على الترتيب من 5,844 و1,276 عام 2008 إلى 30,740 و6,898 عام 2012. وتم بنجاح إعادة تأهيل شبكة الموجات الدقيقة للشركة العامة للاتصالات والبريد المملوكة للدولة. وأعاد المشروع تأهيل ثلاثة خطوط تنطلق من بغداد وكانت قد تدمرت خلال الحرب، وهي خط بغداد – الرمادي – طربيل (500 كيلومتر)، وخط بغداد – كركوك –الموصل (390 كيلومترا)، وخط بغداد – العمارة – البصرة (450 كيلومترا). وعادت هذه الخطوط الثلاثة (1,340 كيلومترا من خطوط الاتصال الأساسية البالغة 2,050 كيلومترا) الآن إلى مستوى التشغيل الكامل وهي تتيح الاتصالات السلكية واللاسلكية

بين العاصمة ومحافظات العراق الأخرى، وساعد هذا على توفير خدمات اتصالات يُعوَّل عليها لأكثر من 12 مليون شخص في خمس مناطق في العراق خارج العاصمة.

في **أفغانستان**: ساند اعتماد بمبلغ 22 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية إصلاح القطاع الذي أضفى مزيدا من التنافسية على سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية. واجتذب المشروع استثمارات خاصة تزيد قيمتها على 2 مليار دولار، أدَّت إلى تحسين القدرة على الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخفض أسعار الخدمات. وساعد هذا على زيادة عدد المشتركين في خدمات الهاتف من 57,000 إلى أكثر من 18 مليونا بين عامي 2002 و2012، وخفض التكاليف من دولارين في الدقيقة إلى أقل من 10 سنتات في الدقيقة. ويساهم قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الأفغاني الآن بما يُقدَّر بنحو 75 مليون دولار في شكل مدفوعات ضريبية سنويا(الدولي، 2013).

فعلى سبيل المثال قامت فنزويلا بتدريب مهندسي البترول والمديرين الذين يقومون بإدارة ذلك القطاع بنجاح الآن، وقامت كوريا الجنوبية باستخدام مصنع السماد الكيماوي الذي قام ببنائه وإدارته الأجانب في تدريب الكوريين الذين قاموا بعد ذلك بإدارة مصانع سماد و مليئة أخرى عديدة، ولم تكتف ماليزيا بالقدرة على إدارة مصانع المطاط فيها بل قامت أيضا بالبحث العلمي على أنواع المطاط وطرق الحصاد، ولكن الدول النامية إجمالا بحاجة إلى العمال الفنيين المتعلمين لإدارة المصانع ذات التكنولوجيا المعقدة (معنصر، 2019/2018، صفحة 93).

- كما يتم نقل التكنولوجيا بالنسبة للصناعات الاستخراجية، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات للدول المتقدمة هي الرائدة تكنولوجيا في مجال قطاع البترول والغاز في العالم، وحتى بعض الشركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية مثل (Petrobas) للبرازيل و (Petronas)لماليزيا (العالمي، الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية، 2007، صفحة 93).
- لقد سجل وزن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في الإنتاج الدولي زيادة هائلة خلال السنوات الخمس الأخيرة بين عام 2010 وعام2015 ، سجل عدد شركات التكنولوجيا في ترتيب الأونكتاد لأكبر 100 شركة من الشركات المتعددة الجنسيات زيادة بما يفوق الضعف، و زادت أصول هذه الشركات بنسبة بلغت 60 في المائة، و زادت إيرادات عملائها وعدد موظفيها بنسبة بلغت نحو 30 في المائة، مقارنة باتجاهات ثابتة في حالة أكبر 100 شركة من الشركات المتعددة الجنسيات الأخرى، كما تزايدت بسرعة أهمية الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات بما في ذلك منصات الإنترنت وشركات التجارة الإلكترونية والشركات ذات المحتوى الرقمي، ويتضمن تقرير الاستثمار العالمي2017 قائمة جديدة تضم أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات و يبين فيها ترتيب الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات وبصمتها في الإنتاج الدولي(العالمي، الاستثمار و الاقتصاد الرقمي، 2017، صفحة 14).
- تبيع الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات ما نسبته نحو % 70 من مبيعاتها في الخارج، بينما تبلغ نسبة أصولها الموجودة خارج بلدانها 40 % فقط، ويكون تأثير الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات على البلدان.

- ترتب على اعتماد التكنولوجيات الرقمية في سلاسل الإمداد العالمية في جميع الصناعات آثار عميقة على الإنتاج الدولي، فهو يمكن أن يفضي بحسب الصناعة و الأفضليات المحددة للشركات المتعددة الجنسيات إلى قدرة وأقل من الاستثمارات الكبيرة في الإنتاج المركزي الضخم القائم على استخدام البيانات ولكنه يمكن أن يقضي أيضا إلى إنتاج مجسمات أدق وموزعة ثلاثية الأبعاد، وهو يمكن أن يؤدي ذلك إلى إعادة العمليات إلى بلدان النشا، ولكنه قد يقضي أيضا إلى زيادة التعاقد مع جهات خارجية التوفير الخدمات، كما أنه يمكن أن يؤدي إلى إعادة تشكيل علاقات الموردين في البلدان المضيفة، بالإضافة إلى إتاحة فرص جديدة لإقامة الشراكات.
- باتت معظم البلدان تسعى بصفة إلى الاستفادة من الفرص الرقمية بالنظر إلى ما تنطوي عليه من مواليد المالية محتملة، ويتضمن تقرير الاستثمار العالمي 2017 النتائج التي خلص إليها استقصاء يعيد الاستثمار في أكثر من 100 إستراتيجية وطنية و إقليمية للتنمية الرقمية و التكنولوجيا(العالمي، الاستثمار و الاقتصاد الرقمي، 2017، الصفحات 15-16).

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية

تمثل الشركات متعددة الجنسيات قوة كبيرة في الاقتصاد العالمي، وتحتل مكانة أقوى في البلدان النامية، هذه البلدان التي صارت ومنذ عقود كثيرة تعبر عن تخوفاتها وقلقها من التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسيات في مختلف مجالات الحياة: الاقتصادية، السياسية والاجتماعية ....

وهذا نتيجة لما يتوفر لدى الشركات متعددة الجنسيات من إمكانيات ووسائل رأسمالية وتكنولوجية وتكتيكية وقانونية تسمح لها دائما من تحقيق مصالحها على حساب برامج وأهداف حكومات الدول النامية.

الفرع الأول: الأثر السلبي على نقل التكنولوجيا

تظهر سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على عملية التجديد التكنولوجي بما يعني خضوع عملية النقل الدولي للتكنولوجيا لاحتكار القلة و تتم المنافسة في ظل نظام احتكار القلة عن طريق السيطرة على الأسواق من خلال أساليب تجديد و تنويع المنتجات باستخدام التكنولوجيا، لذا كانت التكنولوجيا السلاح الأكثر فاعلية في يد هذه الشركات ومن ثم تعمل على إحكام سيطرتها عليها لذا لا تؤدي عمليات تسويق التكنولوجيا على المستوى الدولي لنقل حقيقي لها بل إلى تعميق سيطرة هذه الشركات أخذاً في الاعتبار ضعف المركز التفاوضي للدول النامية التي تلجأ لاستيراد التكنولوجيا استجابة لمقتضيات نمط التنمية فيها و عدم توافر المعلومات لديها عن التكنولوجيات المتاحة لدى الدول المتقدمة و القدرة على تحليل هذه المعلومات و تقويمها إذ يتطلب ذلك نسق تكنولوجي على درجة من التقدم غير موجود أصلاً في هذه الدول، فالدول النامية تدخل سوق التكنولوجيا مشترية دون أن يكون لديها معلومات كافية عما تريد شراءها يضعها في مركز ضعيف أمام الشركات متعددة الجنسيات التي يتم نقل التكنولوجيا من خلالها.

ومن ناحية أخرى فإن نقل التكنولوجيا أداة في يد الشركة متعددة الجنسية لاختراق أسواق الدول النامية مع استمرار سيطرتها على التكنولوجيا(فودة، 2006).

ويمكن حصر تلك الآثار السلبية حسب تقديرنا في ثلاثة آثار رئيسية هي:

- اتخاذ التكنولوجيا وسيلة للسيطرة على أسواق الدولة النامية.
- ارتفاع تكاليف التكنولوجيا الموردة.
- عدم ملائمة التكنولوجيا الموردة لمتطلبات التنمية في الدول النامية.

1. اتخاذ التكنولوجيا وسيلة للسيطرة على أسواق الدولة النامية:

تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تضمين عقود نقل التكنولوجيا جملة من الشروط والقيود التي تهدف في مجموعها إلى السيطرة على المشروعات والدول المتلقية للتكنولوجيا. وغالبا ما ترضخ هذه الدول لتلك الشروط والقيود لشدة حاجتها للتكنولوجيا إضافة إلى محدودية قدرتها التفاوضية في مواجهة تلك الشركات، ونعرض باختصار أهم تلك الشروط:

- شرط المنع من التصدير، وبمقتضاها يمنع على مستورد التكنولوجيا تصدير السلع المنتجة باستغلال تلك التكنولوجيا بشكل كلي أو تحديد مناطق معينة يستطيع تصدير السلع إليها.
- الشرط الذي يلزم المشروع المتلقي للتكنولوجيا بإستاد كافة مستلزمات الإنتاج من مورد التكنولوجيا نفسه أو مورد آخر يحدده له.
- الشرط الذي يلزم المشروع المستورد بعدم إدخال أية تحسينات أو تعديلات على التكنولوجيا المستوردة بما يؤدِي إلى تطبيعها وملاءمتها للظروف المحلية في الدولة المضيفة.
- الشرط الذي يقضي بمنع مستورد التكنولوجيا من القيام بأي نشاط في مجال البحث والتطوير، أو تحديد مثل هذا النشاط، أو إلزام الطرف المستورد بأن يقدم للمورد ما قد يطرأ على التكنولوجيا الموردة من تحسين أو تطوير.
- منع المشروع المستورد للتكنولوجيا من استخدام أية تكنولوجيا مكملة من مصادر أخرى، وتهدف الشركة المتعددة الجنسية من وراء هذا الشرط إلى إبقاء الطرف المستورد محددا ومقيدا بالتكنولوجيا التي يصدرها له.
- شرط "رقابة الجودة " وبمقتضاها يحتفظ مورد التكنولوجيا لنفسه بالرقابة على جودة المنتج النهائي الذي تدخل التكنولوجيا في إنتاجه. والواقع أن هذا الشرط يتيح للشركة المتعددة الجنسية باعتبارها موردة للتكنولوجيا أن تتدخل في كل عملية تطويع للتكنولوجيا قد يقوم بها المشروع المستورد.
- شرط السرية وبمقتضاه يلتزم مستورد التكنولوجيا بالمحافظة على سرية المعلومات التكنولوجية التي ينقلها له الطرف المورد، وذلك لمدة محددة تزيد عادة على مدة نقل التكنولوجيا أو لمدة غير محددة.
- تحديد نطاق وحجم إنتاج السلع المحتوية على التكنولوجيا المستوردة، وتحديد الأسعار التي يتم بها إعادة تصديرها.
- احتفاظ مورد التكنولوجيا "الشركة المتعددة الجنسية" بالحق في تعيين بعض الأشخاص من مواطني دولته في المشروع المتلقي للتكنولوجيا، أو فرض بعض القيود على استخدام مواطني الدولة المستوردة.
- الشرط الذي يقضي باختصاص محاكم دولة مورد التكنولوجيا ينظر المنازعات التي تثور نتيجة تنفيذ العقد (ريال، 2011/2012، صفحة 245).

تلك هي أهم الشروط المقيدة التي تتضمنها عقود نقل التكنولوجيا والتي تهدف الشركات المتعددة الجنسية من وراءها إلى السيطرة على المنشآت الاقتصادية في الدول المستوردة واستخدام تلك السيطرة أحيانا وسيلة للسيطرة على المنشآت الاقتصادية في الدول المستوردة للتكنولوجيا ذاتها ويرد النص على هذه الشروط سواء تمت عملية نقل التكنولوجيا من الشركة المتعددة الجنسية إلى إحدى شركاتها الوليدة الداخلة في المجموعة أو من الشركة المتعددة الجنسية إلى إحدى المشروعات الاقتصادية في الدولة من جانب آخر فقد سعت الدول النامية إلى تضمين تقنين السلوك لنقل التكنولوجيا الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نصوصا تقضي بحظر هذه الشروط المقيدة (ريال، 2011/2012، صفحة 246).

2. ارتفاع تكاليف التكنولوجيا الموردة:

تلك هي أهم الشروط المقيدة التي تتضمنها عقود نقل التكنولوجيا والتي تهدف الشركات المتعددة الجنسية من وراءها إلى السيطرة على المنشآت الاقتصادية في الدول المستوردة واستخدام تلك السيطرة أحيانا وسيلة للسيطرة على المنشآت الاقتصادية في الدول. المستوردة للتكنولوجيا ذاتها ويرد النص على هذه الشروط سواء تمت عملية نقل التكنولوجيا من الشركة المتعددة الجنسية إلى إحدى شركاتها الوليدة الداخلة في المجموعة أو من الشركة المتعددة الجنسية إلى إحدى المشروعات الاقتصادية في الدولة من جانب آخر فقد سعت الدول النامية إلى تضمين تقنين السلوك لنقل التكنولوجيا الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نصوصا تقضي بحظر هذه الشروط المقيدة (ريال، 2011/2012، صفحة 246).

وبالتالي فإن الدولة الراغبة في استيرادها خاصة إذا كانت من الدول النامية، تدخل هذه السوق دون أن تكون لديها معلومات كافية عن التكنولوجيا التي تريد شراؤها، الأمر الذي لا يسمح لها باختيار التكنولوجيا الملائمة لمتطلبات التنمية فيها أو بتحديد عناصر العقد المزمع إبرامه وبشكل خاص ثمن التكنولوجيا. ومن شأن ذلك كله أن يؤدي إلى ارتفاع التكاليف المباشرة للحصول على التكنولوجيا، من جهة أخرى ترتفع التكاليف غير المباشرة لعملية نقل التكنولوجيا والتي تتضمن عناصر متعددة ومختلفة أهمها المبالغ التي تدفع للحصول على الآلات والمعدات الوسطية اللازمة لاستغلال التكنولوجيا والتي يتم الاتفاق عليها بين مورد التكنولوجيا والمستورد "سواء كان شركة وليدة تابعة للشركة المتعددة الجنسية أم مشروعا وطنيا مستقلا". إضافة إلى ما تحدثه الشروط المقيدة خاصة تلك التي تتعلق بتحديد حجم الإنتاج أو أسعار المنتجات أو منع أو تحديد تلك المنتجات، من آثار على زيادة التكلفة غير المباشرة لنقل التكنولوجيا. ويترتب على ذلك ارتفاع التكلفة الكلية للحصول على التكنولوجيا اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المختلفة، وتؤكد الإحصاءات مدى أهمية التكنولوجيا في زيادة أرباح الشركات المتعددة الجنسيات.

ومع ذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية لا تكتفي بكل هذا العائد المرتفع للتكنولوجيا التي توردها وإنما تلجأ إلى استخدامها كوسيلة لنقل الأرباح التي تحققها شركاتها الوليدة إلى خارج الدول المضيفة دون أن تخضع لأية ضريبة من قبل تلك الدولة، وذلك من خلال المغالاة في أسعار التكنولوجيا وأسعار السلع والخدمات التي تحملها التكنولوجيا معها والتي توردها إلى شركاتها الوليدة (ريال، 2011/2012، صفحة 247).

3. عدم ملائمة التكنولوجيا الموردة لمتطلبات التنمية في الدول النامية:

تتميز التكنولوجيا الموردة بواسطة الشركات المتعددة الجنسية في كثير من الأحيان بعدم ملاءمتها لظروف الدولة المستوردة لها، خاصة الدولة النامية. ذلك أن التكنولوجيا هي وليدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدولة المنتج " الدولة المتقدمة" ومعلوم أن ظروف هذه الدولة تختلف كليا عن ظروف الدولة المستوردة (ريال، 2011/2012، صفحة 247).

فالتكنولوجيا الموردة تتميز عادة بارتفاع تكاليفها واستخدامها القليل للعمال من ذوي الكفاءات العالية بينما تتميز الدول المستوردة بقلة مواردها المالية ووفرة مواردها البشرية غير المدربة وغير المتعلمة.

ومن شأن نقل هذه التكنولوجيا إليها أن تزيد من مشكلة العجز في ميزان المدفوعات ومشكلة البطالة فيها التي تبحث عن حلول لمعالجتها والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية عليها. من جهة أخرى فإن الشركات المتعددة الجنسية لا تسعى إلى تطويع التكنولوجيا لتلائم ظروف الدولة المستوردة، ذلك أن هدفها الرئيسي الذي تسعى إليه من عملية نقل التكنولوجيا هو زيادة أرباحها، وليس خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستوردة، بل إنها قد تضع العقبات أمام الدولة المستوردة لتطويع

التكنولوجيا من خلال اشتراط عدم قيامها بإجراء تعديلات على التكنولوجيا لتتلاءم مع ظروفها المحلية. وعلى أية حال فإن مهمة تطبيع التكنولوجيا تقع في النهاية على الدولة المستوردة إذ ينبغي أن تقوم مراكز البحث والتطوير فيها بمهمة تطويع وملائمة التكنولوجيا المستوردة لظروفها المحلية.

كما تنشأ آثار غير مرغوب فيها وأوجه القلق الرئيسية في الاقتصاديات التي تستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير، تتصل بالتخفيض المحتمل لحجم أنشطة البحث والتطوير القائمة عندما يقوم الاستثمار الأجنبي بعمليات استيلاء على شركات محلية وعلى تعويض غير عادل للشركات والمؤسسات المحلية التي تتعاون مع الشركات متعددة الجنسية في مجال البحث والتطوير

وإزاحة الشركات المحلية من سوق الباحثين وحدوث سباق على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالبحث والتطوير وحدوث سلوك غير أخلاقي من جانب الشركات المتعددة الجنسية، وقد تحدث أيضا توترات بين الشركات متعددة الجنسيات وحكومات البلدان المضيفة من حيث أن الأولى قد تسعى إلى الاحتفاظ لنفسها بالمعرفة القائمة على الملكية بينما تسعى الأخيرة إلى ضمان حدوث أكبر قدر ممكن من الآثار التبعية(العالمي، الشركات الغير وطنية و تدويل البحث و التطوير، 2005، صفحة 41).

الفرع الثاني: الأثر السلبي على ميزان المدفوعات

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي لانعكاس سلبي على ميزان المدفوعات في الدول النامية، بسبب التحويلات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر يقابلها على الجانب السلبي تحول عائد الاستثمارات القائمة، فضلاً عما يؤدي إليه نشاط فروع هذه الشركات في زيادة التصدير والاستيراد.

كما أن الاستثمار الأجنبي لا يعني بالضرورة تشييد مشروع جديد، وإنما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحياناً، وخلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة.

ويؤكد ألفين **فونتينأورتيز** إن الشركات المتعددة الجنسيات تربح 7 دولارات مقابل كل دولار تستثمره في الدول النامية ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى، ويتجمع الفائض بيد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين، ويبدو لنا أن هذه الشركات تصبح معتمدة في توسيع نشاطاتها المحلية على إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محليا(عبد العزيز، الطحان، و عبد الجليل، 2010، صفحة 129).

وبصفة عامة فإن مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما تتمثل فيما يلي:

1. الأرباح المحولة للخارج.
2. مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في رسوم وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية الأخرى.
3. الفائدة على رأس المال المستثمر.
4. مدفوعات استعادة رأس المال المستثمر.
5. تحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.

وتشير البيانات إلى أن المدفوعات الصافية لدخول الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية قد

تزايدت من 3 بليون دولار سنة 1960 إلى 10 بليون دولار سنة 1973 بنسبة10 %و 16 %على التوالي من إجمالي صادرات هذه الدول وزادت هذه النسبة لتصل إلى% 20.1 سنة 1998، وكانت قد بلغت أعلى مستوى لها سنه 1985 حيث وصلت إلى28.3% من إجمالي صادرات هذه الدول من السلع والخدمات ونظرا لأن البيانات التي تصدر عن الهيئات الدولية تتناول مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأشكال الخمس المذكور في إطار تجميعي مما يصعب معه قياس عبء كل نوع من هذه المدفوعات على حدة، إلا أنه يمكن التعرض للشكلين الأولين من مدفوعات خدمة هذه الاستثمارات وهما الأرباح المحولة للخارج، ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا (ريال، 2011/2012، صفحة 249).

الفرع الثالث: الأثر السلبي على العمالة والمهارات الفنية

إن طبيعة التقنية المستخدمة في الشركات متعددة الجنسيات قد لا تتلاءم مع ظروف الدول النامية ربما من حيث المواصفات والمستلزمات والاستخدام هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هذه التقنية تعتبر كثيفة رأس المال الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى البطالة خاصة في الدول النامية التي تعاني من فائض في العمالة، كذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تعطي الآلات والمعدات الحديثة، ولكنها لا تعطي سر التقنية ولا تشجع الدول النامية على البحث العلمي الذي يؤدي إلى تطوير وتطويع التكنولوجيا واختراع الآلات.

يقول **جوزيف إي ستيجلينز**، أن الشركات العالمية في الدول النامية، كالشركات العملاقة مثل (وول مارت) إذ اعتمد بعض نجاح **وول مارت** على كفاءة أكبر (إدارة أفضل لعمليات الجرد والخدمات اللوجستية)، ولكن أعتمد الكثير على مجرد قوة سوقها أي قدرتها على إخضاع مورديها و عمالها، ونعني سياستها الحازمة ضد التنظيم النقابي أن يتقاضى عمالها في كثير من الأحوال أجرا منخفضا، وأن أجورها المنخفضة، تخفض الأجور عنوة عند مناقصي وول مارت، و هكذا لا يتأثر العمال في وول مارت

وحدهم، ولا تغطي مزايا الرعاية الصحية سوى نحو نصف عدد العاملين لديها الذي يبلغ عددهم 4.1 مليون عامل (معنصر، 2019/2018، الصفحات 108-107).

الفرع الرابع: ارتفاع معدلات التضخم

لا ينازع أحد في أن الدول النامية تتسم بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني لزيادة الطلب (لاسيما في الأجل القصير)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عن المعروض ووجود هذا الوضع يعمل على وجود اختناقات ويرفع الأسعار صعوديا، جمود الجهاز المالي بالبلدان النامية وغير ذلك من العوامل التي تعمل على ظهور حالات من التضخم ومع ذلك يجب أن لا ننسى أن أشكال التمويل الخارجي ومنها الاستثمارات الأجنبية تولد عند استقدامها وعند تسديد أعباءها ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية بالدول النامية.

وفي واقع الأمر فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية على الدول النامية قد يتسبب في بعض الأحيان في إحداث موجات تضخمية تجتاح اقتصاديات هذه البلدان ويظهر ذلك على النحو التالي:

- زيادة الاستثمار يخلق دخولا نقدية ذلك أن لكل استثمار طبيعة مزدوجة فهو من جهة يخلق طاقة إنتاجية معينة ومن جهة أخرى يولد طلبا فعالا عن طريق الدخول النقدية الناشئة عن إنفاقه، وتزداد حدة الضغط التضخمي إذ كان الإنفاق الاستثماري موجها إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجا مباشر وإنما إنتاجا غير مباشر.

وإذا كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بهذه الدول النامية من شأنه أن يخلق صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها تعرقل التنمية الاقتصادية وهي:

- إن التضخم يحد من الادخار الاختياري نظرا لأن أصحاب الدخول لن يميلوا إلى الاحتفاظ بالنقود إذا كانت قوتها الشرائية في تدهور مستمر.
- إن التضخم يشجع الاستثمار في المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع، حيث يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال الوطنية إلى فروع النشاط الاقتصادي، لا تفيد التنمية الاقتصادية حيث تتجه رؤوس الأموال الخاصة في فترات التضخم إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها باستمرار.
- إن التضخم يفاقم من عجز ميزان المدفوعات لأنه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات فالتضخم وما ينجم عنه من ارتفاع في الأسعار سوف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا الوضع سوف يؤدي إلى انكماش أسواق التصدير أمام المنتجات الوطنية للدول النامية وبالتالي تقل صادراتها وتزداد وارداتها مما يفاقم من عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية.
- إن التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأفراد في عملتهم الوطنية ويترتب على ذلك أن تفقد النقود أحد وظائفها الهامة باعتبارها أداة لاختزان القيم(بن سمينة، 2014/2013، الصفحات 29-30).

مما تم ذكره سابقا نستخلص أن الشركات متعددة الجنسيات استطاعت احتلال مكانة اقتصادية مهمة في الاقتصاد العالمي في عصرنا الحالي، حيث تمكنت من استغلال ما تهيئه البيئة العالمية من فرص وجعلها لصالحها، وهذا ما جعلها ذات تأثير هام على الاقتصاد العالمي وخاصة الدول المضيفة حيث أن:

- معظم الدول النامية أصبحت تتجه وبشكل تنافسي نحو جذب الاستثمارات، وذلك للدور الكبير الذي قد تؤديه في تطوير اقتصاداتها الوطنية.
- الاستثمارات الأجنبية عبارة عن حزمة من رؤوس أموال نقدية، ومعدات وتكنولوجيا ومعارف تنظيمية وتسويقية.
- الاستثمارات الأجنبية تؤدي أدوارا إيجابية في تعريض الفجوة التي تعانيها الاقتصاديات النامية.

في جميع المجالات، أو قد تؤدي أدوارا سلبية حيث تخلق بها نوعا من الديناميكية الاقتصادية من خلال ما تولده من اختلالات أمامية وخلفية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي للدول النامية.

خلاصة الفصل

أدت العولمة إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن هذه الشركات تتميز بضخامتها وكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق واحتكار الأسواق. لقد ساعد على انتشارها التقدم التكنولوجي الهائل، والفرص الاستثمارية المغرية في بعض الدول ولاسيما النامية، بهدف توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد، وتنويع مصادر مبيعاتها وإمداداتها والتقليل من خطر المنافسة. بالرغم من بعض السلبيات المحاطة باستثمارات هذه الشركات (من الاستغلال غير العقلاني لموارد الدول، واحتكار أسواقها، والتأثير على سياستها الداخلية) إلا أن لها ايجابيات على اقتصاداتها كالمساهمة في التنمية، نقل التكنولوجية، توفير مناصب العمل وتحسين وضع الميزان التجاري ووضع ميزان المدفوعات.

كما تبقى البلدان النامية حسب تقارير الاستثمار العالمي ترغب في التوجه نحو المزيد من التحرير وتقديم المزايا لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم بعض المخاوف من طرف هذه البلدان، أملا منها في تحسين وضعها الاقتصادي والوصول إلى التنمية المنشودة.

الفصل الثاني:
تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات
على اقتصاديات الدول النامية

تمهيد

إن الشركات المتعددة الجنسيات أضحت من أهم معالم الاقتصاد العالمي خاصة في الوقت الراهن وهذا ما جعل منها تكتسب دورا مؤثرا على الساحة الدولية ناهيك عن تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الدول المضيفة لها وخاصة الدول النامية. لذلك في هذا الفصل سندرس هذه التأثيرات من خلال المؤشرات الاقتصادية وهذه الخيرة تمثلت في التجارة الخارجية، العمالة وحجم الاستثمارات إما فيما يخص الدول فقد وقع اختيارنا على ثلاث دول من بيئة استثمارية مختلفة، الإمارات كنموذج من الخليج باعتبارها قطب استثماري تتميز باقتصاد حر ومفتوح، الجزائر كنموذج من شمال إفريقيا تتميز باقتصاد ريعي قائم على قطاع المحروقات، مصر كنموذج من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث والتي سيتم استعراضها على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع المؤشرات الاقتصادية للدول محل الدراسة

المبحث الثاني: واقع الشركات متعددة الجنسيات في الدول محل الدراسة

المبحث الثالث: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على بعض المؤشرات الاقتصادية للدول محل الدراسة في الفترة 2010-2019.

المبحث الأول: واقع المؤشرات الاقتصادية للدول (الإمارات، الجزائر، مصر)

تعتبر المؤشرات الاقتصادية إحدى أهم الوسائل الخاصة بقياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي بصفة كلية ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، فهي عبارة عن نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للبلد لفترة معينة، كما تسمح بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد، ومن اجل التعرف على الواقع الاقتصادي لبعض الدول النامية (الإمارات، الجزائر ومصر)، سنقوم في هذا المبحث بدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بهذه الدول والمتمثلة في التجارة الدولية، الاستثمارات والعمالة.

المطلب الأول: واقع التجارة الدولية

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة واقع التجارة الدولية لكل من الإمارات، الجزائر ومصر.

الفرع الأول: واقع التجارة الدولية في الإمارات

تهتم الإمارات دوماً بتنمية الصادرات ووضع الخطوط المهمة لأهمية التجارة الخارجية للدولة وغزو الأسواق العالمية ووصلها إلى الاحتياجات الفعلية للمصدرين داخل دولة الإمارات ومقدرتها للسماح لهذه الشركات المصدرة من غزو الأسواق المتخصصة والعمل على أسواق جديدة لها اقتصاد متنامي وطموح يسمح بترويج سلع ومنتجات الدولة لها الجودة والتنافسية العالمية.

ومن اجل دراسة الوضع سعينا إلى استعراض صادرات وواردات دولة الإمارات خلال الفترة الأخيرة.

1. أهم صادرات الإمارات:

تتشكل صادرات دولة الإمارات من السلع النفطية والغير نفطية وهذا ما يبينه الشكل المقابل:

الشكل رقم: (17) الأهمية النسبية للصادرات السلعية لدولة الإمارات المتحدة لسنة 2018

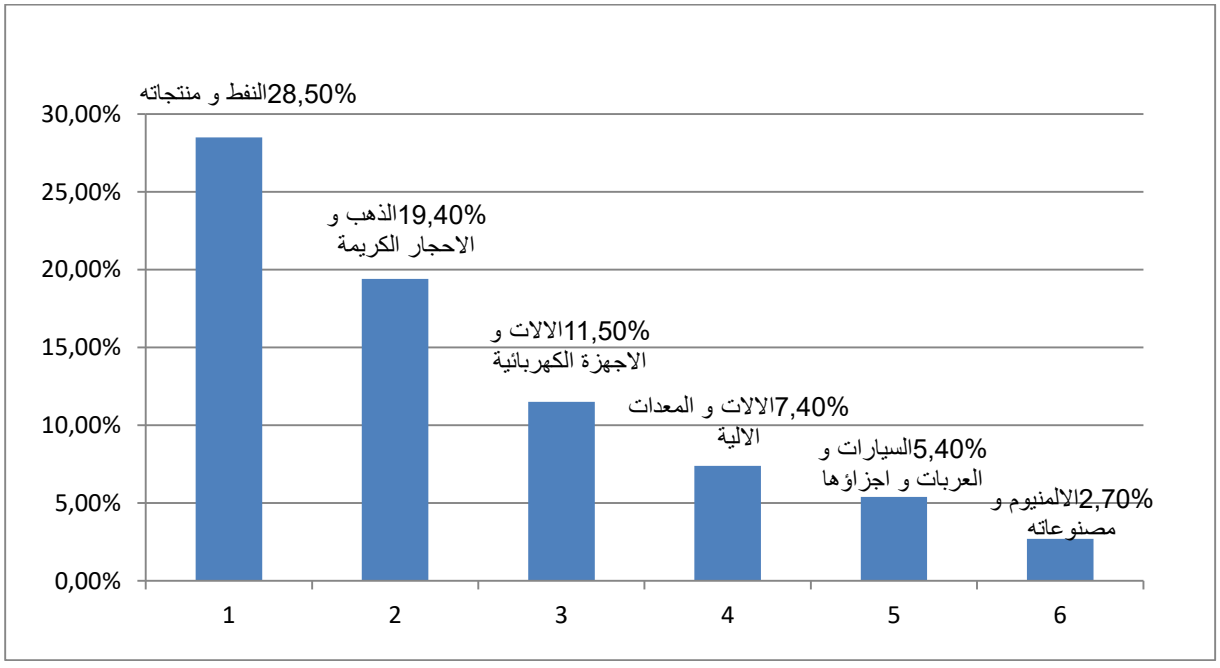

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مسقط، سنة 2018، ص28.

يلاحظ من الشكل أعلاه المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات النفط ومنتجاته، والتي أخذت الحصة الكبيرة من إجمالي صادرات الإمارات حيث تحصلت على نسبة 28% من التركيبة السلعية لإجمالي الصادرات السلعية.

كما تحتل صادرات الذهب والأحجار الكريمة المرتبة الثانية بعد صادرات النفط ومنتجاته بنسبة 19.4% من التركيبة السلعية لإجمالي الصادرات السلعية، تليها الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 11.5%، ثم الآلات والمعدات الآلية بنسبة 11.7%، والسيارات والعربات وأجزاؤها بنسبة 5.4%، الألمنيوم ومصنوعاته بنسبة 2.7 %.

و في الأخير نستنتج أن صادرات دولة الإمارات منوعة بين السلع النفطية و السلع الغير نفطية التي تمثل نسبة كبيرة من صادراتها، فهي تسعى لغزو شتى وأهم القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات، خاصة الصناعات الحديثة.

وفيما يلي الجدول الذي يمثل أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات لدولة الإمارات:

الجدول: (7) أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات لدولة الإمارات لسنة 2018

الوحدة: مليون دولار

صادرات إلى	2017		2018		نسبة النمو (%)
(مليون دولار أمريكي)	القيمة	المساهمة (%)	القيمة	المساهمة (%)	
اليابان	21712.6	10.0	27598.8	11.7	27.1
الهند	23763.9	11.0	25362.7	10.7	6.7
المملكة العربية السعودية	16312.8	7.5	24159.4	10.2	48.1
الصين	12895.5	6.0	16689.2	7.0	29.4
العراق	12142.0	5.6	11164.7	4.7	-8.0
تايلاند	8015.4	3.7	11125.1	4.7	38.8
سنغافورة	10091.6	4.7	10808.4	4.6	7.1
سلطنة عمان	8058.2	3.7	10340.0	4.4	28.3
إيران	15311.9	7.1	10201.3	4.3	-33.4
باكستان	8925.6	4.1	9774.4	4.1	9.5
بقية العالم	79202.6	36.6	79590.4	33.6	0.5
المجموع	216432.1	100.0	236814.4	100.0	9.4

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص29.

يشير الجدول السابق إلى أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات لدولة الإمارات حيث تحتل اليابان المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري في قيمة إجمالي الصادرات السلعية بقيمة 21712.6 مليون دولار أمريكي سنة 2017 بنسبة مساهمة 10.0%، لترتفع سنة 2018 إلى 27598.8 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 11.7%، بنسبة نمو مقدرة ب 27.1%.

أما المرتبة الثانية احتلتها الهند بقيمة إجمالي الصادرات السلعية تبلغ 23763.9 و25362.7 مليون دولار أمريكي لسنتي 2017 و2018 على التوالي، بنسبة نمو 6.7%.

تليها المملكة العربية السعودية التي شهدت ارتفاعا لقيمة إجمالي الصادرات السلعية لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة نمو بلغت 48.1% مليون دولار أمريكي سنة 2017 بنسبة مساهمة 7.5% لتبلغ 24159.4 مليون دولار أمريكي سنة 2018 بنسبة مساهمة 48.1%.

كما احتلت الصين، العراق، تايلاند، سنغافورة، سلطنة عمان، إيران وباكستان المراتب الأخرى على الترتيب.

في حين بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لبقية دول العالم 79202.6 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 36.6% سنة 2017، حيث عرفت ارتفاع طفيف سنة 2018 بلغت 79590.4 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 33.6%.

إما المجموع الكلي لإجمالي الصادرات لدولة الإمارات سنة 2017 قدر ب 216432.1 مليون دولار أمريكي، 236814.4 لسنة 2018 بنسبة نمو قدرت ب 9.4%.

2. أهم واردات دولة الإمارات:

تعتبر الإمارات من أغنى الدّول العربية، لكن بيئتها الصّحراوية وغير الصّالحة للزراعة جعلها تستورد عدّة مواد، وتتمثل هذه المواد فيما يلي:

- **المواد الغذائية:**

تستورد دولة الإمارات 85% من المواد الغذائية، وبلغ قيمة وارداتها 100 مليار دولارٍ في عام 2014، و58 مليار درهم لعام 2016 حيث بلغت قيمة ما استوردته لعام 2015 من المواد الغذائية من أمريكا 5.13 مليار درهمٍ، ومن الهند والبرازيل 52 مليار درهمٍ، وبلغت قيمة وارداتها للحبوب لعام 2015

4.11مليار درهمٍ، وتستورد السّكر والمواد السّكرية بقيمة 2،1 مليار دولار، كما تستورد الإمارات يومياً من الفواكه والخضروات 114 ألف طنٍ، حيث تستورد دبي 8 آلاف طنٍ يومياً، وأبو ظبي 2 ألف طنٍ يومياً، وتتوزع 4 آلاف بين الإمارات الباقيّة، كما تستورد القهوة والشّاي والتّوابل والكاكاو والشّوكولا بكمياتٍ كبيرةٍ.

- **وارداتها من الذهب:**

تهتم الإمارات بصنع الحلي الذّهبية، وهذا جعلها تستورد الذّهب الخام ونصف المشغول بكمياتٍ كبيرةٍ، حيث بلغ قيمة ما استوردته من الذّهب لعام 83.4 2018 مليار درهمٍ.

- **وارداتها من الألبسة والقماش:**

ضمن أحدث تصنيف عالمي لمنظمة التّجارة العالميّة تعتبر الإمارات في المرتبة 11 عالمياً في واردات الملابس وبلغت قيمة ما استوردته لعام 2012 4 مليارات دولارٍ حيث تستورد سنوياً ملابساً من أوربا بقيمة 170 مليار دولارٍ، ومن أمريكا بقيمة 88 مليار دولارٍ ومن اليابان 34 مليار دولارٍ وتستورد من السّعودية واستراليا والصّين والمكسيك وتشيلي وتستورد أيضاً الأقمشة بأنواعها كما تستورد الصّناعات اليدوية من التّطريز والمنسوجات.

- **مواد البناء:**

تعدُّ الإمارات من أكبر المستوردين لمواد البناء، حيث تستورد الحديد والمواسير والنّحاس والنّيكل والألمنيوم والرّصاص والزّنك والرّخام والغرانيت والمواد العازلة والإسمنت والأدوات الصّحية حيث استوردت من مصر لعام 2017 399 مليون دولار.

- **واردات الإمارات من مواد التّجميل والعطور:**

حيث تستورد كلاً من المخاليط العطرية ومستحضرات العناية بالشّعر والبشرة والمناديل الورقيّة للتجميل وطلاء الأظافر والعطور والزّيوت العطرية.

- **واردات الإمارات من الماشية واللّحوم:**

تستورد الإمارات الأبقار والماعز والأغنام، حيث استوردت الإمارات لعام 2015 نحو مليوني رأسٍ من الماشية في عيد الأضحى، واستوردت لعام 2016 929 طناً من الأبقار الحيّة و29506 من الضأن، وبلغ حجم الواردات من اللّحوم الاستراليّة لعام 2013 من لحم الخراف والأبقار والحملان 35 ألف طنٍ، حيث تستورد اللّحوم من الهند وباكستان واستراليا.

- **وارداتها من الإلكترونيات:**

تستورد الإمارات جميع أنواع الموبايلات، وبلغت قيمة وارداتها لعام 2018 منها 54.1 مليار درهمٍ وتستورد أيضاً الحواسيب، حيث تعتمد مدارسها ووظائفها على الحواسيب.

- **وارداتها من السّيارات:**

تستورد الإمارات معظم أنواع السّيارات، وبلغت قيمة وارداتها من السّيارات الإيطالية لعام 2018 456 مليون درهمٍ وأهمها الفيراري ولامبورجيني فوزيراتي وألفا روميو.

- **الأدوية والأجهزة الطّبية:**

تستورد الإمارات الأدوية، وبلغ قيمة ما استوردته من الأدوية لعام 2018 14.9مليار درهمٍ حيث تستوردها من ألمانيا وسويسرا وفرنسا وأمريكا، كما تستورد الأجهزة الطّبية(نجار، 2022).

3. **تطور مؤشر التجارة الخارجية لدولة الإمارات:**

وفقاً للبيانات الحديثة الصادرة عن (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء)، زاد إجمالي تجارة الدولة الخارجية غير النفطية في 9 شهور إلى 1.287 تريليون درهم، بالمقارنة مع 1.033 تريليون درهم بعام 2020 بارتفاع قياسي بلغ 25%، وهو مؤشر شديد على تحسن الاقتصاد الوطني من تداعيات جائحة «كورونا» التي أثرت على التجارة وسلسلة النقل والإمداد على كل العالم.

كما بلغ حجم التجارة الخارجية غير النفطية بدولة الإمارات في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة بلغت 65.7 مليار درهم في الشهور التسعة الأولى من عام 2021، منها 25.9 مليار درهم قيمة الواردات، و18.5 مليار درهم قيمة الصادرات، و21.3 ملياراً قيمة إعادة التصدير، كما اهتمت بالمحافظة على مكانتها المتقدمة في خارطة التجارة العالمية، حيث احتلت المركز الـ 20 عالمياً لقائمة الدول المصدرة للسلع، ووحدت مكانتها كأبرز سوق للصادرات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط و إفريقيا، وفي ناحية الواردات السلعية أخذت المركز الـ 19 لقائمة الدول المستوردة للسلع وظلت محافظة على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول المنطقة، كما بلغت قيمة صادراتها 973.8 مليار درهم وساعدت بنسبة 1.6% من إجمالي صادرات العالم السلعية في عام2015(ابو نجم، 2022).

الشكل رقم: (18) تطور مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارات 2012-2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

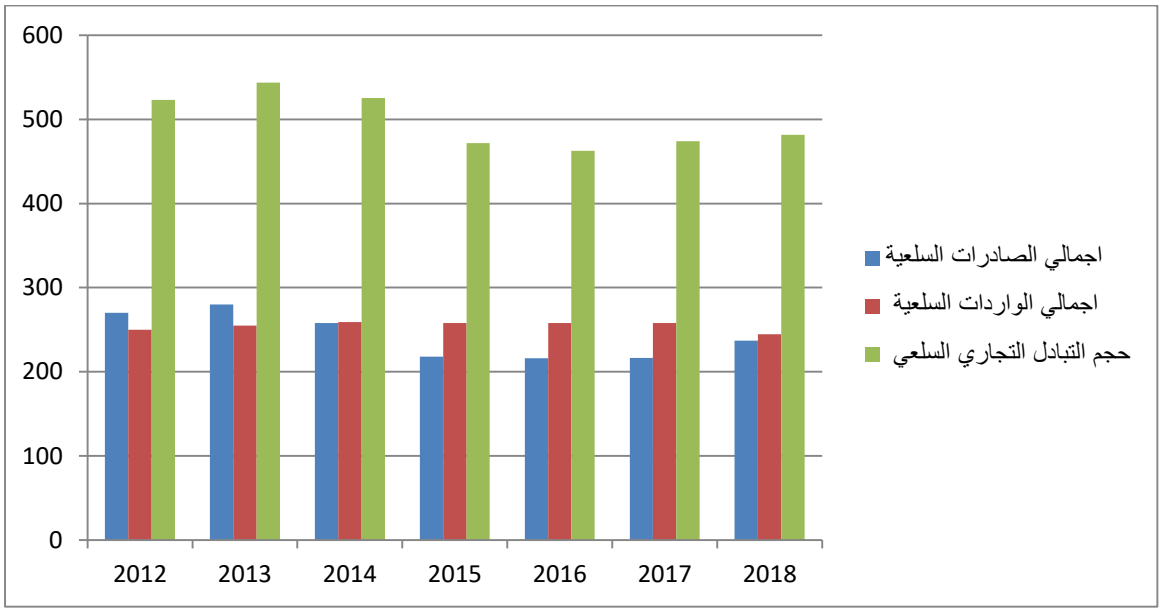

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص27.

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2018 نحو 481.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة ب 474.1 مليار دولار أمريكي خلال العام 2017، بنسبة ارتفاع 1.6% عن العام السابق.

وشهد إجمالي الصادرات السلعية لدولة الإمارات العربية ارتفاعا بنسبة% 9.4 خلال العام 2018، لتبلغ نحو 236.8 مليار دولار أمريكي مقارنة ب 216.4 مليار دولار أمريكي للعام 2017. فيما انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2018 بنسبة 5.0%، لتبلغ نحو 244.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة ب 257.7 مليار دولار أمريكي لعام 2017، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في تحسن مستوى العجز في الميزان التجاري لصالح دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2018.

الفرع الثاني: واقع التجارة الدولية في الجزائر

تتميز التجارة الخارجية بتبعيتها إلى أسواق الدول المتقدمة الصناعية، وفي مقدمتها ديوان الاتحاد الأوروبي، وذلك سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، حيث نجد أن الجزائر بذلت كل المجهودات من اجل تنويع صادراتها وذلك بما فيها الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن قطاع المحروقات بقي هو الركيزة الأساسية لصادرات الجزائر وعلى سبيل ذلك سنتطرق إلى عرض التوزيع السلعي لكل من الصادرات والواردات وتحليل الميزان التجاري على النحو التالي:

1. أهم صادرات الجزائر:

تتميز الجزائر بالاعتماد على منتوج واحد في التصدير وهو الاعتماد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، كما يبين الشكل التالي تطور إجمالي الصادرات خلال السنوات من 2001-2018:

الشكل رقم: (19) تطور الصادرات خلال السنوات 2010-2015

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

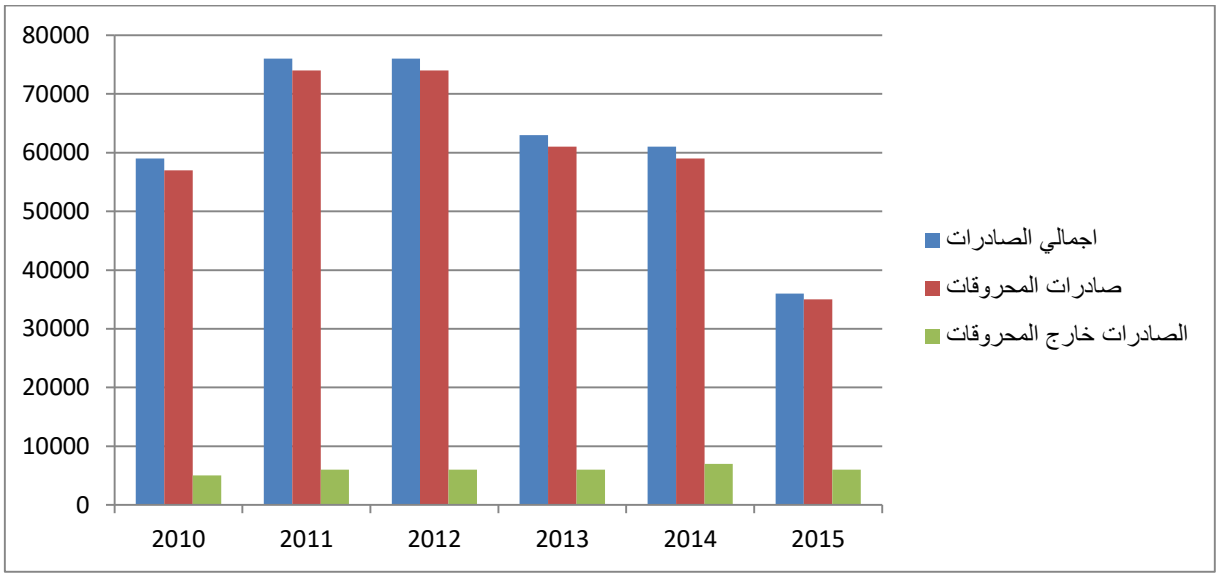

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: هواري احلام و اخرون، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، **مجلة دفاتر بوادكس** ، الجزائر، العدد 01، سنة 2019، ص36.

نلاحظ من الشكل أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جداً بحيث تتراوح بين 1,57% كأقل مساهمة في 2010 و6,87%كأعلى مساهمة في 2014، وبهذا نستنتج أن قطاع المحروقات يسيطر بشكل شبه كلي على الصادرات الجزائرية إذ يحتل ما بين 93,13% و97,64% من إجمالي الصادرات.

إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادراته من المحروقات، لكن ويجب تنويع الصادرات لاجتناب تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط وحدوث أزمات من جهة، وتطوير باقي القطاعات خاصة مع بروز الطاقات المتجددة من جهة أخرى. يبين الجدول التالي تطور أسعار البترول في الجزائر:

الجدول رقم: (8) تطور أسعار البترول في الجزائر

الوحدة: بالدولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البرميل	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,9	109,5	105,9	99,54

المصدر: وليد نوى، مرجع سابق، ص 113.

الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات:

الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الصادرات، ولمعرفة قيمة السلع المصدرة من طرف الجزائر في الأسواق الدولية نقوم باستعراضها في الجدول التالي:

الجدول رقم: (9) التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات الجزائر للفترة 2010-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

مجموعة المستخدمين	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	315	355	315	402	323	235	327	349	373
المواد الخام	94	161	168	109	110	106	84	73	92
منتجات نصف مصنعة	1056	1496	1527	1458	2350	1597	1321	1410	2242
سلع وعتاد فلاحي	1	-	-	-	2	1	-	0.29	0.30
سلع وعتاد صناعي	30	35	32	28	15	19	54	78	90
سلع استهلاكية غير غذائية	30	15	19	17	10	11	19	20	33
مجموع الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2014	2810	1969	1805	1930	2830
صادرات المحروقات	55527	711427	69804	62960	60140	32699	28221	33261	38338
المجموع	57053	73489	71866	64974	62956	34668	30026	35191	41168

المصدر: هواري احلام واخرون، مرجع سابق، ص 38.

نلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2017 المحروقات تحتل نسبة كبيرة وتقدر ب 94,79% من إجمالي الصادرات في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جداً حيث تقدر في الإجمال ب 5,48%، مما يعني تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه مطلقة لقطاع المحروقات، كما تحتل السلع النصف مصنعة أكبر نسبة في الصادرات خارج المحروقات تليها السلع الغذائية والمنتجات الخام والسلع والمعدات الصناعية ثم باقي السلع التي تمثل نسب ضئيلة جداً أو شبه معدومة.

2. أهم واردات الجزائر:

تتشكل واردات الجزائر من مختلف السلع ولكن الجزء الأكبر منها يتمثل في المواد الغذائية والسلع المصنعة والتجهيزات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (10) التوزيع السلعي للواردات الجزائرية في الفترة2010–2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

مجموعة المستخدمين	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	6058	9850	9022	9580	11005	9316	8223	8438	8573
الطاقة	955	1164	4955	4385	2879	2376	1613	1992	1015
المواد الأولية	1409	1783	1839	1841	1891	1560	1563	1527	1898
منتجات نصف مصنعة	10098	10685	10629	11310	12852	12034	11437	10985	10959
تجهيزات فلاحية	341	387	330	508	658	664	503	611	563
تجهيزات صناعية	15776	16050	13604	16194	18961	17076	15412	13995	13433
سلع استهلاكية غير غذائية	5836	7328	9997	11210	10334	8676	8338	8511	9756
المجموع	40473	47247	50376	55028	58580	51702	47089	46059	46197

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: الطاهر شليحي، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018 -2020)، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، جامعة باتنة1، العدد 01، جوان 2020، ص 103.

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر ب 58.58 مليار دولار. بعد انخفاض موارد الدولة جراء

انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد.

إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015حيث مس الانخفاض جميع الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاعاً طفيفاً من 658 إلى 664 مليون دولار. أما في سنة 2016 استمر الانخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التي عرفت ارتفاعا بسيطا وصل إلى 563 مليون دولار. حيث عرفت سنة 2017 تذبذبا في الواردات بالنسبة لمختلف الأصناف

أما سنة 2018 عرفت ارتفاعا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بالسنة الماضية كالمواد الغذائية، المواد الأولية والسلع الاستهلاكية الغير غذائية، بينما باقي الأصناف عرفت ارتفاعا متفاوتا.

3. واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة :2010–2018

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني. ونظرا للإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني فقد كان لها الأثر السلبي على منحنى التجارة الخارجية، وقد عرفت هذه الأخيرة تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات خصوصا بعد سنة2004. نظرا لسياسة التحرير المنتهجة تدريجيا خلال السنوات الماضية إضافة إلى البرامج الاستثمارية الكبرى (شليحي، 2020).

الجدول رقم: (11) التجارة الخارجية للجزائر في الفترة 2010-2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات ((CAF	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19
الصادرات (FOB)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	-10.86	5.02-
معدل التغطية%	141	156	143	118	107	73	64	76	89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: الطاهر شليحي، مرجع سابق، ص92.

يبين الجدول تغيرات حجم الصادرات والواردات حيث عرفت سنة 2011 فائضا في الميزان التجاري قدر ب 29.24 مليار دولار أمريكي، إذ بلغت الصادرات الإجمالية 73.48 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2010، وذلك بسبب ارتفاع صادرات المحروقات.

وبلغت الواردات الإجمالية 47.24 مليار دولار أمريكي سنة 2011، بزيادة تقدر حوالي 16 % مقارنة بسنة 2010، كما ارتفع معدل التغطية إلى 156% سنة 2011.

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار، حيث أن سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى 9.94 مليار دولار، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في الواردات وانخفاض الصادرات، مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الأخر من 143 % سنة 2012 إلى 118 % سنة 2013.

وفي سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4.30 مليار دولار، لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات، وذلك راجع للتراجع الحاد في أسعار البترول سنة 2015.

وفي سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016، وذلك راجع للانخفاض المستمر في أسعار البترول مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6%.

أما في سنة 2017 انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.68 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار مقارنة بسنة 2016، وكذا انخفاض بطيء في حجم الواردات، وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76%.

وبخصوص سنة 2018 فتشير الأرقام إلى أن الميزان التجاري سيسجل اقل عجز ب 5.02 % مليار دولار، إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017، في حين حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء، ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89 %.

الفرع الثالث: واقع التجارة الدولية في مصر

تعتبر مصر جزءًا حيويا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتشهد هذه المنطقة تقلبات اقتصادية عالية، ولا يزال النشاط الاقتصادي غير متنوع نسبيا فيها، وتعتمد على عدد قليل من السلع الأساسية التي كثيرا ما تشهد تقلبات نسبية قوية في الأسعار، ولا تزال تتأثر بالمشكلات الأمنية.

كما أبرمت مصر في العقد الماضي العديد من اتفاقيات التجارة مع الاتحاد الأوروبي وتركيا والأردن والمغرب وتونس (اتفاقية أغادير)، وبلدان أعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة مما ساعد على تسريع وتيرة كل من الواردات والصادرات على حد سواء،(روبروتسون، فيرغارا، كوكاس، و جلاديس لوبيز، 2021). وعلى سبيل ذلك سنتطرق إلى عرض صادرات وواردات الجمهورية المصرية:

1. صادرات الجمهورية المصرية:

هيكل الصادرات المصرية شأنه شأن الهيكل التصديري للدول النامية القائم على المواد الأولية، سنجده منصبا نحو القطاع الزراعي وقطاع البتروكيماويات والسلع الأولية، وتوجه قليًلا في الفترة الأخيرة ناحية تصدير بعض السلع المصنعة، أما من ناحية أثر الصادرات على الاقتصاد فهي تلعب دورا مهما في إحداث توازن في هيكل الميزان التجاري.

يوجد تركز في الصادرات السلعية خلال السنوات الخمس السابقة، حيث نجد أن الهيكل السلعي للصادرات المصرية يغلب عليه سلع غير تصنيعية أي مواد خام، فنجدها في مجال المنتجات الطبيعية (كالرخام، ومواد البناء، والذهب)، والمعادن (كالحديد والصلب التي من الممكن أن تصنع منها الآلات والمعدات)، والحاصلات الزراعية الخام (كالتمور، والبصل، والبطاطس، والعنب، والنباتات الطبية والعطرية)، والجلود (الصناعات الجلدية)، والقطن (الصناعات النسيجية المتطورة، والملابس ذات الجودة العالية)، وهذا يعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وليس فقط لقطاع التصدير؛ لذا على الحكومة المصرية أن تسعى نحو تغيير هيكل السلع التصديرية وأن تتوجه نحو السلع ذات القيمة المضافة (علي، 2018، الصفحات 8-11).

2. واردات الجمهورية المصرية:

يبين الشكل الموالي واردات وصادرات السلع والخدمات للجمهورية المصرية:

الشكل رقم: (20) صادرات وواردات الجمهورية المصرية خلال الفترة 2011-2020

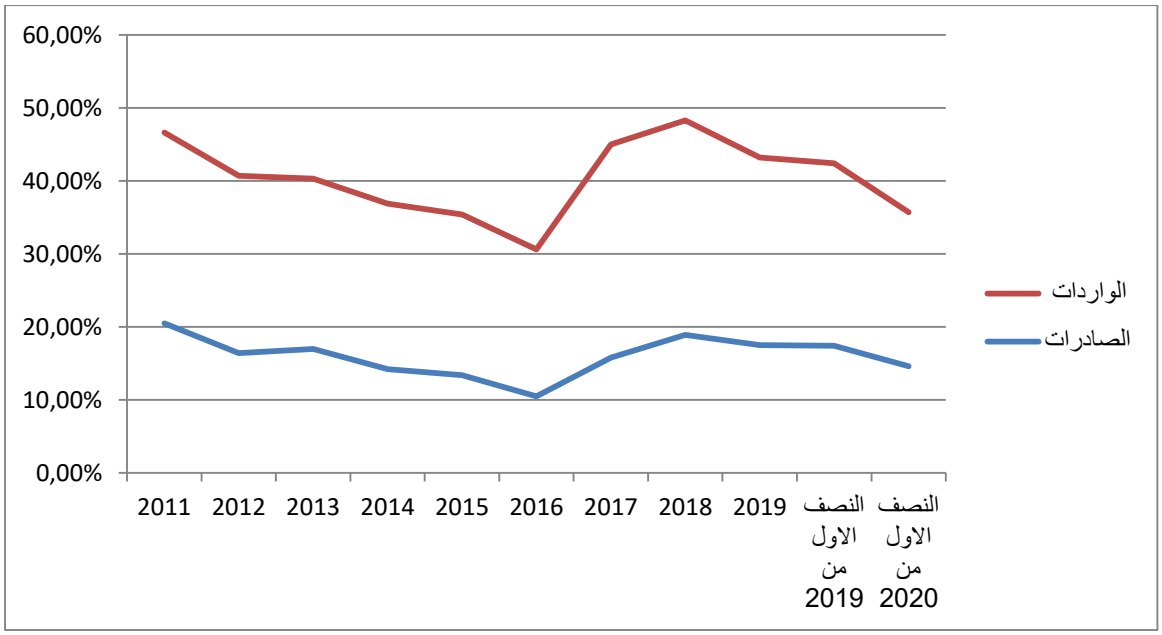

المصدر: البنك الدولي، **من الازمة الى التحول المصري**، مرصد الاقتصاد المصري، مصر، سنة2020.

من خلال الشكل السابق نلاحظ انخفاض الصادرات والواردات سنة 2012 وذلك يعود لأحداث ثورة 25 يناير 2011 ثم تعود للاستقرار سنة 2013، لتعود إلى الانخفاض من جديد إلى غاية سنة 2016، حيث بلغت 10.5 % بالنسبة للصادرات وحوالي 20 % بالنسبة للواردات، كما نلاحظ تقلص العجز في صافي الصادرات في السنة المالية 2019/2018 وخلال النصف الأول من السنة المالية 2020/2019 بسبب كبح كل من الواردات النفطية وغير النفطية، بشكل فاق المساهمة السلبية لإجمالي الصادرات في النمو الحقيقي. وتراجعت واردات النفط والغاز مع زيادة الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي، في حين أن الانخفاض في الواردات الغير نفطية قد يكون مرتبطا بالاستهلاك الخاص المقيد وتباطؤ نشاط القطاع الخاص غير النفطي.

حيث تصدرّت السلع الهندسية قائمة المنتجات الأكثر استيراداً في مصر خلال العام الماضي، وأظهرت بيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات أنَّ مصر استوردت سلع هندسية، بقيمة بلغت 22 مليار دولار.

وحلّ قطاع مواد البناء في المركز الثاني ضمن قائمة الواردات المصرية بإجمالي واردات بلغ 11.4 مليار دولار، تلاه قطاع الحاصلات الزراعية الذي جاء في المركز الثالث بقيمة واردات بلغت نحو 10.3 مليار دولار، ثم قطاع الكيماويات والأسمدة المركز الرابع في حجم الواردات المصرية، إذ بلغت وارداته نحو 10.2 مليار دولار.

كما سجل قطاع الصناعات الغذائية المركز الخامس ضمن قائمة السلع المستوردة، وبلغت وارداته 6.6 مليار دولار، وفي المرتبة السادسة جاء قطاع الصناعات الطبية، وبلغت وارداته نحو 5.1 مليار دولار، ثم قطاع الغزل والمنسوجات الذي احتل المركز السابع، بإجمالي واردات 3.2 مليار دولار.

واحتل قطاع الأثاث المركز الثامن بإجمالي واردات بلغ 1.7 مليار دولار، تلاه قطاع الطباعة والتغليف والورق في المركز التاسع بإجمالي واردات بلغ 1.5 مليار دولار، وفي المركز العاشر جاء قطاع الملابس الجاهزة، حيث بلغت وارداته 511 مليون دولار، كما جاء قطاع الصناعات اليدوية المركز الحادي عشر بإجمالي واردات 357 مليون دولار(ابراهيم، 2022).

كما يبين الجدول الموالي تطور إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة 2007-2017:

الجدول رقم: (12) تطور إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة 2007-2017

الوحدة: مليون جنيه

بيان السنة	إجمالي قيمة التجارة الخارجية
2007	243842
2008	430831
2009	384538
2010	455311
2011	559796
2012	612210
2013	653718
2014	718726
2015	737008
2016	895575
2017	927348

المصدر: عزت ملوك قناوي، التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة 2007-2017، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، جامعة كفر الشيخ، العدد07، يونيو 2019، ص530.

يتبين من الجدول أن إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر بلغت عام 2007 حوالي 243842 مليار جنيه، إما سنة 2008 تزايدت حيث بلغت 430831 مليار جنيه، كما عرفت سنة 2009 تراجع طفيف حيث قدرت ب 384538 مليار جنيه، ثم تزايدت من عام إلى آخر حتى بلغت حوالي 927348 مليار جنيه سنة 2017.

المطلب الثاني: واقع العمالة

فيما يلي سنكشف عن واقع العمالة والتشغيل في كل من الإمارات، الجزائر ومصر:

الفرع الأول: واقع العمالة في الإمارات

من المعروف أن عناصر الإنتاج الرئيسية هي الأرض، رأس المال، القوى العاملة، الإدارة والتكنولوجيا. ومع العلم أن الأرض بثرواتها الطبيعية ورأس المال المتأتي من عائدات النفط عنصران متوفران في الإمارات غير أن هناك نقص واضح في القوى العاملة، الماهرة وغير الماهرة، والتكنولوجيا.

ويعود السبب في ذلك إلى قلة عدد السكان المواطنين وبالتالي قلة عدد القوى العاملة المواطنة الأمر الذي استدعى استقدام العمالة المطلوبة من الخارج لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية وللعمل في مختلف المشاريع الإنمائية والإنتاجية والخدمية. كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم: (13) إحصائيات بعدد السكان وعدد الأجانب في دولة الإمارات (الوحدة: ألف نسمة)

الدولة	نسبة غير المواطنين	المجموع	غير المواطنين	المواطنين
الإمارات	% 76	2310	1750	560

المصدر: سالم هويمل العامري وصالح احمد، **التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، المملكة الاردنية الهاشمية، سنة 2008، ص28.

يتضح من الجدول السابق، بان الجاليات الوافدة في دولة الإمارات تشكل حوالي مليون 750 ألف نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 2.310 و310 ألف نسمة بنسبة تصل إلى 76%.

العمالة الماهرة وشبه الماهرة تشكل غالبية المهارة الوافدة في دولة الإمارات ومصدرها الدول الأسيوية والإفريقية والشرق أوسطية (الهند، مصر، باكستان، الفيليبين، السودان، اليمن، اندونيسيا، الصومال...).

حيث تعتمد دولة الإمارات بشكل مكثف على العمالة الوافدة في معظم القطاعات و المجالات المختلفة، كما أن اتجاه المرأة نحو العمل قد تغير تبعا للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مما ترك فراغا تسبب في استقدام العمالة الأجنبية و الاعتماد عليها بشكل واضح، كما أن عائدات الثروة النفطية الضخمة و توظيفها في مشكلات التنمية الاقتصادية، و التوسع العمراني، والانفتاح الاقتصادي على معظم شعوب العالم المختلفة ساهم بشكل كبير في زيادة معدلات تدفق العمالة الوافدة(سالم هويمل العامري، 2008، صفحة 34).

ومن الأسباب التي جعلت الإمارات تعتمد بشكل كبير على العمالة الأجنبية الوافدة هي:

1. خطط التنمية:

أدت الطفرة النفطية خلال عامي 1973-1974 إلى ازدياد العائدات النفطية وتوظيفها في مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية الأساسية والتوسع العمراني، فكان لابد من استجلاب العمالة الوافدة الماهرة والعادية وذلك للرغبة في توفير الحياة العصرية الحديثة للمواطنين وتهيئة الظروف المناسبة للتوسع في مشروعات الإسكان والطرق وغيرها.

2. تدني أجور العمالة الوافدة:

يعتبر تدني أجورهم أهم أسباب استقدام هذه العمالة في الإمارات، و كذلك ساعد سوء الأوضاع الاقتصادية و انتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور و توفر فرص العمل و ارتفاع مستوى الخدمات الصحية، حيث تعتبر العمالة الأسيوية الأكثر عددا من الجنسيات الوافدة في الإمارات، حيث يقدر عددها ب 775757 ألف بنسبة 35 % من إجمالي العمالة الوافدة و الوطنية البالغ عددها مليون و 362 ألف وافد و هذا دليل على مدى انتشار العمالة الأسيوية و معظمها من شبه القارة الهندية و يعملون بالقطاع العائلي (خدم، سائقون،...) و هم عمالة هامشية و مستهلكة و أجورهم متدنية، إضافة إلى انتشار الأمية بنسبة كبيرة مما ينعكس سلبا على مستوى أدائهم في كافة القطاعات التي يعملون بها.

3. ضعف إقبال الشباب الإماراتي على التعليم الفني والمهني:

عزوف الشباب الإماراتي عن الالتحاق بالتعليم –الفني والمهني–واندفاعهم إلى الكليات النظرية طلبا للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية، ومن أسباب الاعتماد على العمالة الأجنبية هي تحول المواطن الإماراتي بعد ثورة النفط إلى إنسان يحتقر العمل اليدوي ولا يقبله، فالمواطن الإماراتي ساعد على استيراد العمالة الأجنبية بشخصيته الاتكالية وعدم تقديره للعمل وعدم إدراك ذوبان شخصيته العربية في الزحف الأسيوي.

4. القطاع الخاص ودوره الكبير في انتشار العمالة الوافدة:

يتضح لنا أن إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص حوالي 588610 عامل أي ما نسبته 82 % من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الإماراتي و بذلك يعتبر القطاع الخاص الموظف الرئيسي للعمالة الوافدة في قطاعات تجارة الجملة و التجزئة و الفنادق و التشييد و البناء حيث يعمل فيه 63.8% من إجمالي العمالة الوافدة، و تتركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص في مجال تجارة الجملة و التجزئة و الفنادق و التشييد و البناء و الصناعات التحويلية حيث تمثل ما نسبته 62%، أما العمالة الإماراتية في هذا المجال فتمثل ما نسبته 1.7% من إجمالي العمالة في القطاع الخاص و يقدر عددهم بحوالي 9634 عامل، يعملون في الأعمال الإشراقية و الإدارية و في قطاعات تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق، و قطاع التامين و التمويل و العقار و خدمات الأعمال (سالم هويمل العامري، 2008، الصفحات 34-37).

مشكلة البطالة:

أدى الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة إلى زيادة تعقيد عملية تجزئة أسواق العمل في الإمارات، حيث يستقطب القطاع الخاص الإماراتي العمالة الوافدة، في حين تركزت العمالة الوطنية في القطاعات الحكومية العامة، وهذا ما جعل من غير الممكن الاستمرار في توظيف كل العمالة الوطنية عندما بلغت قيود الميزانية حدودها القصوى، وازدادت من ثم معدلات البطالة بين المواطنين(البطالة في الخليج حقائق مفزعة وحلول ممكنة، 2014).

تبين الجداول الموالية نسبة البطالة لدى الإماراتيين وغير الإماراتيين في إمارة دبي في عام 2019:

الجدول رقم: (14) نسبة البطالة لدى الإماراتيين في إمارة دبي عام 2019

السنوات	ذكور	إناث	معدل البطالة
2016	% 2.0	% 4.4	%2.9
2017	% 2.6	%4.9	%3.4
2018	% 2.7	%6.2	%4.0
2019	% 2.9	%6.5	%4.2

المصدر: أدوات وأرقام، سنة 2020، أرقام، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/25، الموقع:

.https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1389996

الجدول رقم: (15) نسبة البطالة لدى الغير الإماراتيين في إمارة دبي عام 2019

السنوات	ذكور	إناث	معدل البطالة
2016	%0.2	%0.9	%0.3
2017	%0.2	%1.2	%0.4
2018	%0.2	%1.0	%0.3
2019	%0.2	%1.0	%0.3

المصدر: أدوات وأرقام، سنة 2020، أرقام، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/25، الموقع:

.https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1389996

يتبين من خلال الجدولين أن معدل البطالة سنة 2016 لدى الإماراتيين كان2.9% حيث اخذ في التزايد سنة بعد سنة إلى أن بلغ 4.2% سنة 2019، على عكس معدل البطالة لدى غير الإماراتيين فهو ثابت عند نسبة 0.3% خلال السنوات الثلاث 2016، 2018، 2019 أما سنة 2017 عرف تزايدا طفيفا حيث بلغ 0.4%.

الفرع الثاني: واقع العمالة في الجزائر

ارتفع إجمالي القوة العاملة (السكان الناشطون) إلى أكثر من 12 مليون نسمة سنة 2018، مقارنة بسنة 2010، والجدول التالي يبين تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط.

الجدول رقم: (16) تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال 2010-2018

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السكان	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200
القوة العاملة	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463
معدل النشاط %	30,05	29,04	30,47	31,24	29,86	29,86	29,84	29,85	29,49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: زكريا جرفي، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل فيا لجزائر**، اطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2020/2019، ص25.

من خلال الجدول نلاحظ تطور القوة العاملة في الجزائر تدريجيا من سنة 2010 حيث كانت 10812 ألف نسمة، لتبلغ 12463 ألف نسمة سنة 2018، أما معدل النشاط فهو تقريبا في حدود 30%، أي أن ثلث سكان الجزائر تقريبا يمكنهم القيام بالعمل.

1. توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية:

إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الاقتصادية، لكن العمالة في القطاع ألفلاحي من المعطيات غير المحصورة في الجزائر لأننا لا نستطيع بصورة كافية عد الأشخاص المعنيين بالنشاط الفلاحي، لذا من الممكن إعطاء فكرة شاملة حول تطور العمالة في القطاع الفلاحي، والمعنيون ب الأمر هنا كل من يمارس الشغل الفلاحي بصفة أساسية ولن يؤخذ بعين الاعتبار كل الذين يمارسون نشاطا زراعيا بصفة ثانوية، أي الذين سجلوا أنفسهم كعمال، موظفون وبناؤون وتجار، والجدول التالي يبين لنا توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم: (17) تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: ألف عامل

السنوات	العمالة المشتغلة	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
2010	9735	1136	11,67	1337	13,73	1886	19,37	5377	55,23
2011	9599	1034	10,77	1367	14,24	1595	16,62	5603	58,37
2012	10170	912	8,97	1335	13,13	1663	16,35	6260	61,55
2013	10788	1141	10,58	1107	10,26	1791	16,60	6449	59,78
2014	10239	899	8,78	1290	12,60	1826	17,83	6224	60,79
2015	10594	917	8,66	1377	13,00	1776	16,76	6524	61,58
2016	10845	865	7,98	1465	13,51	1895	17,47	6620	61,04
2017	10858	1102	10,15	1493	13,75	1847	17,01	6417	59,10
2018	11011	1067	9,69	1434	13,02	1774	16,11	6726	61,08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىمعطيات: الديوان الوطني للإحصائيات، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/27، الموقع على https://www.ons.dz/.

الشكل رقم: (21) تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2018

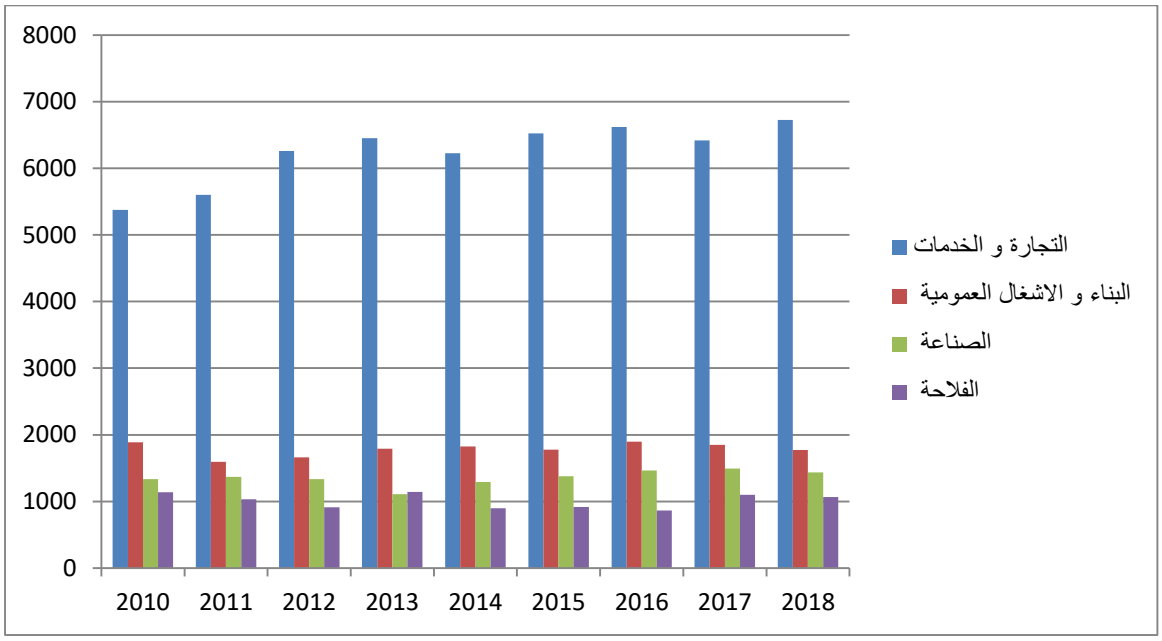

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أهم قطاع موفر لمناصب الشغل هو قطاع التجارة والخدمات والذي تجاوزت فيه نسبة التشغيل 60% سنة 2018، ويلاحظ الانخفاض الكبير في معدلات التشغيل بالقطاع الفلاحي إلى ما دون 10% خلال الفترة 2012-2016، ليرتفع من جديد سنة 2017 مسجلا 10.15%.

كما انخفض تطور معدل التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى 16.11% سنة 2018، بعدما كان 19.37% سنة 2010، بينما معدلات التشغيل في قطاع الصناعة كانت تقدر حوالي 13% خلال الفترة المدروسة، على عكس معدلات التشغيل لقطاع التجارة والخدمات التي كانت في تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2010 ب 55,23 % لتبلغ 61.08 % سنة 2018.

2. توزيع العمالة المشتغلة حسب الجنس خلال الفترة 2010-2018

يعتبر معدل التشغيل لدى النساء منخفض مقارنة بما هو عليه الحال عند الرجال، لكن في السنوات الأخيرة بدأ معدل التشغيل لدى الفئة النسوية يتطور عاما بعد عام.

الجدول رقم: (18) تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2010-2018

السنوات	العمالة المشتغلة -ألف عامل-	ذكور		إناث	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
2010	9735	8262	84.87	1473	15.13
2011	9599	8038	83.74	1561	16.26
2012	10170	9281	91.26	889	8.74
2013	10788	8883	82.34	1905	17.66
2014	10239	8516	83.17	1723	16.83
2015	10594	8660	81.74	1934	18.26
2016	10845	8933	82.37	1912	17.63
2017	10858	8893	81.90	1965	18.10
2018	11011	9050	81.39	1961	18.73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: الديوان الوطني للإحصائيات، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/27، الموقع https://www.ons.dz/.

الشكل رقم: (22) تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2010-2018

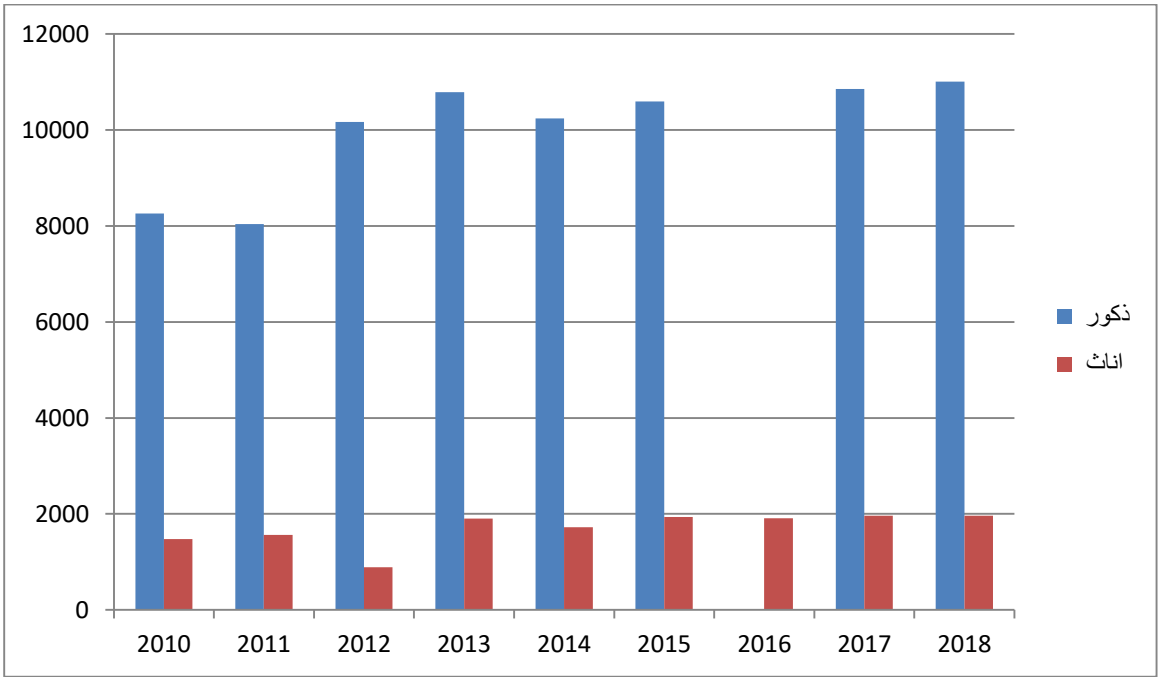

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور معدل التشغيل لدى فئة النساء منذ سنة 2010 حيث قدر ب 15.13%، ثم انخفض بشكل كبير سنة 2012 ليصل إلى 8.74 %، ثم اخذ في الارتفاع ليبلغ 18,73% سنة 2018. في مقابل تراجعه لدى الرجال إلى 81.39% في نفس السنة بعدما كان يبلغ 91,26 % سنة 2012.

ويرجع هذا لتزايد إقبال المرأة على عالم الشغل، وقبولها بالتوظيف الشبه الدائم ضمن برامج الإدماج المهني ويعتبر قطاع الخدمات الأكثر جذبا للنساء أين تشتغل فيه 1478 ألف امرأة سنة 2018 (منها 886 ألف ضمن قطاع الصحة) يليه قطاع الصناعات التحويلية الذي تشتغل فيه 362 ألف امرأة، وتوجه الرجال إلى سوق العمل غير الرسمي الأكثر دخلا.

3. البطالة في الجزائر:

فيما يخص الجزائر، بلغت فئة البطالين على المستوى الوطني، خلال سبتمبر 2016 حجما يقدر ب1.272.000 شخصا بمعدل بطالة يقدر ب 10.5%بزيادة قدرها 0.6 مقارنة بشهر أفريل من نفس السنة ويعزى ذلك إلى ارتفاع البطالة لدى النساء من 16.5% إلى 20% خلال نفس الفترة.

ومن أبرز الخصائص المتعلقة بهذا المؤشر ما بين أفريل وسبتمبر 2016، يمكن ذكر مايلي:

- انخفاض معدلات البطالة لدى الأشخاص دون مؤهلات من 08.3% إلى 07.7 % مقابل ارتفاعها لدى حاملي الشهادات الجامعية من 13.2% إلى 17.7%.
- توزيع البطالين بحسب المؤهل العلمي جاء كالآتي: البطالون من دون أي مؤهل أو شهادة علمية شكلوا 44.9% من مجموع البطالين، يليهم حاملي شهادات التكوين المهني 27% وأخيرا حاملي الشهادات الجامعية الذين مثلوا 28.2% من مجموع البطالين.

ويمكننا القول إن بقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة في الجزائر خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية يرجع إلى جملة من العوامل، نذكر من بينها:

- ضعف أداء الاقتصاد الجزائري لارتباطه بعائدات المحروقات التي تمر بانخفاض حاد للأسعار في السنوات الأخيرة وعدم تنوعه.
- ضعف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل كافية أمام تراجع قدرة القطاع العمومي في ذات المجال بالإضافة إلى عدم توافق مخرجات المؤسسات التكوينية مع متطلبات سوق العمل (جلال، 2017، صفحة 292).

الفرع الثالث: واقع العمالة في مصر

تعبر مشكلة العمالة في مصر عن الواقع الاقتصادي المصري كدولة نامية كما أن المشكلة من حيث مردوداتها الاجتماعية السلبية تشكل أعباء ثقيلة على المجتمع وعلى الدولة على حد سواء. يبين الشكل الموالي معدل العمالة في مصر خلال الفترة 2014-2018:

الشكل رقم: (23) معدل العمالة في مصر خلال الفترة 2014-2018

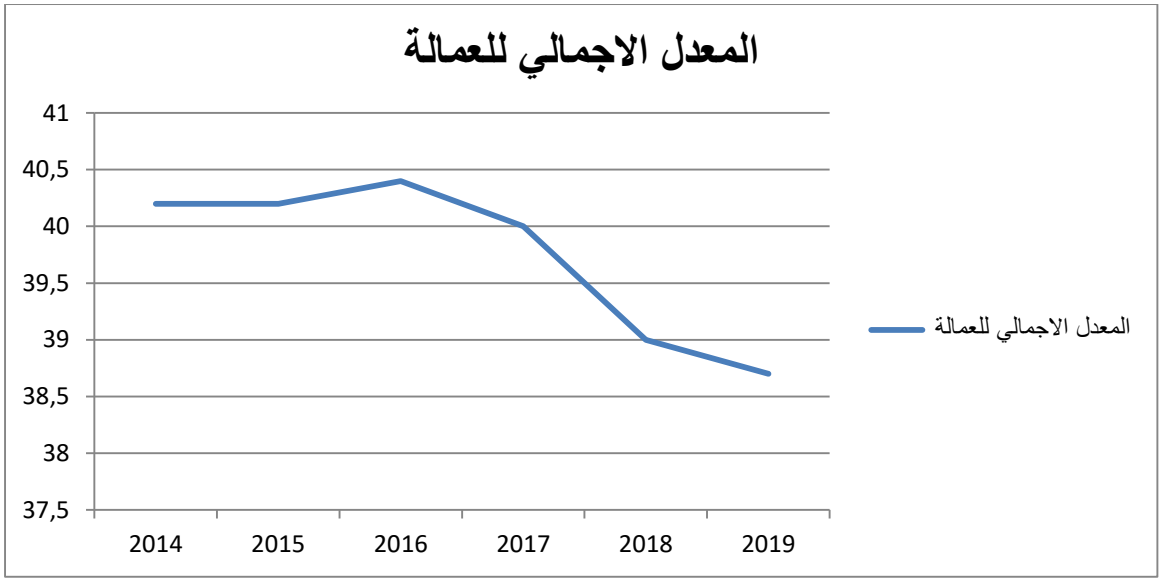

المصدر: منظمة العمل الدولية، **تعزيز التغيير للمستقبل**، القاهرة، سنة 2019.

يوضح الشكل السابق تطور معدل العمالة في مصر حيث قدر ب 40.2 سنة 2014 و2015 ثم ارتفع بمعدل 0.2 سنة 2016، ثم اخذ في الانخفاض ليقدر ب 40 سنة 2017، 39 سنة 2018، و38.7 سنة 2019.

كما تشكل العمالة الغير منتظمة ما بين 60% إلى 80% من إجمالي القوى العاملة في مصر، وتعمل في جميع القطاعات بدايةً من قطاع المقاولات ومروراً بقطاع النقل البري والباعة الجائلين والمناجم والمحاجر والزراعة وانتهاءً بالعاملين بالقطاع غير المنظم (الوحدات التي تستخدم 10 عمال فأقل).

يوضح الشكل التالي معدل العمالة الغير منتظمة في مصر:

الشكل رقم: (24) معدل العمالة الغير منتظمة في مصر

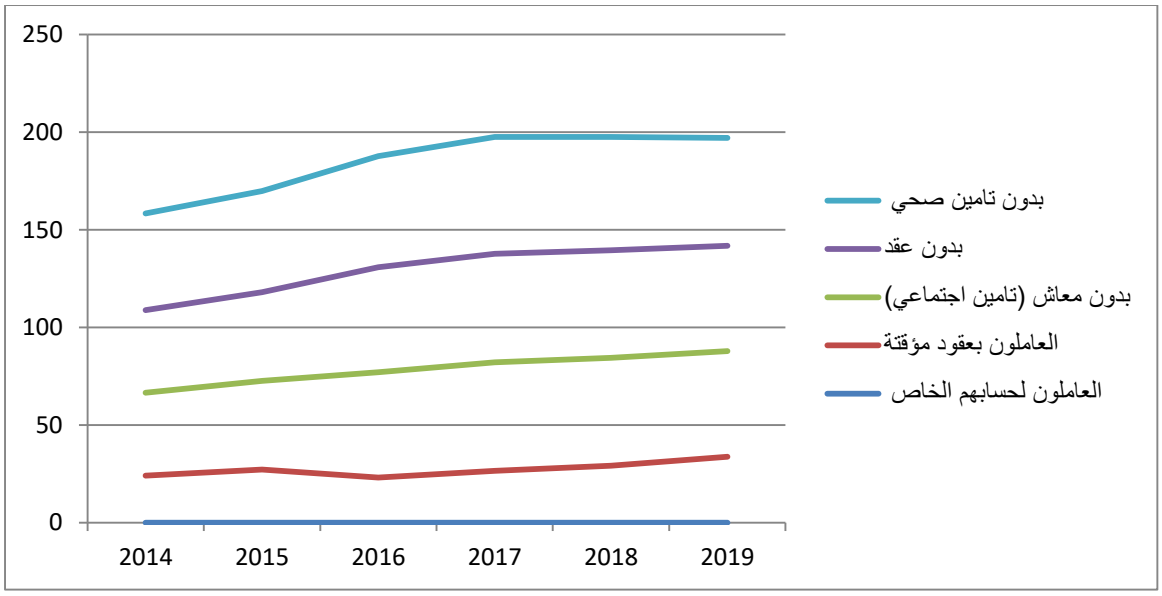

المصدر: منظمة العمل الدولية، مرجع سابق.

المقصود بالعمالة الغير منتظمة هي تلك الفئة من الصناع أو التجار أو العمال أو المزارعين التي تعمل خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة ويتمثل معظمها في:

- الأغلبية العظمى لعمال البناء ممن نراهم يعملون على سبيل المثال في التجمعات السكانية الجديدة (كالتجمع الخامس ومدينة السادس من أكتوبر).
- بائعي الذرة والحلبسة والقهوجية وغيرهم.
- بائعي الأحذية والملابس ولعب الأطفال وغيرها من المنتجات ممن نراهم يفترشون أراضي ميادين العتبة والسيدة زينب والسيدة عائشة ورمسيس وغيرها.
- حارسوا العقارات (البوابين) الغير مؤمن عليهم والذين لا يتمتعون بعقد عمل رسمي يضمن حقوقهم.
- المزارعين باليومية الذين يساعدون في شق الترع أو جمع المحصول مقابل أجر يومي بسيط.

كما يتميز قطاع العمالة الغير منتظمة ب:

- عدم تسجيل العمل في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها (من سجل تجارى، وسجل صناعي، وتصاريح عمل، وتأمينات اجتماعية، وتنظيمات نقابية، وعدم وجود عقد عمل مكتوب ومسجل).
- طبيعة العمل الفردية حيث أن 92% من منشآت القطاع غير الرسمي في مصر تعتبر مشروعات فردية.
- صغر حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي قياسا بعدد العاملين بأجر أو بدون أجر أو بصفة دائمة أو مؤقتة.
- محدودية رأس المال حيث تعتبر مشروعات القطاع غير الرسمي "أفقر" من تلك الرسمية من ناحية رأس المال المستخدم، علاوة على صعوبة حصولها على تمويل من القنوات الرسمية للتمويل وبذلك فقدرتها على التوسع والتنوع محدودة للغاية.
- اعتماد النسبة الأكبر من منشآت القطاع غير الرسمي على التشغيل اليدوي مع عدم الاحتياج إلى معدات أو أدوات معقدة أو مكلفة (قطاع العمل الغير رسمي ، 2022).

كما تراجعت نسبة القوى العاملة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية على مدار الأعوام العشرة الماضية، لتبلغ حوالي ربْع نسبة إجمالي القوى العاملة بدأ هذا الاتجاه في أواخر تسعينيات القرن العشرين، عندما كانت القوى العاملة في القطاع العام تساوي تقريباً ثلث إجمالي القوى العاملة.

قد يؤمل أن يتمّ التعويض عن تراجع الطلب من القطاع العام من خلال توسيع نطاق الفرص في القطاع الخاص الرسميّ. على الرغم من ذلك، شَهِدَ القطاع الخاص الرسميّ في جمهورية مصر العربيّة نمواً منخفضاً على عكس القطاع الغير رسمي الذي سجل قدرا اكبرا من النمو كما وضحناه في الشكل السابق.

يمثل الجدول التالي الاتجاهات في نسبة القوى العاملة في القطاعين العام والخاص في جمهورية مصر العربية:

الشكل رقم: (25) الاتجاهات في نسبة القوى العاملة في القطاعين العام والخاص في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2005-2014

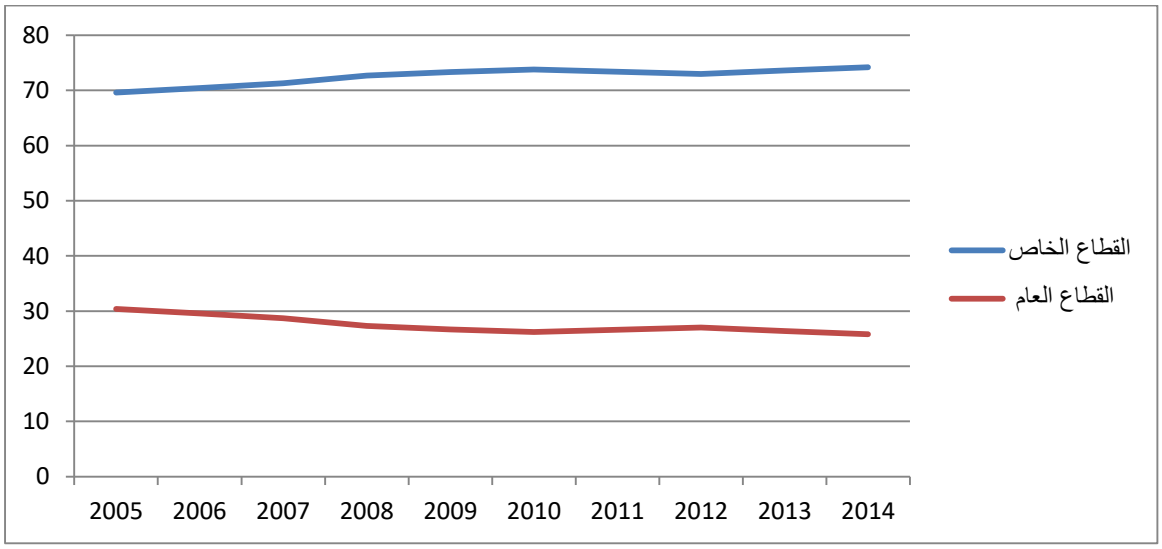

المصدر: مؤسسة RAND، **معوقات العمل التي تواجه النساء في جمهورية مصر العربية**، القاهرة، سنة 2020.

نلاحظ من خلال الجدول التزايد التدريجي للقوى العاملة في القطاع الخاص حيث قدر ب 69.6 % سنة 2005 ليصل إلى 74.2% سنة 2014، على عكس القوى العاملة في القطاع العام التي تنخفض عام بعد عام حيث كانت تقدر ب 30.4 % سنة 2005، ثم أخذت في الانخفاض التدريجي لتصل 25.8 % سنة 2014.

البطالة في مصر:

تُعتبر مشكلة البطالة أحد الجوانب الرئيسية لعدم اكتمال العملية الانتقالية في مصر، يستمر معدل البطالة في الارتفاع لتطال آثاره السلبية أكثر فأكثر الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً.

كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (26) نسبة البطالة السنوية في مصر خلال الفترة 2008-2020

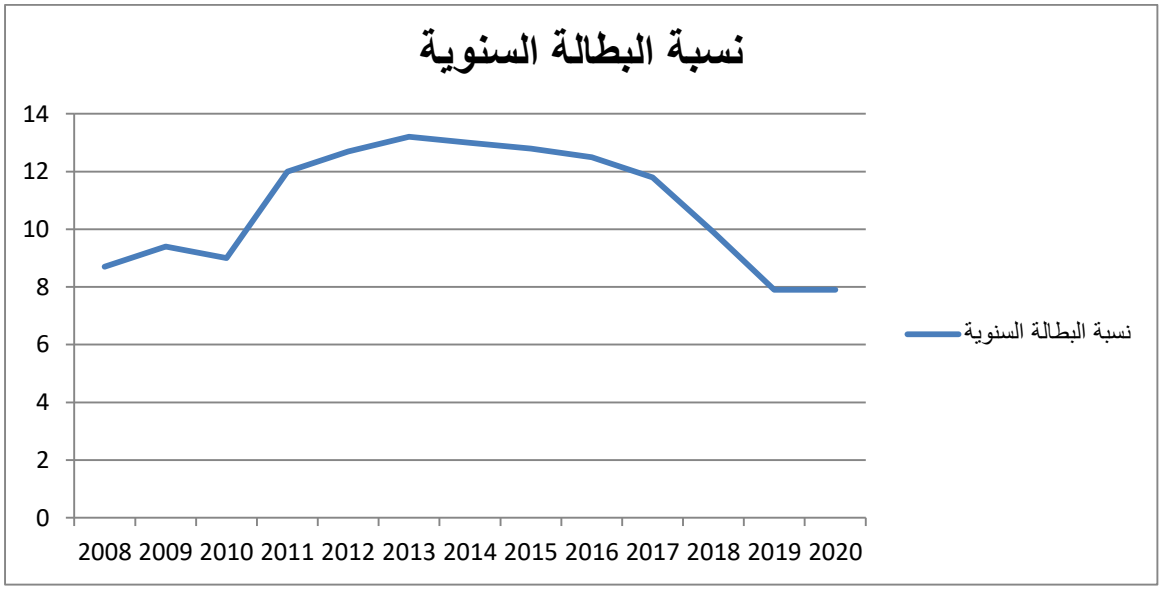

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء المصري، **معدل البطالة السنوي**، مصر، سنة 2020.

يوضح الجدول ارتفاع معدلات البطالة لجمهورية مصر ابتداء من سنة 2013 حيث بلغ 13.2%، ثم اخذ في الانخفاض التدريجي ابتداء من سنة 2014 ليصل إلى 13%، كما استمر في الانخفاض ليبلغ أقصى نسبة تقدر ب 7.9% سنة 2019 و2020.

كما ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد المصري كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك.

- زيادة معدل النمو السكاني.
- تضخم عدد الخريجين الذين يضخوا إلى سوق العمل سنوياً.
- عدم التزام الحكومة بتقديم التأمين ضد البطالة وذلك لعمال القطاع الخاص.
- التقلص المستمر لدور الحكومة والقطاع العام في خلق فرص عمل جديدة وتحميل تلك المسئولية للقطاع الخاص.
- الانخفاض المستمر في الطلب على العمالة كنتيجة للتحديثات التكنولوجية.
- ضعف القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- بطء النمو الاقتصادي.
- انخفاض الطلب الداخلي كنتيجة للركود الاقتصادي العام.
- تواضع معدلات زيادة إنتاجية العمل (البطالة ، 2022).

المطلب الثالث: واقع الاستثمارات

نقوم في هذا المبحث بدراسة واقع الاستثمارات المحلية لكل من الإمارات، الجزائر ومصر.

الفرع الأول: واقع الاستثمارات في الإمارات

أتاح تحسن الإيرادات النفطية بالعام 2018 عن مستواها بالعام 2017 من جراء ارتفاع أسعار النفط بنسبة نحو 33.0% ، و كذا تزايد الإيرادات الضريبية و الاحتياطات و الفوائض المالية و مشاركة القطاع الخاص إلى جانب الحكومة في تنفيذ المشروعات، الموارد المالية اللازمة لضخ الاستثمارات المعززة للنمو و تحقيق التنمية المستدامة و تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل و التحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية قائم على البحوث و الإبداع و الابتكارات، تفعيلا لرؤية الإمارات 2021 و مئوية 2071 و إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة و تبني تكنولوجياتها لتأهيل الدولة لعصر ما بعد النفط ، و تركزت تلك الاستثمارات على استكمال ما تم الشروع في تنفيذه من المشروعات الإستراتيجية و مشروعات البنية التحتية و على رأسها الإنشاءات الخاصة بمشروعات الحدث العالمي اكسبو 2020، و خطوط المترو و السكك الحديدية الخفيفة و توسعة مطار أبو ظبي، و مشروع توسيع مطار آل مكتوم الدولي، و المراحل الأخرى من مشروع السكك الحديدية الاتحادية لشركة الاتحاد للقطارات، و تنفيذ المشروعات الاستثمارية بكافة القطاعات الاقتصادية و خاصة ذات القيمة المضافة العالية التي من شأنها حفز النمو و تحقيق التنمية المستدامة و زيادة مستويات التنويع الاقتصادي و دعم التنمية البشرية مثل: الطاقة و خاصة الطاقة الجديدة و المتجددة و النووية، و الصناعة و أهمها البتروكيماويات و الألومنيوم و الصناعات العسكرية و الغذائية و الدوائية و الطيران و الفضاء و الروبوتات و الذكاء الاصطناعي و المركبات الذاتية الحركة و التكنولوجيا الحيوية، و السياحة و الفنادق، و التجارة، و التعليم و الصحة و البنية التحتية المادية و الإلكترونية و اللوجيستية و الخدمات المالية و النقل و الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ...(المتحدة-، 2019).

يبين الجدول التالي هيكل الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2017 و 2018:

الجدول رقم: (19) هيكل الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2017 و2018

الوحدة: مليار درهم

البيان	القيمة (2017)	المساهمة %	القيمة (2018)	المساهمة %
الزراعة والحراجة وصيد الاسماك	1.548	0.5	1.331	0.5
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	43.350	14.5	44.312	15.0
الصناعات التحويلية	31.712	10.6	30.708	10.4
الكهرباء و الغاز و المياه و أنشطة إدارة النفايات	21.499	7.2	19.832	6.7
التشييد و البناء	9.183	3.1	9.029	3.1
تجارة الجملة والتجزئة و إصلاح المركبات ذات المحركات و الدراجات النارية	20.433	6.8	21.458	7.3
النقل و التخزين	32.912	11.0	31.336	10.6
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	5.972	2.0	6.320	2.1
المعلومات والاتصالات	7.862	2.6	7.734	2.6
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	4.468	1.5	3.844	1.3
الأنشطة العقارية	59.240	19.8	56.440	19.1
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3.813	1.3	4.545	1.5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	6.598	2.2	5.891	2.0
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	37.025	12.4	40.638	13.8
التعليم	4.840	1.6	4.087	1.4
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	4.161	1.4	4.173	1.4
الفنون و الترقية و الترويح و أنشطة الخدمات الأخرى	3.953	1.3	3.732	1.3
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل	-	-	-	-
المجموع	298.569	100.0	295.410	100.0

المصدر: وزارة الاقتصاد –الامارات العربية المتحدة–، التقرير الاقتصادي السنوي، ابو ظبي، سنة 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك كانت تقدر بـ 1.548مليار درهم سنة 2017 حيث عرفت انخفاضا سنة 2018 حيث قدرت قيمتها بـ 1.331 مليار درهم، بينما نسبة المساهمة بقيت ثابتة خلال السنتين (0.5%). أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية عرفت قيمتها تزايدا سنة 2018 حيث بلغت 44.312 مليار درهم بالنسبة لسنة 2017 التي كانت تقدر بـ 43.350 مليار درهم كما عرفت نسبة المساهمة كذلك تزايدا قدر بـ (0.5%).

كما عرفت الصناعات التحويلية، الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات، التشييد والبناء انخفاضا طفيفا في القيمة والمساهمة سنة 2018 بالنسبة لسنة 2017، بينما تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية عرفت تزايدا في القيمة يقدر بـ 1.025 مليار درهم وبنسبة مساهمة قدرت بـ (0.5%).

أما بالنسبة للنقل والتخزين، المعلومات والاتصالات، الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، الأنشطة العقارية عرفت انخفاضا في القيمة ونسبة المساهمة سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية تقدر قيمتها بـ 5.972 مليار درهم سنة 2017 بينما سنة 2018 بلغت 6.320 مليار درهم بنسبة مساهمة (2.1%).

أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، التعليم، الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى عرفت كذلك انخفاضا طفيفا سنة 2018 على عكس الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري وأنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية التي تزايدت بنسبة طفيفة سنة 2018 حيث بلغ المجموع الكلي سنة 2017. 298.569 مليار درهم أما سنة 2018 قدر بـ 295.410 مليار درهم.

الاستثمار الأجنبي:

يعد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة من بين أكثر الاقتصاديات تنافسية على المستوى العالمي، حيث حقق معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الماضية، مكنته من تبوء المراتب الأولى في العديد من مؤشرات الأداء العالمية، وأهم ما يميز اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ما يلي:

- موقع استراتيجي: تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وإفريقيا، وأمريكا الشمالية. كما تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعدها على الاتصال مع مختلف دول العالم.
- احتياطيات مالية قوية: تحتفظ دولة الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة، تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل ا للازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازناتها العامة دون تعثرات مالية. ونقلا عن تقرير ورد في الخليج تايمز، يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة نمو إجمالي الصناديق الاحتياطية الرسمية لدولة الإمارات من 76.8 مليار دولار في 2015، ليصل إلى 118.4 مليار دولار عام 2020، كما سينمو فائض الحساب الجاري من 17.6 مليار دولار عام 2015 إلى 33.4 مليار دولار بحلول 2020.
- صناديق سيادية: وفقا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبو ظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر ب 792 مليار دولار أمريكي.
- بيئة اقتصادية واعدة: وفقا لتقرير الاستثمار العالمي تتبوأ دولة الإمارات مركزا متقدما عالمي كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك لتتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال، مع استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها.

كما تتميز الإمارات بعدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح، أو رأس المال، وبتشريعات ضريبية مواتية. وترتبط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح، ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

- إنفاق حكومي مستمر: يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، والأنفاق، والمباني الاتحادية ومشروع القطار الاتحاد، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبو ظبي ودبي.

- استراتيجيات اقتصادية للتنويع الاقتصادي: تتبنى دولة الإمارات استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، والتي حققت نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل قطاعات: الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والخدمات، والطاقة البديلة.
- مناطق حرة: يوجد في دولة الإمارات العديد م ن المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة، التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية عدة مثل الإعفاء الضريبي للشركات ورسوم الاستيراد والتصدير، وحق تملك كامل للأجنبي دون الحاجة لكفيل مواطن، واستعادة 100 % للأرباح. ويوجد في دولة الإمارات حوالي 45 منطقة حرة. ووفقاً لتقرير في موقع جريدة جلف نيوز الإنجليزية في دولة الإمارات، كان إسهام المناطق الحرة بمعدل 33% من التجارة الغير نفطية لدولة الإمارات عام 2014.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: لا تزال الإمارات العربية المتحدة من بين الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث وصلت سنة 2016 إلى تحقيق المرتبة الثالثة عالميا، والأولى عربيا وإقليميا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المستقطبة(سعود، 2018، الصفحات 52-53).

ويظهر الشكل التالي تطور حجم هذه الاستثمارات خلال الفترة 2007-2016:

الشكل رقم: (27) حجم الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2016

الوحدة: مليون درهم إماراتي

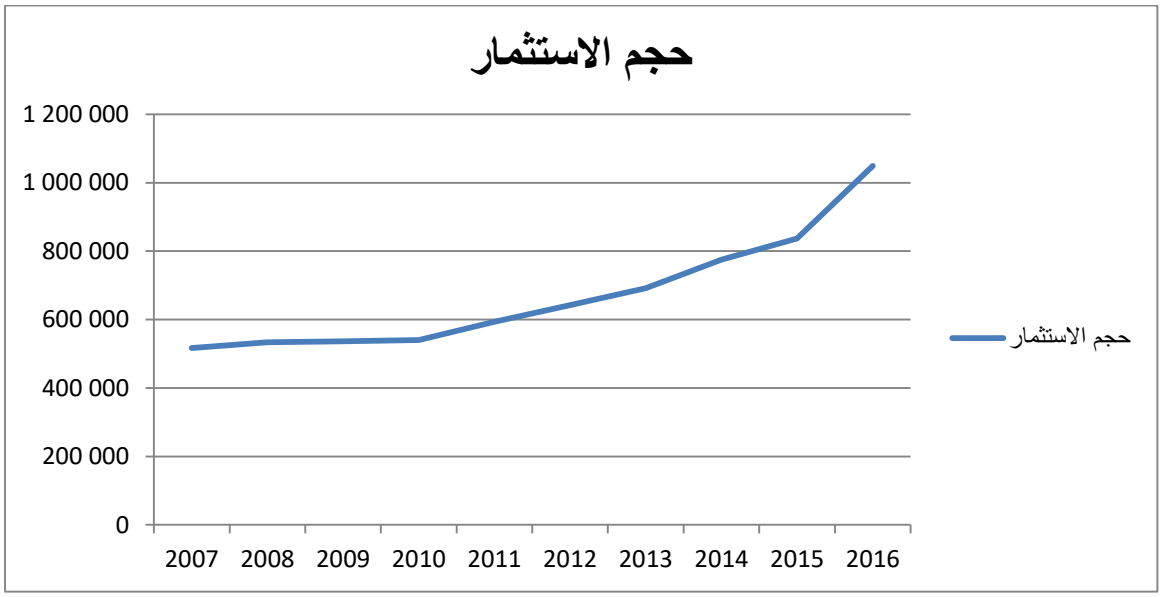

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: وسيلة سعود، الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة – واقع وآفاق-، **مجلة المقار للدراسات الاقتصادية**، المركز الجامعي تندوف، العدد 03، ديسمبر 2018، ص54.

يظهر من خلال الشكل السابق أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة انتقل من 516882.8 مليون درهم إماراتي سنة 2007 إلى 1049364.9 مليون درهم إماراتي سنة 2016، أي بزيادة قدرت ب532482.1مليون درهم إماراتي وهو ما يمثل نسبة تطور فاقت 100 % خلال 10 سنوات، ويسجل أن نسبة الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية كان بطيء بين سنتي 2007 و 2010، حيث لم يتجاوز 4.62% ، في حين أنه لوحظت زيادة كبيرة ومتسارعة انطلاقا من 2010، والتي بلغت إلى غاية 2016 نسبة94%.

كما ينقسم نوع الاستثمار الأجنبي المقام بالإمارات العربية بين المباشر وغير المباشر، مع اختلاف نسبة جذب كل نوع منهما لحجم معين من الاستثمار الأجنبي الإجمالي بالدولة، ويظهر فيما يلي تطور توزيع هذه الاستثمارات حسب نوعها خلال الفترة المحددة للدراسة من 2007 إلى 2016:

الشكل رقم: (28) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات العربية المتحدة حسب النوع خلال الفترة 2007-2016

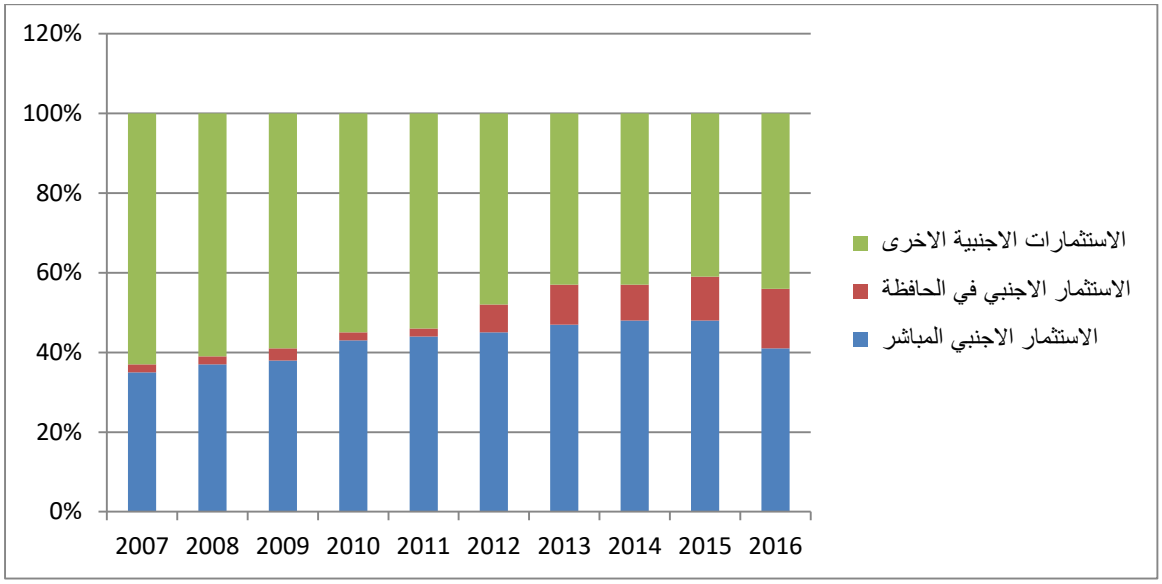

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: وسيلة سعود، مرجع سابق، ص55.

تتوزع الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة وفقا للشكل السابق، بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمار الأجنبي في الحافظة والاستثمارات الأجنبية الأخرى مثل الودائع والائتمان التجاري والقروض، ويوضح الشكل ارتفاع في نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع الاستثمارات الأجنبية في الإمارات، مقابل انخفاض في نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية الأخرى، مع تسجيل ارتفاع نسبة مساهمة استثمارات الحافظة من مجمل الاستثمارات الأجنبية ابتداء من سنة 2012.

وتمثل استثمارات الحافظة بصفة عامة أصغر حصة من مجمل الاستثمارات الأجنبية في الإمارات طيلة فترة الدراسة، إلا أن ما يلاحظ هو ارتفاع محسوس ومهم لهذه النسبة، التي انتقلت من حدود 02 % من 2007 إلى 2011، لتبدأ في الزيادة منذ سنة 2012 التي بلغت نسبة مساهمتها خلالها ما يقارب 09%، لتصل بعد 04 سنوات أي في سنة 2016 إلى حدود 15% وهو ما يبرز تزايد توجه المستثمرين الأجانب نحو الاستثمار في سندات الدين أو سندات الملكية القابلة للتداول، وما عزز ذلك هو تطور السوق المالية والبورصة في دولة الإمارات العربية، مع مؤشرات أمان وثقة مرتفعة ممنوحة من قبل هيئات دولية متخصصة في هذا المجال.

بينما اختلفت نسبة مساهمة باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية من سنة لأخرى، ففي حين كانت الاستثمارات الأجنبية الأخرى، تمثل أكبر نسبة مساهمة حتى سنة 2011، أين تراوحت بين تراوحت بين 50 %-60 % تراجعت هاته النسبة لصالح الاستثمارات الأجنبية المباشرة انطلاقا من سنة 2012. وبالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة تتوزع بصفة رئيسية بين الاستثمارات المباشرة، واستثمارات الودائع والقروض، وذلك بنسبة متقاربة، بين يزداد استقطاب المستثمرين في الحافظة في السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني: واقع الاستثمارات في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر منذ بداية التسعينيات أسلوب دعم وتنمية وترقية الاستثمار المحلي وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ،عن طريق تبنيها جملة من الإصلاحات الهيكلية و المؤسساتية، كما تم إدخال عدة إصلاحات في المجال التشريعي كإصدار قانون النقد والقرض لسنة 1990 و الذي أكد على حرية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقانون ترقية الاستثمار لسنة 1993، الذي تم تعديله سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي وذلك لحل العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري، هذا من جانب وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار المحلي و الأجنبي من خلال منح التسهيلات و المزايا و الحوافز الجذابة التي من شأنها أن تعزز الاستثمار المحلي وتجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب آخر. إلا أن النتائج المحققة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن واعدة والآمال المنتظرة (يحيات و دحماني، 2014، صفحة 64).

ولهذا شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث الموارد المالية الوفيرة المتأتية من عائدات النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها خلال الفترة 2001-2014 وقد تمثلت هذه البرامج في المخططات التالية:

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001-2004):

الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار، كما استفاد من مبلغ إضافي ليصبح 1216 مليار دينا ما يعادل 16 مليار دولار، وذلك بعد إضافة مشاريع جديدة له مع إجراء تقييم للمشاريع المبرمجة سابقا، حيث يتمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، مع دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات،

أضف لذلك التنمية المحلية والبشرية.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005-2009):

حيث قدر بمبلغ 8705 مليار دينار، أي ما يعادل 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامج الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص ظاهرة السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية...الخ

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014):

بقوام مالي إجماله 20412 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد قد قدر بحوالي 155 مليار دولار.

مما سبق يتجلى لنا أن الجزائر انتهجت هذه البرامج لتدارك التأخر الموروث عن الأزمة الاقتصادية المالية، و السياسية التي مرت بها البلاد لاسيما ما يتعلق منها بالنمو الاقتصادي، التشغيل، التنمية الشاملة، تحسين الأجور، زيادة الدخل الوطني، رفع المؤشرات الاقتصادية...الخ، وذلك بالبحث عن دفع عجلة الاستثمار في كل القطاعات الحساسة مع ربط علاقة تكامل بينها(بن مالك و دهان، 2017، الصفحات 142-144).

ولغرض تحليل اتجاهات الاستثمار المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نقوم باستعراض الشكل التالي:

الشكل رقم: (29) البرامج الاستثمارية العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الوحدة: مليار دينار

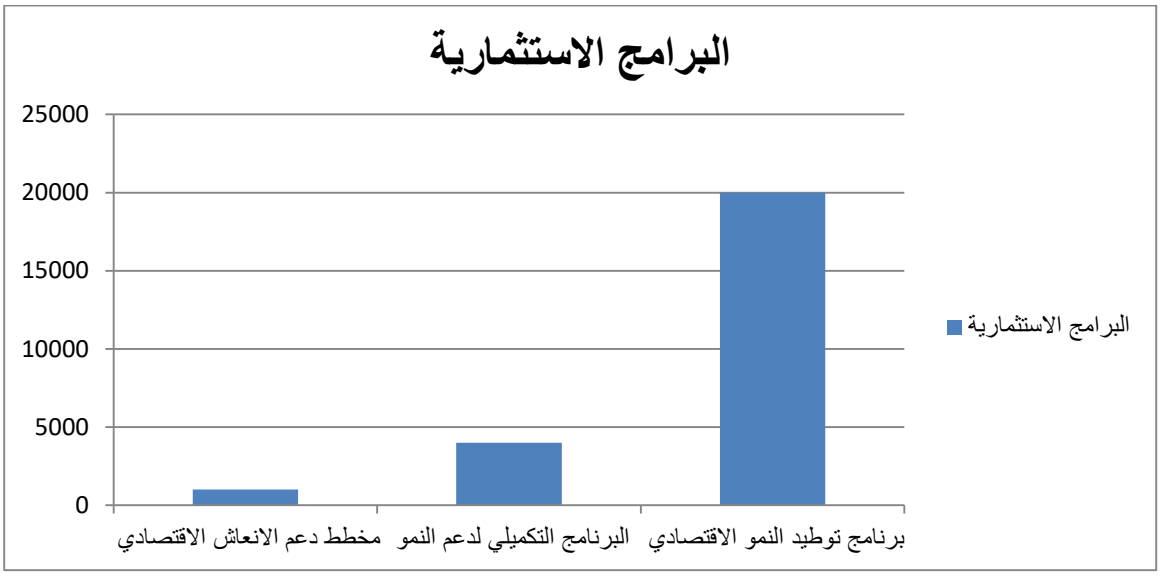

المصدر: عمار بن مالك ومحمد دهان، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، **مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة قسنطينة، العدد 04، جوان 2017، ص144.

نلاحظ من خلال قيم البرامج التنموية الثلاثة، وجود تفاوت كبير بينها، فمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان كمثابة انطلاق لعملية الاستثمار العمومي، بعد ذلك تم تدعيمه ببرنامج تكميلي لدعم النمو، عرف من خلاله الاقتصاد الجزائري قفزة نوعية في معدلات الاستثمار والإنفاق، وبعد الارتفاع المحسوس لأسعار النفط دعمت البرامج الاستثمارية برنامج توطيد النمو الاقتصادي بقيمة كبيرة ساعدت على إكمال البرامج المتخلفة من البرامج السابقة.

كما تكتنز المخططات التنموية وفقا لبرامج الاستثمارية العمومية في الجزائر مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية:**

إن الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية دعم الإنعاش قد بلغ حوالي 500 مليار دولار في نهاية سنة 2014، هذا الأمر طرح العديد من التساؤلات حول نوعية وطبيعة البرامج المنجزة، خاصة وأن هذا الارتفاع أدى إلى تجاوز قدرة الأجهزة المؤسساتية على مختلف المستويات في التحكم، التسيير العقلاني، والإدارة الرشيدة لتلك النفقات، كما أن تلك الحجوم قد فاقت الطاقة الاستيعابية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية.

- **ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة:**

يرجع هذا الأمر إلى محدودية قدرات مكاتب الدراسات من خلال دراسة جدوى المشروع، مع التقدير السيء لتكاليفها الحقيقية، حيث يرجع سبب ذلك إلى ضغوط القيود المتعلقة بإجراءات التفاؤل، مع عدم التقيد بالمدة الزمنية، ما أدى إلى المبالغة في تقدير تكلفتها الحقيقية.

- **ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية:**

ونقصد بها المشاريع المتخلفة والمحدد انجازها ضمن مخطط سابق، ما نتج عنها إعادة تقييم المشاريع بسبب ارتفاع أسعار المدخلات، أو الأخطاء في الدراسات الأولية، أو تمديد أجال الصفقات، فقد بلغت قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط 2001-2004 حوالي 12 مليار دولار، أما المخطط الذي بعده بلغت قيمة التأخر فيه حوالي 130 مليار دولار.

- **تعدد البرامج الاستثمارية العامة:**

إن تعدد البرامج الاستثمارية والإعلان على مشاريع تكميلية جهوية كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، السكن الهش، الاستثمارات الإنتاجية الخاصة بشركة سوناطراك خلال الفترة سابقة الذكر، حتم في بروز صعوبة في تقدير تلك المخصصات مع صعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها، ومعرفة حجم البرامج الجديدة(بن مالك و دهان، 2017، الصفحات 144-145).

كما يبين الجدول الموالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

الجدول رقم: (20) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليون دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التدفق	1108	1065	638	882	1145	1795	1662	2632	2746
السنة	2010	2011	2012	2013	2014				
التدفق	2300	2580	3052	2661	1488				

المصدر: صليحة امير وصليحة حجاب، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2015/2014، ص 105.

الشكل رقم: (30) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014

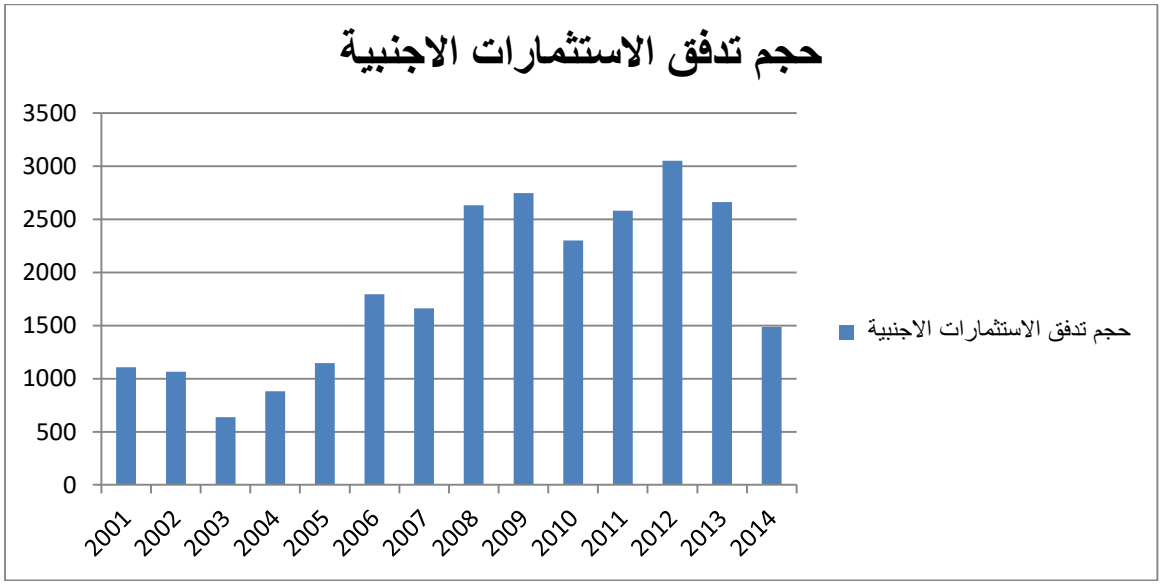

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال إحصائيات الجدول والأعمدة البيانية يمكن القول أن الاتجاه العام لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في تزايد مستمر باستثناء السنوات 2003، 2007، 2010 و 2014، و حصل اكبر تدفق سنة 2012 بمبلغ 3052 مليار دولار. كما تجاوزت التدفقات الواردة المليون دولار سنوات 2001، 2002، 2005

و2006، وتفوق المليونين دولار من سنة 2008 إلى غاية 2011 كذلك سنة 2013، كما فاقت هذه التدفقات الثلاث مليون دولار سنة 2012.

لكن لا يزال الاستثمار في القطاع العمومي مسيطرا في القيمة المضافة على الرغم من تراجعه وتطور القطاع الخاص كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (21) تطور هيكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع

	1974	1984	1994	2004
قطاع عمومي %	58.6	69.5	53.4	52
قطاع خاص %	41.4	40.5	46.6	48
المجموع %	100	100	100	100

المصدر: زغبة طلال، **مناخ الإستثمار في الجزائر: واقع وأفاق**، رسالة ماجيستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة 2011/2007، ص113.

غير أن تطور هيكل الاقتصاد الذي يعكس الانتقال الصعب نحو اقتصاد السوق، يعكس أيضا انعدام تنوعه وتكامله، ويبقى القطاع العمومي هو الغالب في ميدان المحروقات 67.72%، والصناعة خارج المحروقات 62%، وفي هذين القطاعين تصطدم الخوصصة بمبادئ السيادة الوطنية والقطاعات الإستراتيجية.

معوقات الاستثمار في الجزائر:

يتمثل اغلبها فيما يلي:

1. **معوقات الاستثمار بوجه عام:** أن الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي يشترك في مجموعة من المعوقات والتي نجملها فيما يلي:

- **المعوقات البيروقراطية:** كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري، أخرى...
- **متغيرات الفساد الإداري:** وتتمثل في:
- الرشوة، الوساطة و المحسوبية، التعصب، أخرى...
- **المعوقات القانونية:** وتتمثل فيما يلي:

تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغييرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء، الفساد في تطبيق القانون.

- **معوقات مهارية:** وتتمثل في ندرة مهارة العاملين، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية.
- **معوقات التكلفة:** وتتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- **معوقات التسويق:** وتتمثل في معوقات التسويق المحلي، معوقات التسويق الخارجي.
- **معوقات التمويل:** وتتمثل في عدم وجود ضمانات كافية للتمويل، ارتفاع سعر الفائدة والكلف، عدم كفاية السوق المانحة، عدم وجود برامج تمويل متخصصة، عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع.

_ **معوقات الضرائب والرسوم:** وتتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)، الازدواج الضريبي، غموض في القوانين الضريبية... (منصوري، الصفحات 141-142).

الفرع الثالث: واقع الاستثمارات في مصر

يبين الجدول التالي معدل نمو الناتج المحلى وإجمالي الاستثمار المحلى والاستثمار العام والخاص خلال الفترة 2002-2018:

الجدول رقم: (22) معدل نمو الناتج المحلى وإجمالي الاستثمار المحلى والاستثمار العام والخاص خلال الفترة 2002-2018

بيان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمار المحلي	معدل نمو الاستثمار العام	معدل نمو الاستثمار الخاص
الفترة الأولى					
2002/2003	--	0.17	--	--	--
2003/2004	0.17	0.17	0.17	0.23	0.10
2004/2005	0.11	0.19	0.21	0.18	0.25
2005/2006	0.15	0.20	0.20	0.01-	0.43
2006/2007	0.22	0.22	0.34	0.17	0.47
الفترة الثانية					
2007/2008	0.20	0.23	0.28	0.21	0.33
2008/2009	0.16	0.20	0.01-	0.44	0.26-
2009/2010	0.16	0.20	0.18	0.03	0.33
2010/2011	0.14	0.17	0.01-	0.17-	0.12
2011/2012	0.31	0.14	0.07	0.06	0.08
2012/2013	0.12	0.13	0.02-	0.04	0.05-
الفترة الثالثة					
2013/2014	0.15	0.12	0.10	0.15	0.06
2014/2015	0.12	0.13	0.26	0.34	0.20
2015/2016	0.08	0.15	0.17	0.23	0.13
2016/2017	0.27	0.15	0.31	0.34	0.29
2017/2018	0.27	0.10	0.17-	--	--

المصدر: احلام مرسي محمد السنطاوي، العلاقةبينالاستثمارالأجنبيوالاستثمارالمحلىواثرهماعلىالنموالاقتصادي في مصر، **المجلة العربية للادارة**، جامعة المنوفية، العدد03، سبتمبر2021، ص9.

من الجدول يتضح:

الفترة الأولي من 2003/2002 وحتى 2006/2007، حيث حقق الاستثمار المحلي ارتفاع في معدل النمو من 17% عام 2003/2002 حتى 34% عام 2006 / 2007 وقد يرجع ذلك إلي تزايد معدل نمو الاستثمار في القطاع الخاص، في حين تراجع معدل نمو الاستثمار العام بمعدل اقل من تزايد معدل نمو الاستثمار الخاص، وقد يرجع ذلك إلي التوسع في تصفية

شركات القطاع العام، هذا وقد تزايدت نسبة الاستثمار المحلى إلى الناتج بدءً من عام 2005/2004 وهو ما أنعكس في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي.

الفترة الثانية من 2008/2007 حتى 2012/2013 حيث أنخفض معدل نمو الاستثمار المحلى عن بداية الفترة وتذبذب انخفاضا وارتفاعا، ويرجع ذلك إلي التوسع في استمرار سياسة تصفية شركات القطاع العام، وإلى الأزمة المالية العالمية ومن ثم تراجع الاستثمار الخاص، فقد أخذ معدل نمو الاستثمار المحلى قيم سالبة حيث بلغ 1- %عام 2009/2008 ثم أخذ في التزايد بداية من عام 2010/2009، ثم تراجع في العام التالي، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل كل من الاستثمار العام والخاص .

هذا وقد أرتفع معدل نمو استثمارات القطاع العام عن معدل نمو استثمارات القطاع الخاص، مما يعني تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بعد ثورة يناير 2011، ورغم ارتفاع معدل نمو استثمارات القطاع الخاص إلا أنه لم يحقق نفس معدل النمو الذي حققه في بداية فترة الدراسة، وهو ما يشير إلي سلبية مناخ الاستثمار وضعف قدرته علي حفز وجذب الاستثمار الخاص المحلي علي الاستثمار في السوق المحلي، وقد يرجع ذلك إلى تميز هذه الفترة بعدم الاستقرار المحلى والإقليمي والدولي نتيجة للأزمة المالية العالمية وموجة الثورات الإقليمية.

وأخيرًا الفترة من 2014/2013 حتى نهاية فترة الدراسة حيث أخذ معدل نمو الاستثمار المحلى في الارتفاع، نتيجة لتزايد معدل نمو كلاً من الاستثمار العام والخاص، ثم أخذ في الانخفاض نهاية فترة الدراسة.

تدفقات الاستثمار الأجنبي:

يشير تقرير ممارسة الأعمال Doing Business Report الصادر عن مجموعة البنك الدولي، أنه على الرغم من استمرار التحديات التي تواجهها مصر على الصعدان السياسي والاقتصادي، إلا انها حققت تقدماً في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال(حسين علي و الحملاوي، 2022، الصفحات 1094-1095).

حيث يبين الشكل الموالي تطور الاستثمارات الأجنبة المباشرة في مصر خلال الفترة 2009-2019:

الشكل رقم: (31) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة 2009-2019

الوحدة: مليار دولار

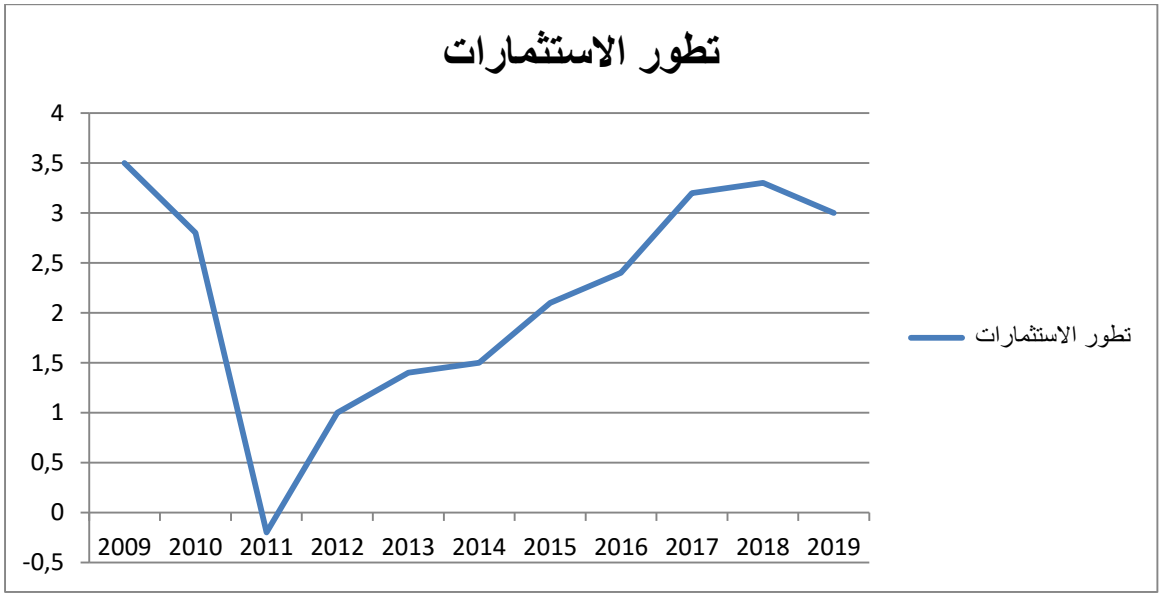

المصدر: يحي حسين علي و فاطمة الحملاوي، المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، جامعة دمياط، العدد01، يناير 2022، ص1096.

يتبين من خلال الشكل أن صافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت عقب 2011 وأخذت اتجاها تصاعديا من 2012 وحتى 2016 بمعدل نمو 20 % في هذه الفترة. ثم أخذت تلك التدفقات في الانخفاض التدريجي من 2016 إلى 2018 بمعدل انخفاض16 %، وذلك بالرغم من قياما لعديد من الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية الجاذبة للاستثمار، ووضع التشريعات التي من شأنها أن تزيد من حجم تلك التدفقات مثل قانون الاستثمار الجديد (رقم 2017/72) الذي أعطى للمستثمر تخفيضات في الضرائب وتسهيلات لعمله. وجاء عام 2019 ليشهد انخفاضا ملحوظاً في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة تراجع 23.5 % عن عام 2018، نتيجة ارتفاع التدفقات للخارج بما يفوق التدفقات للداخل. وبالرغم من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ 2016، إلا أن

انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر جاء تحت وطأة تنامي مخاطر الاقتصاد العالمي، وتصاعد نزعة الحماية التجارية، في الوقت الذي قامت فيه الولايات المتحدة بإعادة صياغة موقفها التجاري مع الصين، مما أدى للحد من تحركات رأس المال، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بنسبة 13 % خلال عام 2018.

وقد اتجهت الحكومة المصرية خلال الفترة الأخيرة إلى أتباع سياسة اقتصادية تهدف إلي جذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة، حيث شرعت العديد من القوانين والإجراءات التي تهيئ البيئة المناسبة لجذب الاستثمار، ويشير تدفق إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر خال الفترة من 2002-2018 أنه لم يتعد 5% من إجمالي قيمة الناتج المحلى الإجمالي في المتوسط، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلي ثلاث فترات:

الفترة الأولي من 2002-2008:

وخلال هذه الفترة لم يتعد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي 1% في بداية الفترة ويرجع ذلك إلي عدم الاستقرار الأمني و السياسي في المنطقة العربية ومصر بسبب حرب الخليج، ثم أخذ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في التزايد بداية من 2004-2005 وأستمر في الارتفاع حتى بلغ أقصى قيمة له عام 2007-2008 حيث بلغ 11% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة الثانية حيث أخذ في الانخفاض بداية من عام 2008-2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وموجة الكساد التي مر بها الاتحاد الأوروبي وأمريكا وكندا واليابان .....وغيرها، كما دعمت أحداث يناير 2011 الاتجاه التراجعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأستمر في الانخفاض حتى بلغ أدنى قيمة له منذ عام 2013-2014 حيث بلغ 3% من إجمالي الناتج المحلي عام 2013-2014

الفترة الثالثة حيث أخذ في الارتفاع منذ عام 2014-2015 مع بداية الاستقرار السياسي في مصر، ولكن لم يرتفع بالمعدل الذي يتناسب مع ما منح من امتيازات وما أتخذ من إجراءات فلم يتعد 7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2016-2017.

الشكل رقم: (32) العلاقة بين الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2009-2019

الوحدة: مليون جنيه

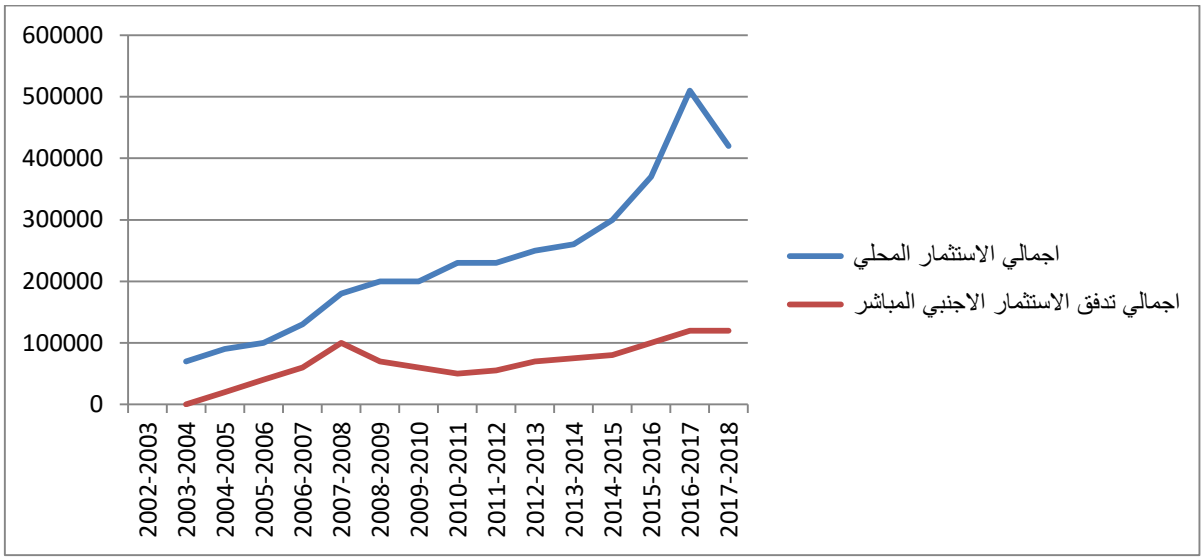

المصدر: احلام مرسي محمد السنطاوي، مرجع سابق، ص13.

بتتبع تطور كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلى يتضح أن الاستثمار المحلى كنسبة من الناتج يفوق بكثير الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج، حيث بلغ الاستثمار المحلى في المتوسط خلال فترة الدراسة 17% من الناتج في حين بلغ الاستثمار الأجنبي في المتوسط 5%

من الناتج رغم ما منح من تيسيرات وما أتخذ من تشريعات لجذب الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثاني:واقع الشركات متعددة الجنسيات في الدول محل الدراسة

تعد الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي الدولي،لما تملكه من امكانيات مادية و بشرية هائلة، و لقد زاد الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسيات للما لها تاثير على تنمية الدول النامية والتي يتم استغلال ثرواتها و التدخل في شؤونها الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، وسنشير في هذا المبحث الى واقع هذه الشركات في كل من الامارات،الجزائر ومصر باعتبارها دول نامية .

المطلب الاول : نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات من الحجم الكلي للاستثمارات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من ملامح النظام العالمي الجديد، نظرا لضخامة حجمها و تنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وهذا ما يدفعنا لدراسة نسبة مساهمتها في حجم استثمارات الدول الثلاث محل الدراسة.

الفرع الاول: نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات من الحجم الكلي للاستثمارات الاماراتية

سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر(شركات متعددة الجنسيات) الواردة الى دولة الامارات في عام 2021 نموا بنسبة 3.9 % مقارنة بعام 2020.

بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الامارات نحو 76 مليار درهم (20.7 مليار دولار امريكي) ,كما ارتفع بذلك الرصيد التراكمي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى دولة الامارات مع نهاية عام 2021 ليصل الى نحو 630 مليار درهم (171.6 مليار دولار) بنمو بلغ 13.7 % مقارنة بعام 2020.

وعلى مدار السنوات العشر الماضية زادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدولة بنسبة 116% فيما حقق الرصيد التراكمي لتلك الاستثمارات خلال الفترة نفسها بنسبة 113% .

اما على صعيد تدفقات الاستثمارات الاماراتية الصادرة الى العالم فقد بلغت خلال عام 2021 نحو 82.6 مليار درهم (22.5 مليار دولار) بنمو سنوي وصل الى 19.1 %كما نمت بنسبة 789 % خلال السنوات العشر الماضية ,ما ادى الى ارتفاع الرصيد التراكمي للاستثمارات الاماراتية المباشرة الصادرة الى العالم لنحو 830.5 مليار درهم (226.3 مليار دولار) بنهاية 2021 وبنمو وصل الى 11.1% مقارنة بنهاية 2020. (البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية، 2022)

الفرع الثاني: نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات من الحجم الكلي للاستثمارات الجزائرية

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 5057 مشروعا بمبلغ اجمالي قدره 17 مليار دولار حسب ما افاد به المدير العام للوكالة .

تتمثل هذه المشاريع و عددها 719 مشروعا نسبة 76 % من القيمة الاجمالية للاستثمارات المسجلة بمبلغ يعادل 1456.2 مليار دج و 51 % من العدد الاجمالي لمناصب الشغل (86004 منصبا)، وهكذا سجلت المشاريع الكبرى نموا ب9% سنة 2017 مقارنة ب2016 فيما يخص العدد (719 مشروعا مقابل 659 مشروعا سنة 2016) والمبلغ (1456.2 مليار دولار مقابل 1295.6 مليار دولار) ومناصب شغل (86004 منصب مقابل 68948 منصب).

وفيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المسجلة في اطار الشراكة بين المتعاملين المحليين و الاجانب كشفت الوكالة الوطنية عن ان هذه الاستثمارات المختلطة بلغت 116 مشروعا سنة 2017 بمبلغ 271 مليار دج (ما يعادل 2 مليار دولار) مع 14525 منصب شغل ، وتمثل هذه المشاريع التي قدمت على الاخص من اوروبا واسيا والدول العربية، 14 % من المبلغ الاجمالي للاستثمارات و 9% من العدد الاجمالي لمناصب الشغل الاجمالية . (الجزائرية، 2017)

الفرع الثالث: نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات من الحجم الكلي للاستثمارات المصرية

اظهرت بيانات البنك المركزي المصري ان صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة حققت ادنى مستوى له في اخر 5 سنوات خلال عام 2021 حيث سجلت خلال العام الماضي نحو 5.1 مليار دولار مقابل 5.9 مليار دولار في عام 2020 بتراجع 12.5%.

وقال المركزي ان ذلك جاء بعد ان شهدت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية ارتفاعا بمقدار 1.2 مليار دولار لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 4.4 مليار دولار خلال النصف الثاني من 2021 و هو ما يعود لاسباب منها:

- ارتفاع صافي التدفقات الواردة بغرض تاسيس شركات جديدة او زيادة رؤوس الاموال بمقدار 775.6 مليون دولار لتسجل نحو 1.4 مليار دولار (منها 160 مليون دولار مبالغ واردة لتاسيس شركات جديدة).
- زيادة حصيلة بيع شركات واصول انتاجية لغير مقيمين بمقدار 308.1 مليون دولار لتسجيل 340.8 مليون دولار .
- ارتفاع صافي التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير مقيمين بمقدار 145.5 مليون دولار لتسجل 409.2 مليون دولار .
- تراجع صافي الارباح المرحلة و فائض الارصدة الدائنة بمعدل طفيف بلغ 1.2% لتصل الى 2.2 مليار دولار .
- سجلت الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للخارج بلغ نحو 1.1 مليار دولار في النصف الثاني من 2021 مقابل صافي تدفق للدخل قدره 158.8 مليون دولار خلال عام 2020، وذلك نتيجة ارتفاع التحويلات الى الخارج لتصل نحو 3.3 مليار دولار مقابل نحو 2.9 مليار دولار ، مع انخفاض اجمالي التدفق للداخل (والذي يمثل استثمارات جديدة لشركات بترول اجنبية) ليقتصر على نحو 2.2 مليار دولار نحو 3 مليارات دولار. (البنك المركزي المصري، 2022)

المطلب الثاني:التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات في الدول محل الدراسة

تنشط الشركات متعددة الجنسيات في العديد من القطاعات في مختلف الدول و في هذا المطلب سوف نتطرق الى التوزيع القطاعي لهذه الشركات في كل من الامارات،الجزائر ومصر للتعرف على ماهي اهم القطاعات التي تتركز فيها الشركات متعددة الجنسيات في كل دولة من هذه الدول.

الفرع الاول: التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات في الامارات

أسهمت القطاعات غير النفطية بشكل رئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت مساهمة الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط والغاز) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 29.1% في عام 2019 لتصبح 27.7% في 2021، وهو ما ينسجم مع سياسات الدولة الاقتصادية في تقليص الاعتماد على اقتصاد النفط، وترسيخ الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، وتعزيز الصناعات الوطنية غير النفطية.

وأسهم تفعيل المبادرات الاقتصادية المبتكرة والمتعلقة بالقطاعات والأنشطة غير النفطية بشكل إيجابي في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة لعام 2021، والذي بلغ بالأسعار الثابتة 1,492,639 درهم، فيما بلغ الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة 1,079,774 درهم محققاً نمواً إيجابياً في كافة القطاعات الحيوية، حيث نمت القيمة المضافة لتجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنسبة 14.1% بالمقارنة مع عام 2020، وبنسبة 8.1% عن عام 2019 .

كما حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً كبيراً بلغ 7.5% عن عام 2020 وبنسبة 10.1% عن عام 2019، مما يثبت نجاح الخطط الإستراتيجية التي انتهجتها حكومة الإمارات لتطوير القطاع الصناعي وتحفيز الصناعة الوطنية.

وأسهمت الأنشطة العقارية كذلك في دعم الاقتصاد الوطني، حيث حققت في عام 2021 نمواً قدره 5.7% بالأسعار الثابتة بالمقارنة مع العام 2020 وبنسبة 8.6% عن عام 2019، كما انضمت أنشطة المالية والتأمين إلى قائمة النمو المطرد، حيث حققت نمواً بلغ 3.7% في عام 2021.

وحقق نشاط الإقامة والخدمات الغذائية الحصة الأكبر من نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث وصلت نسبة نموه في عام 2021 إلى 21.2% محققة بذلك أعلى نسبة نمو يشهدها هذا القطاع المرتبط بالسياحة خلال عام واحد، كما حقق نشاط الصحة والخدمات الاجتماعية في عام 2021 نسبة نمو تجاوزت 13.8% عن عام 2020، ونسبة 25.2% عن عام 2019 ليعلن كذلك عن أكبر نسب نمو يبلغها هذا القطاع الحيوي. (البيان، 2022)

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

توزعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2002-2018 على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (23) التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2002-2018

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	القيمة المحققة (مليون دينار جزائري)	عدد مناصب الشغل المحققة
الزراعة	13	5768	641
البناء	142	82593	23928
الصناعة	558	2050277	81413
الصحة	6	13572	2196
النقل	26	18966	2407
السياحة	19	128234	7956
الخدمات	136	130980	13842
الاتصالات	1	89441	1500
الاجمالي	901	2519831	226471

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الاطلاع عليه: 2022/06/07، الموقع: https://andi.dz.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قطاع الزراعة احتل مركز الصدارة من حيث عدد المشاريع و القيمة المحققة مما يعني انه الوجهة المفضلة للاستثمار الاجنبي حيث بلغ عدد المشاريع فيها 558 مشروع بقيمة محققة قدرت ب2050277 مليون دينار جزائري و وفر تقريبا 81413 فرصة عمل ،ليليه قطاع البناء ب142 مشروع بقيمة 82593 مليون دينار جزائري ، لياتي فيما بعد قطاع الخدمات ب136 مشروع ولكن بقيمة اكبر من قطاع البناء و التي بلغت 89441 مليون دينار جزائري ،وباقي المشاريع

تقاسمها القطاعات الاخرى ، من خلال بيانات الجدول نستنتج ان قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الاولى، وبنسبة جد مرتفعة و ذلك راجع لارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات الاستثمار الاجنبي .

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات في مصر

الجدول رقم: (24) التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى مصر خلال الفترة 2003-2015

نوع القطاع	عدد المشاريع	القيمة المحققة (مليون دولار)	عدد مناصب الشغل المحققة
العقارات	34	39240	51199
الفحم و النفط و الغاز الطبيعي	70	36563	13854
المواد الكيميائية	31	11687	7912
الفنادق و السياحة	43	4851	9084
الطاقة المتجددة	5	4393	982
الغذاء	53	2533	16802
الاتصالات	30	2480	3769
البلاستيك	17	1895	8758
الخدمات المالية	121	1845	4211
التخزين	7	1792	2840
القطاعات الاخرى	329	14000	86346
الاجمالي	550	121278	205757

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،تقرير مناخ الاستثمارفي الدول العربية، ص 171.

نلاحظ من خلال الجدول ان كل من قطاع العقارات وقطاع الغاز الطبيعي والنفط اخذا الحصة الاكبر من الاستثمارات لتحقيقهما قيمة 39240 و36563 مليون دولار على الترتيب اي ما قمته 75803 مليون دولار من اجمالي الاستثمارات الاجنبية الوافدة الى مصر خلال الفنرة 2003-2015، ثم يليهم قطاع المواد الكيميائية بتحقيقه قيمة 11687 مليون دولار ثم قطاع السياحة ب4851 مليون دولار،و قطاع الاتصالات ب2480 مليون دولار ،كما احتل قطاع التخزين المرتبة الاخيرة بتحقيقه ما قمته 1792 مليار دولار من اجمالي قيمة الاستثمارات المحققة.

المطلب الثالث: اهم الشركات المستثمرة في الدول محل الدراسة

الفرع الاول:اهم الشركات المستثمرة في الامارات

الجدول رقم: (25) اهم الشركات المستثمرة في الامارات

اسم الشركة	الجنسية	النوع	عدد الموظفين	الارادات
ارامكس	الاردن	عامة	18000	427 مليون درهم اماراتي
اعمار	الامارات	مساهمة	10000	6778 بليون درهم اماراتي
بنك دبي الاسلامي	الامارات	مساهمة	4233	---
جلفار	الامارات	مساهمة	5000	1.43 مليار درهم اماراتي
طيران الجزيرة	كويت	مساهمة	12000	16.7 مليون دينار كويتي
الامارات للاتصالات	الامارات	مساهمة	11000	51.7 مليار درهم اماراتي
The emirates groupe	الامارات	مساهمة	84153	67.4 مليار درهم اماراتي
LULU	الهند	مساهمة	57000	اكثر من 500 مليون درهم اماراتي
DP World	الامارات	مساهمة	97000	3 مليار درهم اماراتي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: ويكيبيديا، تم الاطلاع عليه: 2022/06/07، الموقع :https://ar.wikipedia.org.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه شركة الاعمار الامارتية احتلت المرتبة الاولى بين الشركات المستثمرة في دولة الامارات و ذلك ب 6778 بليون درهم اماراتي ،و تاتي بعدها من اكبر شركات الطيران the emirate groupe بقيمة 67.4 مليار درهم اماراتي، وفي المرتبة الثالثة شركة الامارات للاتصالات بمساهمة قدرت ب51.7 مليار درهم اماراتي، و بعدها شركة DP WORLD الامارتية ب 3 مليار درهم اماراتي لنجد ان الشركات الاماراتية هي المسيطر الاكبر على الاستثمارات في الدولة ثم تاتي بعدها الشركات الاجنبية كشركة LULU الهندية ب500 مليون درهم اماراتي و طيران الجزيرة الكوتية ب 16.7 مليون درهم اماراتي، وشركة ارماكس الاردنية ب427 مليون درهم اماراتي.

الفرع الثاني: اهم الشركات المستثمرة في الجزائر

الجدول رقم: (26) اهم شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر2017.

الشركة	البلد	القيمة (مليون دولار)
China state construction engineering corporation	الصين	3300
Indarsma	سنغافورة	3151
Groupo artiz construccion seruicios del mediterraner	اسبانيا	2209
Tosyali halding	تركيا	1397
Taypar tekstil	تركيا	900
Emirates international investment company	الامارات	5000
Vietnam Gll and Gas Corporation	الفيتنام	4743
British petroleum	بريطانيا	2384
Orascom Group	مصر	2814
Total Go	فرنسا	3465
Jelmoll holding AG	سويسرا	3539
Repsol SA	اسبانيا	3565

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018،المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات،الكويت، ص61، تقرير الاستثمار في الدول العربية 2015،ص125.

من خلال الجدول يتضح ان شركة الاماراتية (Emirates international investment company)، احتلت المرتبة الاولى بقيمة 5000 مليون دولار ثم تاتي بعدها الشركة الفتنامية (Vietnam Gll and Gas Corporation)، بما قمته 4743 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة جاءت الشركة الاسبانية (Repsol SA) بقيمة 3565 مليون دولار، تليها مباشرة الشركة السويسرية (Jelmoll holding AG) بقيمة 3539 مليون دولار، ثم بعدها باقي الشركات كل من الشركة الصينية (China state construction engineering corporation) بقيمة 3300 مليون دولار ،الشركة المصرية (Orascom Group) بقيمة 2384 مليون دولار، الشركة السنغافورية(Indarsma) بقيمة 3151 مليون دولار ، الشركة الفرنسية (Total Go) بقيمة 3465 مليون دولار ، الشركة التركية (Tosyali halding) بقيمة 1397 مليون دولار، وفي المرتبة الاخيرة الشركة التركية (Taypar tekstil) بقيمة 900 مليون دولار .

الفرع الثالث: اهم الشركات المستثمرة في مصر

وارتفعت عدد الشركات التي شهدت توسعات خلال العام المالي 2017/ 2018 بنسبة 61.6% مقارنة بالعام المالي 2016/ 2017، حيث بلغت عدد الشركات التي شهدت توسعات في العام المالي 2017/ 2018 3478 شركة، وفي هذا الفرع سنتعرف على اهم الشركات المستثمرة في مصر.

الجدول رقم: (27) اهم الشركات المستثمرة في مصر سنة 2018

اسماء الشركات	جنسية الشركة	القيمة المقدمة سنة 2018
القناة للسكر	الامارات	200 مليون دولار
مجموعة الراجحي	السعودية	2 مليار دولار
GLC	لبنان	6 مليون دولار
ارما للزيوت	اليمن	29 مليون دولار
يونيليفر	بريطانيا	100 مليون دولار
شنايدر اليكتريك	فرنسا	21 مليون دولار
ايدسون	ايطاليا	2.8 مليار دولار
اوبر	امريكا	100 مليون دولار
سانمار	الهند	280 مليون دولار

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: الموقع الوفد المصري، تم الاطلاع عليه: 2022/06/08، الموقع:https://alwafd.news.

من خلال الجدول نلاحظ مساهمات الشركات في الاقتصاد المصري حيث نجد شركة ايديسون الايطالية للاستخراجات البترولية بقيمة 2.8 مليار دولار، تليها في المرتبة الثانية مجموعة الراجحي للاستثمارات الزراعية و التنمية العقارية السعودية ب2 مليار دولار ،و في المرتبة الثالثة سانمار الهندية للكيماويات ب 280 مليون، لتاتي في المرتبة الرابعة كل من يونيليفير البريطانية واوبر الامريكية لخدمات النقل ب 100 مليون دولار، وشركة شنايدر اليكتريك الفرنسية لتوزيع الكهرباء ب 21 مليون دولار،و GLC اللبنانية للدهانات ب6 مليون دولار .

المبحث الثالث: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على بعض المؤشرات الاقتصادية للدول (الإمارات، الجزائر، مصر) في الفترة 2010-2019:

يمثل ظهور الشركات متعددة الجنسيات الصورة الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، حيث تحظى بأهمية كبيرة حسب تقارير العديد من المنظمات الدولية، نظرا لأثرها على عمليات نقل أسواق العمل ومنافذ التسويق وحركة رؤوس الأموال والاستثمار...، وانعكاسات هذا الأثر على مستقبل تطور الاقتصاد العالمي. في هذا المبحث، سنقوم بتحليل إثر الشركات المتعددة الجنسيات على المؤشرات الاقتصادية المختارة -التجارة الدولية، العمالة والاستثمار في الدول محل الدراسة (الإمارات، الجزائر ومصر) وهذا خلال الفترة 2010-2019.

المطلب الأول: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية

تمارس الشركات متعددة الجنسيات تأثيرا كبيرا على هيكل التجارة الدولية بما تمتلكه من موارد وقدرات وإمكانيات وتقنيات هائلة من شأنها أن تمنح عددا محدودا من دول العالم ميزة تنافسية في العديد من الصناعات والأنشطة التي تعتمد على عناصر الجودة والتكلفة الإنتاجية والسعر، وهو ما يزيد من حجم التجارة الدولية بين دول العالم.

الفرع الأول: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية للإمارات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الأداة الفعالة في تحسين التجارة الدولية لأي بلد يحسن استغلالها، وخاصة البلدان النامية التي تعمل جاهدة من أجل جلب هذا النوع من الشركات، هذا ما قامت به الإمارات من خلال تطبيق إستراتيجية جديدة تقوم بدعم التجارة الخارجية، واستقطاب الشركات المتعددة الجنسيات ومساعدتها على التوسع حيث استقطبت أكثر من 50 شركة خلال 3 سنوات، كما تعمل على تحسين بيئة الأعمال وجعلها محفزة لنمو أعمال هذه الشركات.

يبين الجدول الموالي تطور الصادرات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم: (28) تطور الصادرات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	حجم الصادرات	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	233.25	0.06	8.8	-0.2
2011	270.72	0.16	7.15	-0.18
2012	317.97	0.17	9.57	0.36
2013	337.35	0.06	9.76	0.001
2014	343.43	0.018	11.07	0.13
2015	361.25	0.052	8.55	-0,22
2016	373.55	0.034	9.60	0,12
2017	364.14	-0.025	10.35	0.078
2018	406.02	0.115	10.39	0.003
2019	394.12	-0.02	17.87	0.71

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، تم الاطلاع عليه 2022/05/18، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home

نلاحظ من الجدول:

تزايد مستمر في اغلب السنوات من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث نلاحظ أن نسبة التغير موجبة في كل السنوات إلا سنة 20102011 و2015 أين سجلت تناقص في تدفق الاستثمارات. إلا أن نسبة نمو الاستثمارات متباينة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2019،وسجلت سنة 2012 أيضا نسبة كبيرة في تدفق الشركات في هذه السنة احتلت الإمارات المرتبة الثالثة في استقبال الاستثمارات في منطقة غرب أسيا. تعود هذه الزيادات المستمرة إلى الدور الكبير للاستثمار الذي يقوده القطاع الخاص، كذلك الدور الحكومي الداعم و المشجع للقطاع الخاص من خلال العديد من التحفيزات التي أطلقتها الحكومة الإماراتية بتوفيرها البيئة الاستثمارية الجاذبة والمقومات المادية والبشرية والتي تجعل منها نقطة جذب مدعومة بموقع جغرافي مميز وبنية تحتية لوجستية متقدمة، في حين تعود الانخفاض من حجم التدفقات في سنتي 2011 و2015 تزامن مع الربيع العربي الذي سبب في هجرة العديد من الشركات وكذا اجتناب الشركات الأجنبية في الاستثمار في المنطقة لعدم توفر الاستقرار السياسي. وسنة 2015 يرجع إلى انخفاض أسعار النفط باعتباره من أهم القطاعات الجاذبة للشركات المتعددة الجنسيات.

أما بالنسبة لصادرات الإمارات عرفت كذلك تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ نسب تغير موجبة في كل السنوات باستثناء سنتي 2017 و2019، وترجع الزيادات في الصادرات لسياسة تنمية الصادرات الغير نفطية التي تهدف إليها الإمارات، في حين التراجع في الصادرات سنة 2019 يرجع لبداية جائحة كورونا وتقلص في التجارة العالمية.

الشكل رقم: (33) نسبة تغير الصادرات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2019-2010

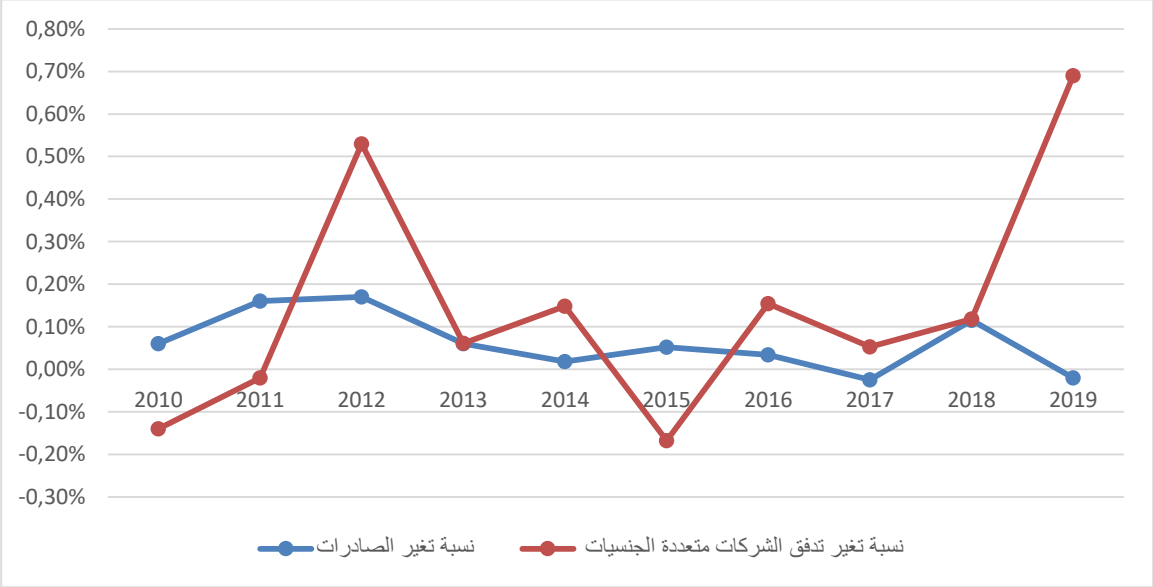

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 28.

نلاحظ من المنحنى أن هناك علاقة طردية بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وحجم الصادرات في الإمارات، حيث أن التغير الموجب في تدفق الشركات المتعددة الجنسيات رافقه تغير ايجابي في حجم الصادرات بمعنى الزيادة في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات خلق زيادة في حجم الصادرات. وتم تسجيل علاقة عكسية في السنوات 2011 وهذا راجع لمخلفات الربيع العربي الذي أدى إلى هجرة الشركات المتعددة الجنسيات، 2015 راجع لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية

والذي أدى إلى تراجع قيمة الصادرات، كذلك سنة 2017 وذلك بسبب سياسة تنمية الصادرات الغير نفطية مما أدى لتراجع قيمة الصادرات، سنة 2019 عرفت كذلك تراجع في قيمة الصادرات بسبب الأزمة العالمية الصحية. حيث يظهر الأثر الايجابي من خلال الزيادة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة، أما الأثر السلبي بين تدفق الشركات متعددة الجنسيات ونمو الصادرات راجع إلى سيطرة المحروقات على الجزء الأكبر للصادرات و لهذا تقوم الدولة في السنوات الأخيرة بانتهاج سياسة تنموية تهدف إلى ترقية الصادرات و تنويعها.

يبين الجدول الموالي ارتباط تغير الواردات الإماراتية بتطور تدفق حجم الشركات المتعددة الجنسيات:

الجدول رقم: (29) تطور الواردات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019 الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الواردات	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	184.19	0.20	8.8	-0.2
2011	219.20	0.19	7.15	-0.18
2012	237.98	0.08	9.57	0.36
2013	257.08	0.08	9.76	0.001
2014	282.44	0.09	11.07	0.13
2015	266.28	-0.05	8.55	-0.22
2016	273.34	0.02	9.60	0.12
2017	281.41	0.02	10.35	0.078
2018	312.19	0.10	10.39	0.003
2019	323.27	0.03	17.87	0.71

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، تم الاطلاع عليه 2022/05/18، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home

نلاحظ من خلال الجدول تزايد مستمر في اغلب السنوات من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث نلاحظ أن نسبة التغير موجبة في كل السنوات إلا سنة 2011 و2015، تزامن مع الربيع العربي وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة للواردات شهدت ارتفاعا طفيفا خلال السنوات الأولى حيث نلاحظ نسب تغير موجبة طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2015 و يرجع ذلك للتحركات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية و أسعار الصرف و ليس انخفاض في عدد السلع المستوردة.

الشكل رقم: (34) نسبة تغير الواردات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019

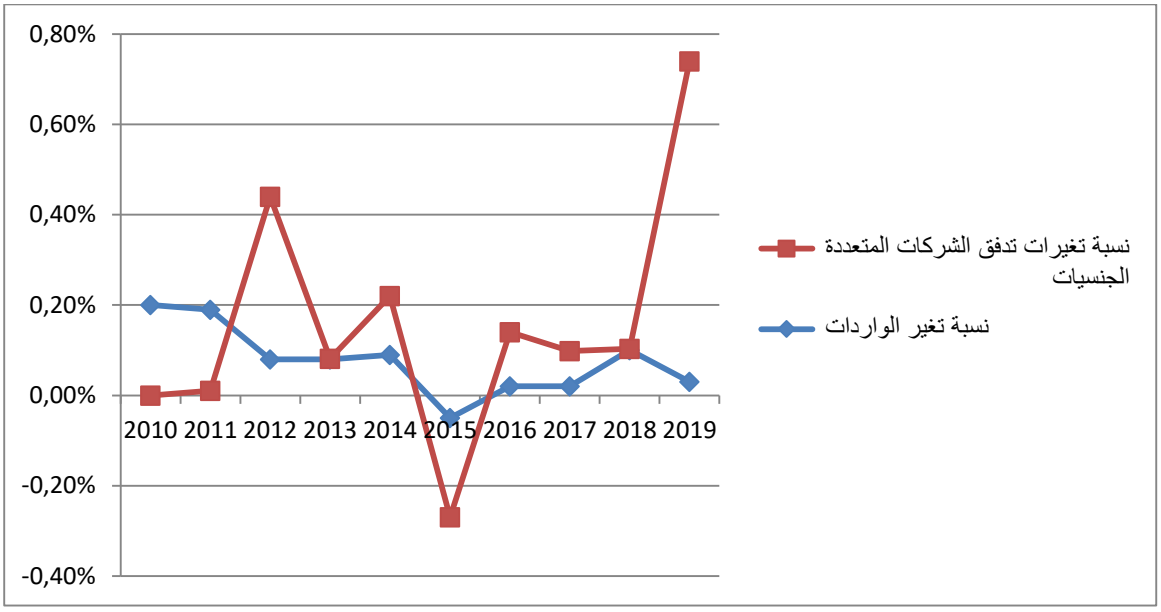

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 29.

نلاحظ من المنحنى أن هناك علاقة غير واضحة بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وحجم الواردات في الإمارات، حيث أن التغير الموجب في تدفق الشركات المتعددة الجنسيات رافقه تغير ايجابي في حجم الواردات، والتغير السالب في تدفق الاستثمارات قابله مرة تغير إيجابي ومرة تغير سلبي في حجم الواردات حيث يظهر الأثر السلبي من خلال الزيادة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة واردات الدولة، وذلك يعود لضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في تنويع اقتصاديات الإمارات خلال فترة الدراسة لان معظم الاستثمارات موجهة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة العقارية، الخدمات المالية والتامين، الصناعات التحويلية. في حين زيادة الواردات الناتج عن زيادة تدفق الاستثمارات يرجع لزيادة استيراد السلع الاستثمارية.

يبين الجدول الموالي تطور الميزان التجاري و استثمار الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم: (30) تطور الميزان التجاري و استثمار الشركات متعددة الجنسيات للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة2010-2019الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	49	0.22	8.8	-0.2
2011	122.52	1.5	7.15	-0.18
2012	141.57	0.15	9.57	0.36
2013	141	-0.004	9.76	0.001
2014	108.9	-0.22	11.07	0.13
2015	76.23	-0.3	8.55	-0,22
2016	68.06	-0.1	9.60	0,12
2017	68.06	00	10.35	0.078
2018	81.68	0.2	10.39	0.003
2019	73.51	-0.1	17.87	0.71

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على اقتصاديات التجارة، سنة 2022، تم الاطلاع عليه 2022/05/22، الموقع: https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/balance-of-trade

نلاحظ من خلال الجدول: تزايد مستمر في اغلب السنوات من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث نلاحظ أن نسبة التغير موجبة في كل السنوات إلا سنة 2011 و2015 أين سجلت تناقص في تدفق الاستثمارات.

أما بالنسبة للميزان التجاري عرف تناوبين التزايد والتناقص خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ نسب تغير موجبة سنوات 2010، 2011، 2012، 2018 وترجع هذه الزيادات في الميزان التجاري لتحقيق الزيادة في فائض إيرادات الاستثمار الأجنبي، بينما عرفت باقي السنوات نسب تغير سالبة أو منعدمة وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية باعتباره أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات.

الشكل رقم: (35) نسبة تغير الميزان التجاري واستثمار الشركات متعددة الجنسيات للإمارات خلال الفترة 2010-2019

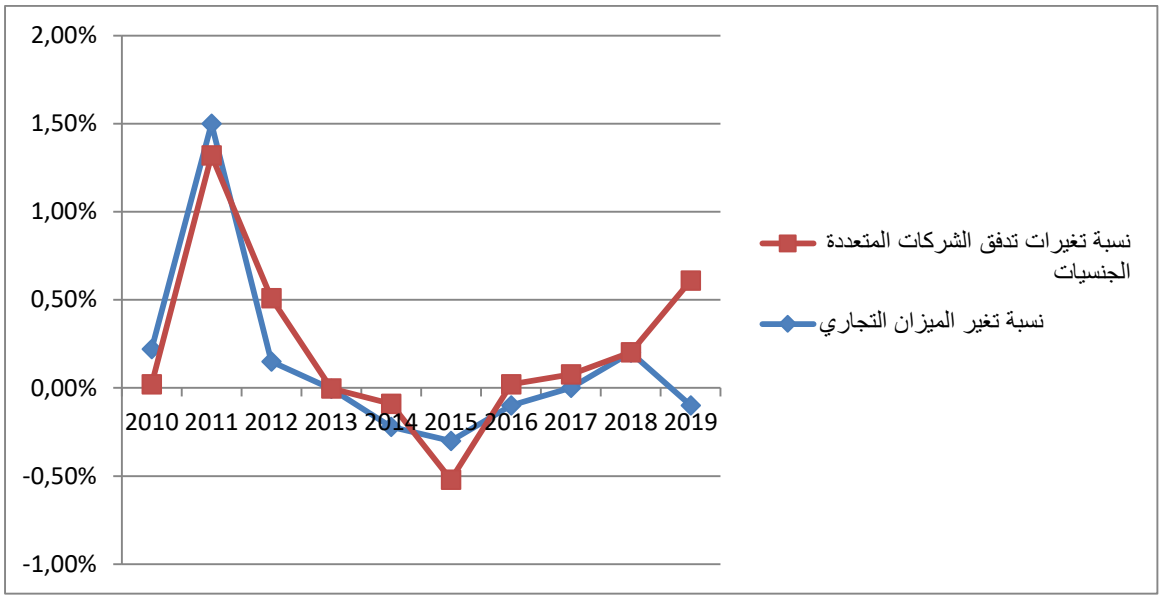

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىمعطيات الجدول رقم30.

نلاحظ من المنحنى انه هناك علاقة غير واضحة بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات والميزان التجاري للإمارات، حيث تم علاقة طردية في السنوات 2012، 2015 و2018 في حين تم تسجيل علاقة عكسية في باقي السنوات قيد الدراسة. حيث يظهر الأثر الايجابي من خلال الزيادة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة فائض الميزان التجاري و يعود ذلك لتحقيق الزيادة في فائض إيرادات الاستثمار الأجنبي، أما الأثر السلبي بين تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات و الميزان التجاري يظهر من خلال انخفاض أسعار النفط و ذلك بسببسيطرة المحروقات على الجزء الأكبر من صادرات الإمارات، كما رافقه تباطؤ النمو في تصدير المواد غير الهيدروكربونية بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. من هذا التحليل نستنتج ان الشركات متعددة الجنسيات اثرها ضعيف على الميزان التجاري حيث ان هناك عوامل أخرى تسبب الزيادة والنقصان في الميزان التجاري الإماراتي.

الفرع الثاني: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية للجزائر

عملت الجزائر بكل ما تملك من مجهودات لجلب أكبر قدر ممكن من الشركات المتعددة الجنسيات، و ذلك بهدف الرفع من صادراتها، و على إثر ذلك قامت الجزائر بتشجيع التصدير، والعمل على تحسين جودة المنتوج الجزائري وجعله يتطابق مع مواصفات المنتجات الدولية وتحقيق القدرة التنافسية له في الأسواق العالمية. حيث يبين الجدول الموالي تطور الصادرات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم: (31) تطور الصادرات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الصادرات	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	43.40	-0.41	2.30	-0.16
2011	42.09	-0.03	2.57	0.11
2012	40.50	-0.03	1.50	-0.41
2013	38.19	-0.05	1.69	0.12
2014	38.27	0.002	1.50	-0.11
2015	38.46	0.005	-0.2	-1.13
2016	41.15	0.06	1.64	-9.2
2017	38.64	-0.06	1.23	-0.25
2018	37.21	-0.037	1.47	0.19
2019	34.94	-0.05	1.38	-0.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/20، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: انخفاض مستمر في اغلب السنوات من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث نلاحظ أن نسبة التغير سالبة في كل السنوات و السبب يرجع للإجراءات الصارمة التي اتخذتها الجزائر في هذا المجال،حيث سجلت أدنى نسبة تغير لها سنة 2015 بسبب تفاقم العراقيل التي حالت دون تشجيع تدفق الشركات المتعددة الجنسيات إلى الجزائر كالبيروقراطية، تنامي السوق الموازي، عدم استقرار التشريعات الاقتصادية، فضلا عن المخاوف التي خلفتها فرض قاعدة 49/51، كما سجلت أقصى نسبة تغير موجبة سنة 2018 و يعود للأحكام الجديدة المقترحة في إطار قانون المحروقات الجديد الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، كما ساهم قطاع السيارات في الارتفاع المسجل سنة 2018، و ذلك بسبب الدخول في خدمة تركيب السيارات.

أما بالنسبة لصادرات الجزائر عرفت قيما مرتفعة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة مقارنة بالسنوات الأخرى و يعود ذلك لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة 80.15 و 112.9 و 109.5 و 105.9 دولار خلال السنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2013 و 2014 على التوالي، كما نلاحظ اكبر نسب تغير موجبة سنة 2016 راجع لإصدار القانون رقم 16-09 بترقية الاستثمار المؤرخ في 3 أوت 2016 و الذي جاء بحزمة جديدة و مغرية في ما يخص الحوافز و الضمانات الممنوحة للمستثمرين مما انعكس إيجابيا على حجم الصادرات، كما سجلت نسب تغير سالبة خلال السنوات الأخيرةبسبب أسعار البترول التي تعرف تذبذبات مستمرة خاصة خلال جائحة كورونا حيث عرفت انخفاضا كبيرا في أسعار النفط.

الشكل رقم: (36) نسبة تغير الصادرات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010-2019

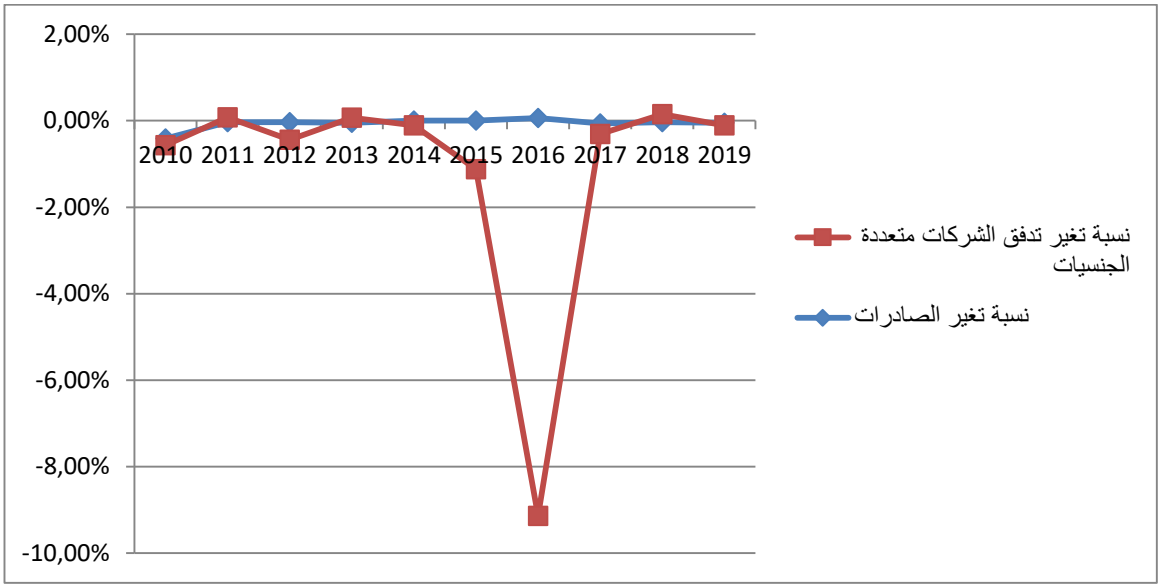

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم31.

نلاحظ من خلال المنحنى أن هناك علاقة غير واضحة بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات و حجم الصادرات في الجزائر، حيث أن الزيادة في استثمار الشركات المتعددة الجنسيات لم يخلق زيادة في حجم الصادرات و العكس صحيح، حيث تم تسجيل تدفقات سلبية لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات سنة 2011، 2013 و السبب يرجع للإجراءات الصارمة التي اتخذتها الجزائر في مجال الاستثمار و التي تعيق تدفق الشركات المتعددة الجنسيات، كذلك سنة 2014، 2015 بسبب تفاقم الأسباب التي عرقلت تشجيع جذب الشركات المتعددة ، أما بالنسبة لسنة 2018 التي عرفت تدفقات إيجابية بفضل الأحكام الجديدة المقترحة في إطار قانون المحروقات الجديد الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، و دخول الجزائر في مجال خدمة تركيب السيارات.

حيث يظهر الأثر الايجابي من خلال الزيادة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة صادرات الدولةلان أغلب الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر مرتكزة في قطاع المحروقات والذي يمثل في الغالب 97% من إجمالي صادرات الجزائر، أماالأثر السلبيبين تدفق الشركات متعددة الجنسيات ونمو الصادرات راجع إلى سيطرة المحروقات على الجزء الأكبر للصادرات الذي يرتبط أساسا بأسعار النفط في الأسواق العالمية، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الصادرات والعكس صحيح. و أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فهي دائما تبقى هامشية و محصورة بين نسبتي: 2% و 3% من إجمالي صادرات الجزائر، و هذا ما جعل الجزائر تعاني من تبعيتها إلى الخارج في مختلف أنواع السلع، و هذا ما جعل الواردات الجزائرية في ارتفاع مستمر.

يبين الجدول الموالي ارتباط تغير الواردات الجزائرية بتطور تدفق حجم الشركات المتعددة الجنسيات:

الجدول رقم: (32) تطور الواردات و استثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الواردات	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	50.64	0.03	2.30	-0.16
2011	59.39	0.17	2.57	0.11
2012	62.38	0.05	1.50	-0.41
2013	65.67	0.05	1.69	0.12
2014	71.26	0.08	1.50	-0.11
2015	63.29	-0.11	-0.2	-1.13
2016	60.20	-0.04	1.64	-9.2
2017	60.08	-0.001	1.23	-0.25
2018	60.09	0.0001	1.47	0.19
2019	54.26	-0.09	1.38	-0.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/20، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

من خلال الجدول السابق نلاحظ: انخفاض مستمر في اغلب السنوات من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث نلاحظ أن نسبة التغير سالبة في كل السنوات.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية عرفت كذلك تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ نسب تغير موجبة في كل السنوات باستثناء سنة 2015، 2016، 2017 وذلك بسبب انخفاض عائدات النفط

لانخفاض الأسعار في السوق الدولية، مما أدى إلى قيام الدولة بتخفيض الإنفاق أواخر سنة 2015. أما الزيادات فتعود لفشل الدولة في استقطاب الشركات الأجنبية المنتجة التي من شأنها إحلال الواردات الجزائرية.

الشكل رقم: (37) نسبة تغير الواردات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010-2019

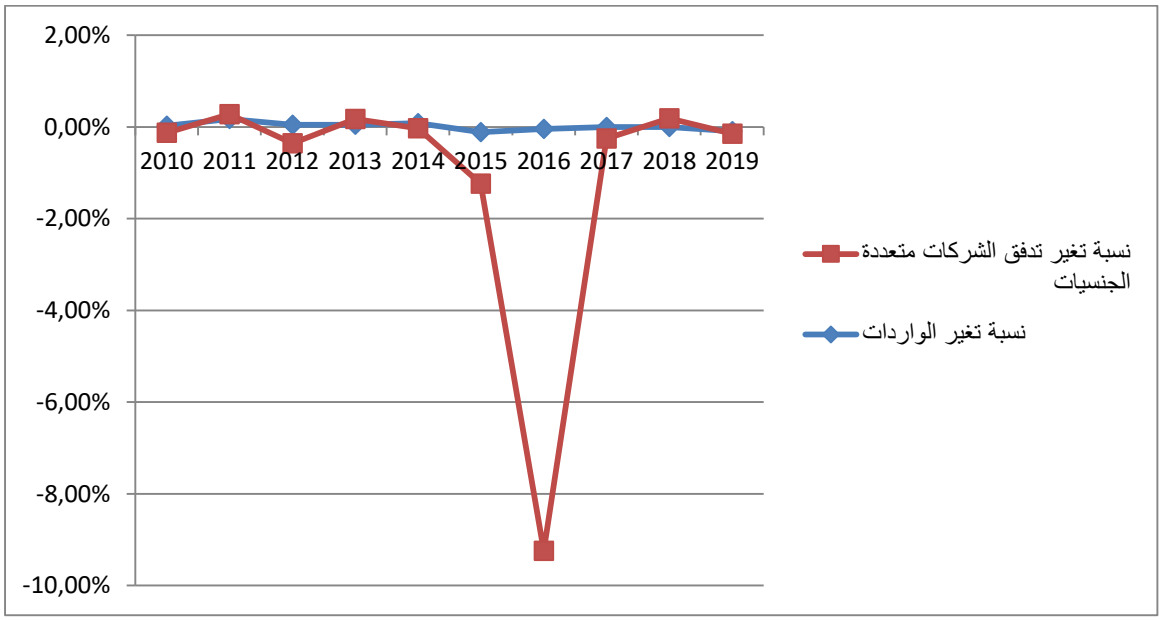

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد معطيات الجدول رقم32.

نلاحظ من المنحنى أنه لا توجد علاقة واضحة بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وحجم الواردات في الجزائر، حيث عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا طيلة فترة الدراسة ماعدا فترة الأزمة العالمية (جائحة كورونا) على عكس تدفق الشركات المتعددة الجنسيات الذي عرف مزيجا بين الارتفاع والانخفاض. حيث ان الأثر السلبي بين تدفق الشركات متعددة الجنسيات ونمو الواردات ما يدل على أن الجزائر فشلت في استقطاب الشركات الأجنبية المنتجة التي من شأنها إحلال الواردات الجزائرية، وذلك بسبب قانون الاستثمار الجزائري الذي يفرض على المستثمر الأجنبي مشاركة إحدى المؤسسات الوطنية في تنفيذ استثماراته، إلا أن المؤسسات الوطنية ليست في المستوى المطلوب في نظر المستثمرين الأجانب وهذا ما جعلهم يتجنبون الاستثمار في الجزائر.

إن تشجيع الجزائر لاستقطاب الشركات متعددة الجنسيات كان وراءه عدة أهداف تهدف الدولة لتحقيقها من بينها تحقيق فائض في ميزانها التجاري، حيث يبين الشكل الموالي تطور الميزان التجاري واستثمار الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم: (33) تطور الميزان التجاري واستثمار الشركات متعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	12.22	0.02	2.30	-0.16
2011	17.67	0.44	2.57	0.11
2012	12.09	-0.31	1.50	-0.41
2013	1.19	-0.9	1.69	0.12
2014	-9.26	-8.78	1.50	-0.11
2015	-27.04	1.92	-0.2	-1.13
2016	-26.20	-0.03	1.64	-9.2
2017	-22.07	-0.15	1.23	-0.25
2018	-16.91	-0.23	1.47	0.19
2019	-16.95	0.002	1.38	-0.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/20، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home

نلاحظ من خلال الجدول: انخفاض مستمر في اغلب السنوات من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث نلاحظ أن نسبة التغير سالبة في كل السنوات إلا سنة 2011، 2013 و2018 أين سجلت زيادة في تدفق الاستثمارات. حيث سجلت أقصى قيمة لها سنة 2011، وادني قيمة لها سنة 2015.

أما بالنسبة للميزان التجاري عرف انخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ نسب تغير سالبة في كل السنوات باستثناء سنة 2010، 2011، 2015، 2019 التي عرفت فائض في الميزان التجاري مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تؤدي إلى انخفاض في حجم الصادرات ومنه انخفاض الفائض في الميزان التجاري.

الشكل رقم: (38) نسبة تغير الميزان التجاري واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر خلال الفترة 2010-2019

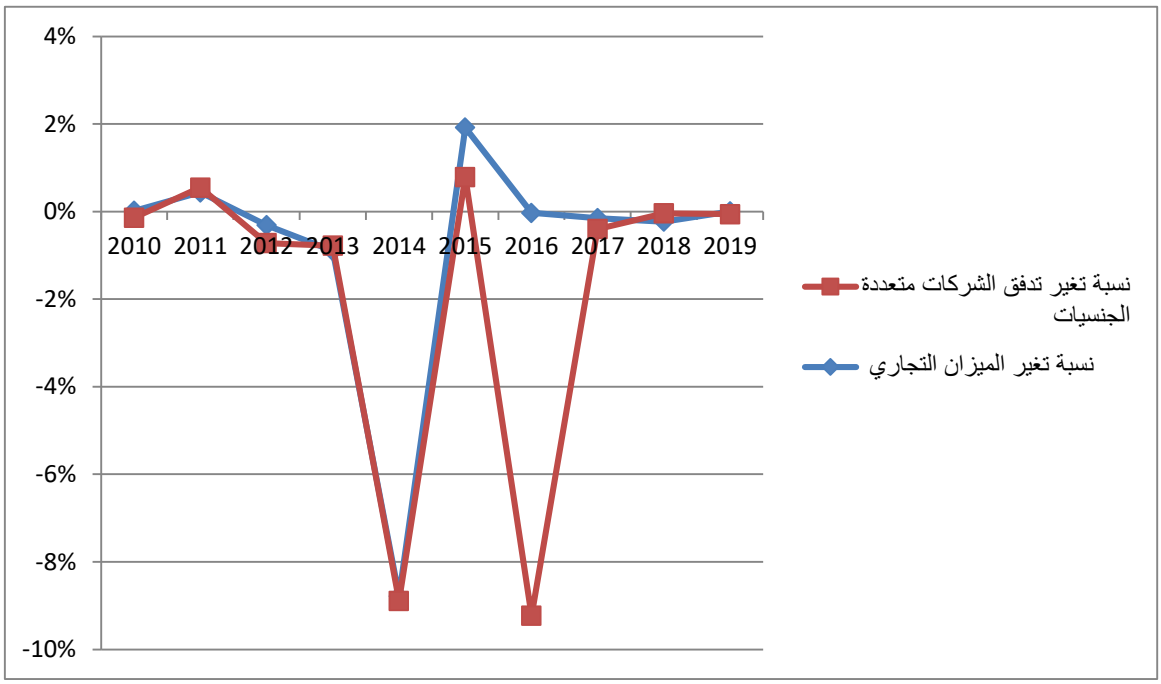

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم33.

نلاحظ من خلال المنحنى انه هناك علاقة غير واضحة بين الميزان التجاري وتدفق الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر حيث نلاحظ هناك تناوب في العلاقة الطردية والعكسية التي لا يمكن تفسيرها بالوقائع في الاقتصاد.

حيث يظهر الأثر الايجابي من خلال الزيادة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة في الصادرات ما خلق فائض في الميزان التجاري، إلا أن الزيادة في الاستثمارات كانت معظمها في قطاع المحروقات والخدمات في حين لم يخفض الواردات في المواد الاستهلاكية (مواد غذائية، الأجهزة الكهرو منزلية، الأجهزة الالكترونية، الملابس.....)حيث سرعان ما أصبح هذا الأثر سلبي وذلك بسبب اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في صادراتها، والذي يرتبط بدوره بقطاع النفط في الأسواق العالمية، حيث أن انخفاض أسعار النفط تؤدي مباشرة إلى تراجع الصادرات الجزائرية والعكس وبالتالي تراجع فائض الميزان التجاري، بينما الواردات في تزايد مستمر وذلك بسبب فشل السياسة التنموية للدولة وعدم قدرتها على جلب الاستثمارات في مختلف القطاعات الأخرى فاتجاه معظم هذه الشركات يكون نحو قطاع المحروقات.

الفرع الثالث: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية لجمهورية مصر العربية

يبين الجدول الموالي تطور الصادرات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم: (34) تطور الصادرات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019 الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الصادرات	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	48.83	0.09	6.39	-0.04
2011	47.05	-0.036	-0.27	-1.04
2012	48.60	0.03	2.80	-11.3
2013	44.80	-0.07	4.19	0.49
2014	47.17	0.05	4.61	0.10
2015	37.57	-0.20	6.93	0.38
2016	33.62	-0.10	8.11	0.17
2017	42.87	0.27	7.41	-0.08
2018	51.62	0.20	8.14	0.09
2019	53.52	0.036	9.01	0.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/22، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home

نلاحظ من خلال الجدول: انخفاض كبير للسنوات الأولى من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث نلاحظ نسبة تغير سالب سنوات 2010، 2011، 2012، أين سجلت ادني قيمة لها سنة 2012 وذلك تزامنا مع مخلفات أحداث ثورة 25 يناير 2011 التي أدت لعدم استقرار الوضع السياسي والأمني في مصر. كما نلاحظ نسب تغير موجبة باقي السنوات وذلك لاستقرار الأوضاع في مصر.

أما بالنسبة للصادرات المصرية عرفت مزيجا من الارتفاع والانخفاض طول فترة الدراسة حيث سجلت نسب تغير موجبة سنوات 2010، 2012، 2014، 2017، 2018، 2019، أما باقي السنوات سجلت نسب تغير سالبة، ويعود ذلك لاستعار النفط الغير مستقرة في الأسواق العالمية والأوضاع السياسة الغير مستقرة للدول العربية التي توجه إليها مصر صادراتها.

الشكل رقم: (39) نسبة تغير الصادرات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019

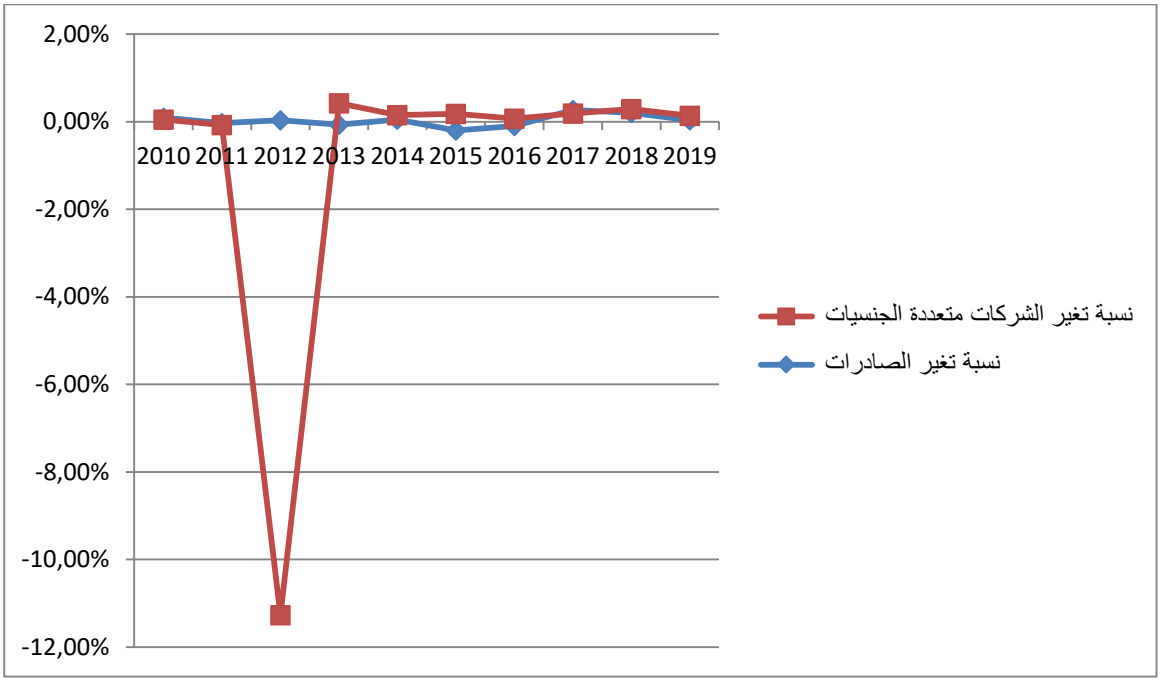

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم34.

نلاحظ من خلال المنحنى أن هناك علاقة غير واضحة بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وحجم الصادرات في جمهورية مصر العربية، حيث أن التغير الموجب في تدفق الشركات المتعددة الجنسيات لا يرافقه تغير موجب في حجم الصادرات والعكس، فقد تم تسجيل علاقة طردية سنة 2011، 2014، 2018، 2019 أما باقي السنوات فقد سجلت علاقة عكسية وهذا راجع للأوضاع السياسية الغير مستقرة خلال ثورة 25 يناير 2011. يظهر الأثر السلبي بين تدفق الشركات المتعددة الجنسيات ونمو الصادرات في جمهورية مصر العربية راجع لارتباط الصادرات المصرية بعدة عوامل سلبية منها انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث تمثل حصيلة الصادرات البترولية نحو 40.1 % من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية سنة 2015، كذلك عدم اليقين للأوضاع السياسية، وانخفاض الطلب من الأسواق العربية التي توجه إليها الصادرات مثل ليبيا، سوريا واليمن والتي تشهد أوضاع أمنية مستقرة، كما أن اغلب الشركات الأجنبية في مصر تقوم باستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وتوجيه الإنتاج لإشباع الطلب المحلي وبالتالي لا توجد إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير.

أما بالنسبة للصادرات الصناعية المصرية فهي ذات مستوى تصنيع متواضع لعدم توسع القدرات الصناعية وعدم قدرة الصادرات الصناعية المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية وهذا ما يعني فشل الدولة في استقطاب الشركات الأجنبية في القطاع الصناعي وذلك لوجود عدة معوقات:

- المعوقات الإجرائية والتنظيمية والإدارية والمتمثلة في ارتفاع تكلفة الأراضي الصناعية بالمناطق والتجمعات المتخصصة والتي تفتقر إلى الخدمات الداعمة للاستثمار.
- المعوقات المالية والمصرفية.
- المعوقات الإنتاجية والفنية المتمثلة في محدودية برامج ومراكز رفع كفاءة الإنتاج وعدم انتشار مفهوم التحديث والتطوير لوسائل الإنتاج.
- قصور دور البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار.

الجدول رقم: (35) تطور الواردات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال 2010-2019 الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الواردات	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	59.86	0.11	6.39	-0.04
2011	61.38	0.02	-0.27	-1.04
2012	68.80	0.12	2.80	-11.3
2013	65.33	-0.05	4.19	0.49
2014	74.00	0.13	4.61	0.10
2015	67.94	-0.08	6.93	0.38
2016	68.30	0.005	8.11	0.17
2017	70.22	0.02	7.41	-0.08
2018	76.33	0.08	8.14	0.09
2019	78.95	0.03	9.01	0.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/22، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

نلاحظ من خلال الجدول: انخفاض كبير للسنوات الأولى من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث نلاحظ نسبة تغير سالبة سنوات 2010،2011، 2012، أين سجلت ادني قيمة لها سنة 2012 وذلك تزامنا مع مخلفات أحداث ثورة 25 يناير 2011 التي أدت لعدم استقرار الوضع السياسي والأمني في مصر. كما نلاحظ نسب تغير موجبة باقي السنوات وذلك لاستقرار الأوضاع في مصر.

أما بالنسبة للواردات عرفت تزايدا طول فترة الدراسة حيث نلاحظ نسب تغير موجبة في كل السنوات باستثناء سنتي 2013 و2015، ويعود السبب الرئيسي لتراجع الواردات في تضاعف سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري فقد أحجم الكثير من المستوردين عن استيراد كميات كبيرة من السلع الأساسية والضرورية نظرا لارتفاع سعر الصرف وصعوبة الحصول على العملة الصعبة.

الشكل رقم: (40) نسبة تغير الواردات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019

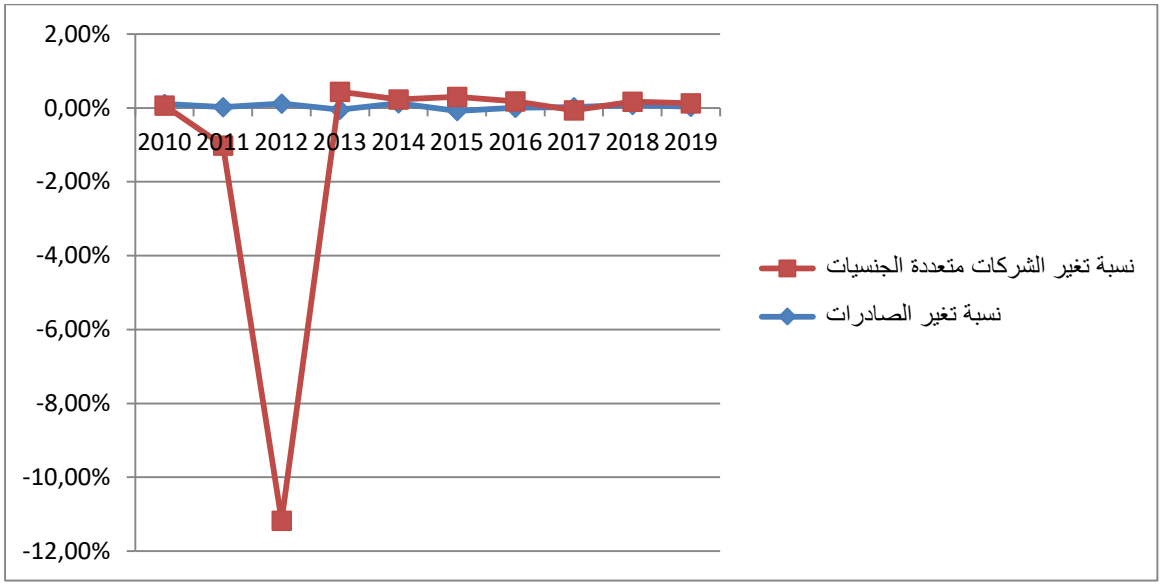

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم35.

نلاحظ من خلال المنحنى أن هناك علاقة غير واضحة بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات و حجم الواردات في جمهورية مصر العربية، أي أن الزيادة في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات لم تخلق مرة زيادة ومرة انخفاض في حجم الواردات، حيث تم تسجيل علاقة طردية سنة 2014، 2016، 2018، 2019، و يعود ذلك لعدة إصلاحات في السياسة التجارية المصرية، و التي تصب كلها في المزيد من الانفتاح التجاري، و تخفيض للرسوم الجمركية، كان أهمها دخول اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و اتفاق منطقة التجارة العربية الحرة حيز التنفيذ، كما وقعت مصر عدة اتفاقيات تجارية أخرى. في حين تم تسجيل علاقة عكسية بقية ال سنوات2011 2012 و2017.

من هنا يمكننا الاستنتاج انه لا يوجد أثر مهم لتدفق الشركات متعددة الجنسيات على حجم الواردات رغم الإصلاحات التي قامت بها جمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة فيما يخص السياسة التجارية.

الجدول رقم: (36) تطور الميزان التجاري واستثمار الشركات متعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010–2019الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	-4.50	0.34	6.39	-0.04
2011	-5.48	0.21	-0.27	-1.04
2012	-6.97	0.27	2.80	-11.3
2013	-3.53	-0.49	4.19	0.49
2014	-5.95	0.68	4.61	0.10
2015	-17.24	1.89	6.93	0.38
2016	-20.49	0.18	8.11	0.17
2017	-7.94	-0.61	7.41	-0.08
2018	-7.70	-0.03	8.14	0.09
2019	-10.22	0.32	9.01	0.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/22، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

من خلال الجدول نلاحظ: انخفاض كبير للسنوات الأولى من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث نلاحظ نسبة تغير سالبة سنوات 2010، 2011، 2012، أين سجلت ادني قيمة لها سنة 2012 وذلك تزامنا مع مخلفات أحداث ثورة 25 يناير 2011 التي أدت لعدم استقرار الوضع السياسي والأمني في مصر. كما نلاحظ نسب تغير موجبة باقي السنوات وذلك لاستقرار الأوضاع في مصر.

أما بالنسبة للميزان التجاري لمصر قد عرف عجزا مستمرا خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ نسب تغير سالبة سنة 2013، 2017، 2018 وذلك بسبب تزايد العجز في الميزان التجاري، أما السنوات الأخرى قد عرفت انخفاضا طفيفا في العجز لكن لم يتم تسجيل فائض في الميزان التجاري وهذا ما يدل على أن مصر مازالت تعاني من أزمة اقتصادية، وستظل كذلك طالما الصادرات لا تغطي الواردات بنسبة 100%.

الشكل رقم: (41) نسبة تغير الميزان التجاري واستثمار الشركات متعددة الجنسيات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019

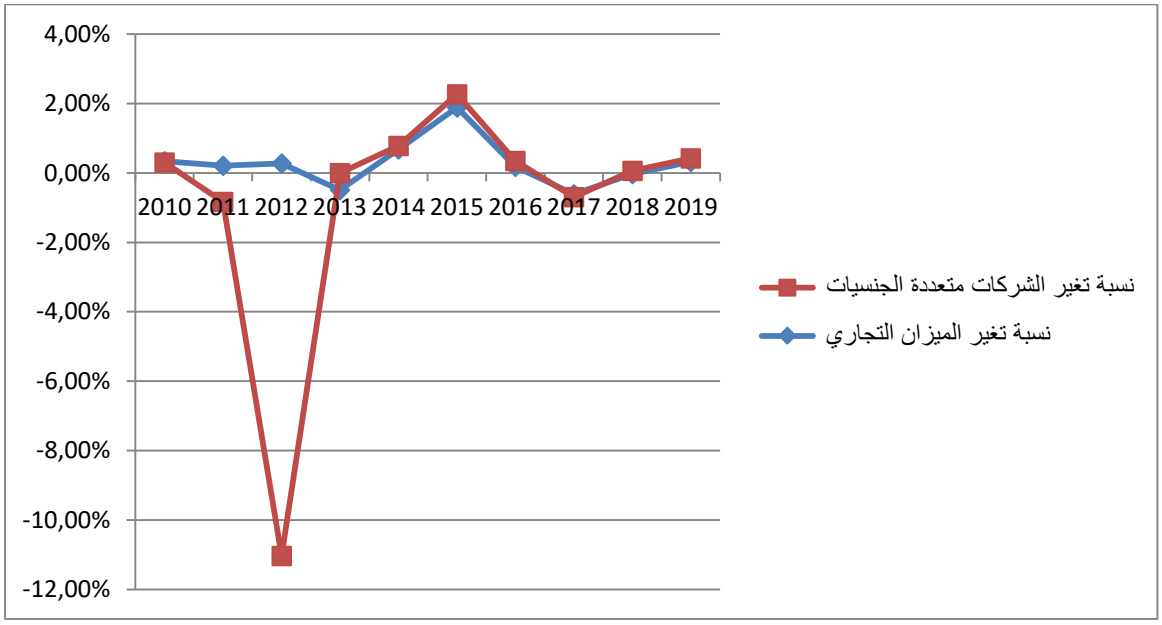

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم36.

نلاحظ من خلال المنحنى أن هناك علاقة غير واضحة بين بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات والميزان التجاري في جمهورية مصر العربية، أي أن الزيادة في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات لم تخلق فائض في الميزان التجاري كما أن الانخفاض في استثمار الشركات المتعددة الجنسيات ليست سبب عجز الميزان التجاري حيث أن العجز في الميزان التجاري المصري سببه الأساسي هيكلي يتمثل في انخفاض درجة مرونة الواردات من السلع الوسيطية والاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، في حين ارتفاع مرونة واردات السلع الاستهلاكية والكمالية، ويرجع ذلك إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تزايد المنافسة في الأسواق الدولية بعد تحرير التجارة العالمية، و افتقاد السلع المصدرة إلى المواصفات الفنية و البيئية، بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول المتقدمة.

لم يظهر الأثر الايجابي بين تدفق الشركات متعددة الجنسيات والميزان التجاري المصري حيث سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا وهذا مؤشر في غاية الخطورة يدل على أن مصر تعاني من أزمة اقتصادية وبذلك فان إجراءات تحرير التجارة الخارجية والسياسات التي اتبعتها مصر في هذه الفترة لم يكن لها أي تأثير على وضعية الميزان التجاري المصري.

المطلب الثاني: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على العمالة

عموما يكون للشركات المتعددة الجنسيات أثر ايجابي على الدول المضيفة وذلك فيما يخص رفع مستويات التوظيف وخفض معدلات البطالة إما بطريقة مباشرة وذلك عندما يكون استثمار الشركات هو استثمار في مشاريع اقتصادية، أو بطريقة غير مباشرة وتتمثل في ناتج العلاقات الاقتصادية بين الفروع الأجنبية والشركات المحلية، فمن خلال هذا المطلب سنحاول معرفة طبيعة أثر الشركات المتعددة الجنسيات على العمالة في الإمارات، الجزائر ومصر.

الفرع الأول: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على العمالة في الإمارات

تمثل العمالة الأجنبية جزءا كبيرا من الطاقة العمالية في الإمارات، تجذبهم فرص العمل والأنشطة الاقتصادية حيث تمثل السكان الأجانب 76% من مجموع السكان الكلي للإمارات كما ذكرنا سابقا. يبين الجدول الموالي نسبة التشغيل في الإمارات خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم: (37) تطور إجمالي نسبة التشغيل واستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019 الوحدة: مليار دولار

السنوات	نسبة التشغيل %	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	77	00	8.8	-0.2
2011	77	00	7.15	-0.18
2012	78	0.012	9.57	0.36
2013	78	00	9.76	0.001
2014	79	0.012	11.07	0.13
2015	79	00	8.55	-0,22
2016	79	00	9.60	0,12
2017	79	00	10.35	0.078
2018	77	-0.02	10.39	0.003
2019	77	00	17.87	0.71

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/23، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

نلاحظ من خلال الجدول: تزايد مستمر في اغلب السنوات من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث نلاحظ أن نسبة التغير موجبة في كل السنوات إلا سنة 2011 و2015 أين سجلت تناقص في تدفق الاستثمارات، إلا أن نسبة نمو الاستثمارات متباينة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2019، وسجلت سنة 2012 أيضا نسبة كبيرة في تدفق الشركات متعددة الجنسيات و يرجع ذلك للإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الإمارات العربية المتحدة في مجال إقامة مناطق حرة، و الدرجة العالية من الانفتاح و التحرر الاقتصادي و التجاري، و برامج الخصخصة، و إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية كذلك الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل ساعدت على ارتفاع تدفق الشركات متعددة الجنسيات.

أما بالنسبة لنسب التشغيل كانت ثابتة طول فترة الدراسة، حيث نلاحظ نسب تغير طفيفة موجبة سنتي 2012، 2014 أما سنة 2018 سجلت نسبة سالبة، وهذا ما يدل على عدم قدرة الشركات متعددة الجنسيات على امتصاص الفائض من البطالة وتوظيف نسبة كبيرة من العاطلين.

الشكل رقم: (42) نسبة تغير التشغيل واستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019

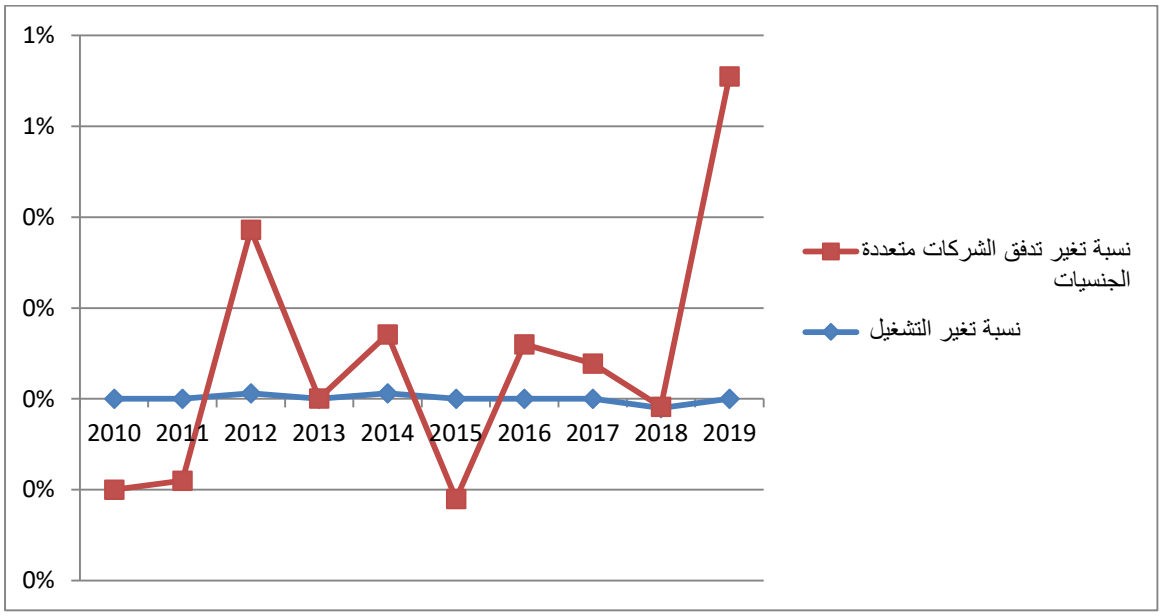

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم37.

نلاحظ من المنحنى تسجيل علاقة غير واضحة بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات ونسبة التشغيل في الإمارات، وهذا ما يدل على أن وجود الشركات متعددة الجنسيات لم يساهم في تقليل حدة البطالة، حيث تم تسجيل علاقة عكسية سنة 2018 نتيجة استخدام الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيا المعاصرة التي أدت إلى تفاقم البطالة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

حيث الأثر السلبي بين تدفق الشركات متعددة الجنسيات وحجم العمالة راجع إلىاستخدام الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيا المعاصرة ذات الكفاءة العالية التي وفرت الكثير من الوظائف الإدارية وذلك من اجل تقليل تكلفة العمالة، كذلك الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية مما جعل الشركات المتعددة الجنسيات غير قادرة على استيعاب جميع العاطلين وتوظيفهم.

الفرع الثاني: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على العمالة في الجزائر

يبين الجدول الموالي تطور إجمالي نسبة التشغيل واستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر:

الجدول رقم: (38) تطور إجمالي نسبة التشغيل واستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 الوحدة: مليار دولار

السنوات	نسبة التشغيل %	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	38	0.029	2.30	-0.16
2011	36	-0.05	2.57	0.11
2012	37	0.027	1.50	-0.41
2013	39	0.054	1.69	0.12
2014	37	-0.051	1.50	-0.11
2015	37	00	-0.2	-1.13
2016	38	0.027	1.64	-9.2
2017	38	00	1.23	-0.25
2018	37	-0.026	1.47	0.19
2019	37	00	1.38	-0.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/24، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: انخفاض مستمر في اغلب السنوات من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث نلاحظ أن نسبة التغير سالبة في كل السنوات باستثناء سنة 2011، 2013 و2018 أين سجلت زيادة في تدفق الاستثمارات. حيث سجلت أقصى قيمة لها سنة 2011، وادني قيمة لها سنة 2015.

أما بالنسبة لنسب التشغيل عرفت ثبوتا طول فترة الدراسة حيث سجلت نسب تغير سالبة سنوات 2011، 2014، 2018 أما باقي السنوات سجلت نسب تغير موجبة أو معدومة.

الشكل رقم: (43) نسبة تغير التشغيل واستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

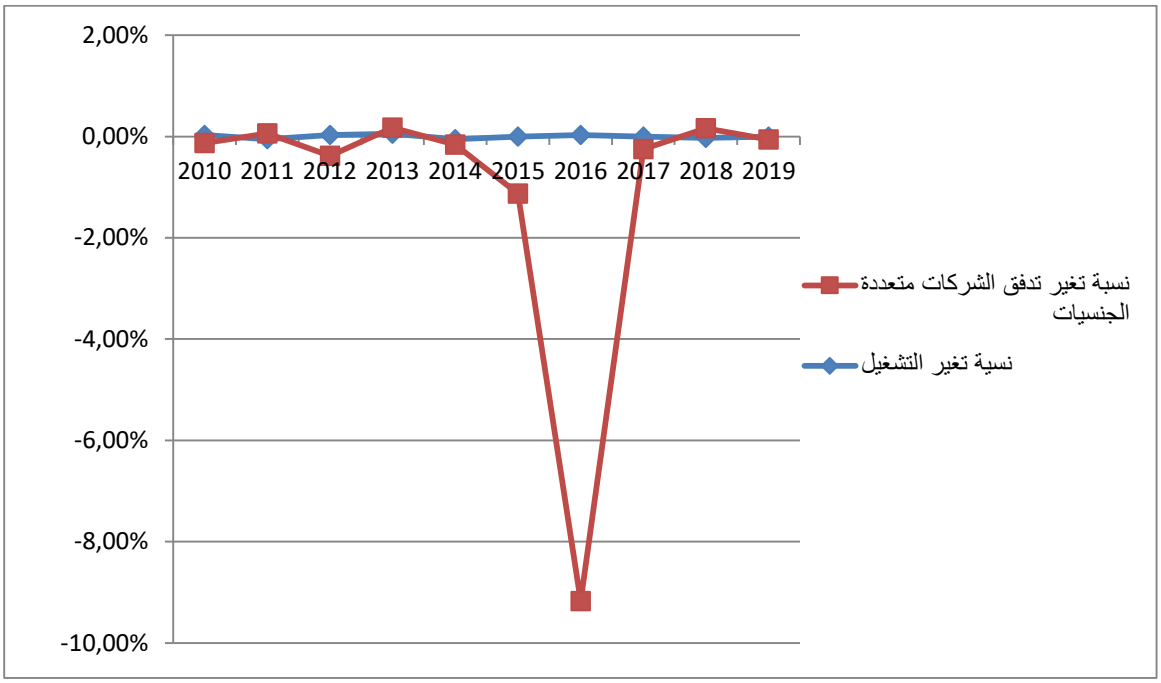

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم38.

نلاحظ من خلال المنحنى علاقة عكسية بين تدفقات استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات ونسبة التشغيل في الجزائر، حيث يظهر الأثر السلبي لتدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات على العمالة في الجزائر، مما يؤكد ضعف مساهمة الاستثمارات في زيادة مستوى التشغيل والقضاء على البطالة في سوق العمل الجزائري بسبب تمركز اغلبها في قطاع المحروقات وقطاع الخدمات وتهميش باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تمتلك قدرات وفرص استثمارية هائلة من شانها توفير مناصب عمل كبيرة، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها:

- غياب المناخ الاستثماري الذي يتميز وفقا للمؤشرات الدولية بغياب الحرية الاقتصادية في الكثير من المجالات.
- ضعف ركائز التنافسية في الاقتصاد الوطني والتي تصعب من إمكانية حدوث استثمارات ناجحة سواء محليا أو أجنبيا.
- الفساد الإداري والمالي الذي حد من حدوث أي آثار ايجابية لهذه الاستثمارات الأجنبية على سوق العمل الوطنية.

الفرع الثالث: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على العمالة في مصر

يعاني سوق العمل المصري من اختلالات عديدة أهمها الاختلال بين العرض والطلب سواء في العدد أو المهارات، والاختلال بين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية، فتسعى الحكومة المصرية إلى خفض البطالة وزيادة معدلات التشغيل والإنتاجية عن طريق سياسات تحفيز تدفق استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا ما سنقوم بتحليله من خلال الشكل الموالي:

الجدول رقم: (39) تطور إجمالي نسبة التشغيل واستثمار الشركات متعددة الجنسيات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010–2019 الوحدة: مليار دولار

السنوات	نسبة التشغيل %	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	45	0.02	6.39	-0.04
2011	43	-0.04	-0.27	-1.04
2012	42	-0.02	2.80	-11.3
2013	42	00	4.19	0.49
2014	42	00	4.61	0.10
2015	41	-0.02	6.93	0.38
2016	41	00	8.11	0.17
2017	40	-0.02	7.41	-0.08
2018	39	-0.025	8.14	0.09
2019	39	00	9.01	0.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، تم الاطلاع عليه 2022/05/25، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home

نلاحظ من خلال الجدول: انخفاض كبير للسنوات الأولى من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث نلاحظ نسبة تغير سالبة سنوات 2010، 2011، 2012، أين سجلت أدنى قيمة لها سنة 2012 وذلك تزامنا مع مخلفات أحداث ثورة 25 يناير 2011 التي أدت لعدم استقرار الوضع السياسي والأمني في مصر. كما نلاحظ نسب تغير موجبة باقي السنوات وذلك لاستقرار الأوضاع في مصر.

أما نسبة التشغيل في مصر تعرف انخفاضا طول فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة تغير موجبة سنة 2010 كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة، كما عرفت نسب تغير سالبة أو معدومة خلال السنوات المتبقية وهذا ما يدل على ارتفاع نسبة البطالة في الجمهورية المصرية خلال تلك الفترة.

الشكل رقم: (44) نسبة تغير التشغيل واستثمار الشركات متعددة الجنسيات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019

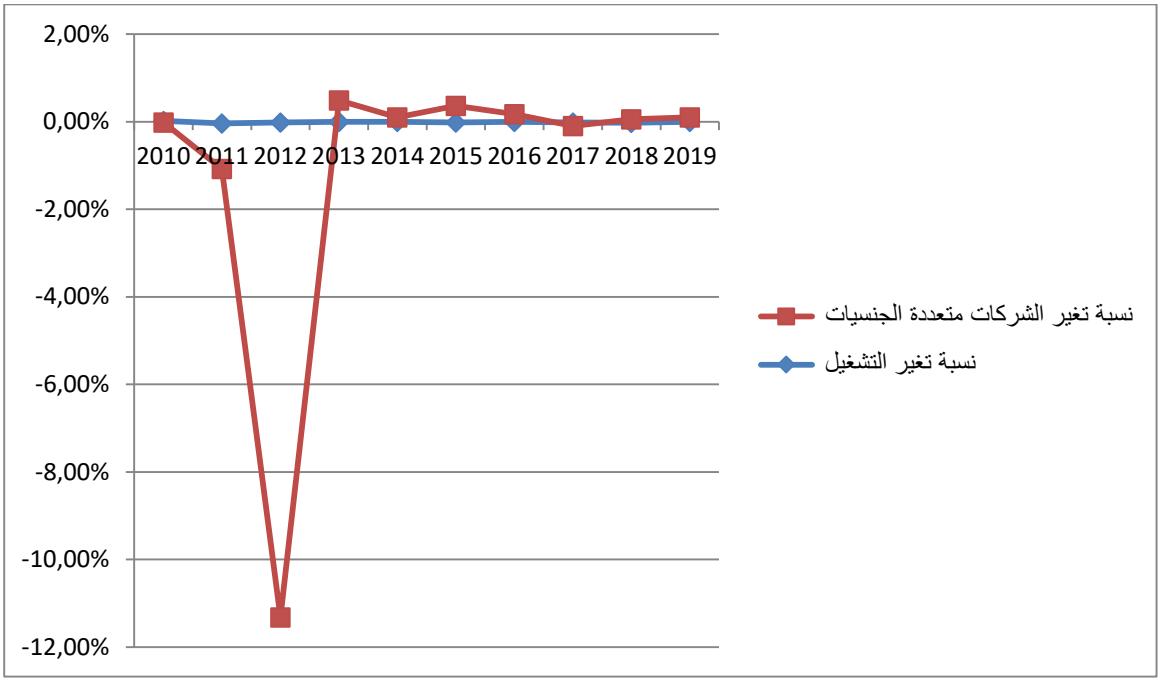

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم39.

نلاحظ من خلال المنحنى انه توجد علاقة عكسية في السنوات 2010، 2015 و2018 بين تدفقات استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات والعمالة المصرية حيث أن هذا الأثر السلبي راجع لان معظم المشروعات تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال و ليست كثيفة العمالة فلهذا لم تحقق الشركات متعددة الجنسيات هدف زيادة التشغيل و القضاء على البطالة في مصر، كما أن العديد من الشركات الأجنبية تصطحب العمالة الأجنبية بدلا من العمالة المحلية و ذلك لان اتفاقية الاستثمار (TRIMS) تمنع الدول المضيفة للاستثمار من فرض عمالة محلية على الشركات الأجنبية. في حين تم تسجيل علاقة طردية في معظم السنوات (2010، 2011،2012، 2013، 2014، 2016، 2017 و2018). من هذا التحليل يمكننا استنتاج ان الاستثمار تساهم في رفع نسب التشغيل في مصر.

المطلب الثالث: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات

تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في حركة الاستثمارات على الصعيد العالمي وانتقال رؤوس الأموال من بلد لأخر وذلك في إطار العولمة الاقتصادية، حيث أصبحت بعض البلدان المتقدمة رائدة في استيراد الاستثمارات وتصديرها في آن واحد، وبالتأكيد لا يمكن للدول النامية أن لا تتأثر بهذه المتغيرات الدولية باعتبارها جزء من قسمة العمل الدولية و لها مكانتها في الاقتصاد العالمي. سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمارات في بعض الدول النامية (الإمارات، الجزائر ومصر).

الفرع الأول: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات في الإمارات

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الوجهات الاستثمارية المفضلة عالميا وإقليميا، حيث تتميز بموقعها الفريد والاستراتيجي فتعتبر ملتقى قارات العالم مما يجعلها حلقة وصل بين قارات العالم، سواء مع الدول المنتجة أو المستهلكة وهذا ما يحفز على توجه الشركات المتعددة الجنسيات إليها مما جعلها محطة جذب للمستثمرين الأجانب وهذا ما سيتم تحليله من خلال الجدول المقابل:

الجدول رقم: (40) تدفق الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019.الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الاستثمارات	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	133.51	-0.05	8.8	-0.2
2011	95.91	-0.28	7.15	-0.18
2012	103.87	0.08	9.57	0.36
2013	189.15	0.82	9.76	0.001
2014	213.34	0.12	11.07	0.13
2015	212.56	-0.003	8.55	-0,22
2016	228.92	0.07	9.60	0,12
2017	246.16	0.08	10.35	0.078
2018	246.46	0.001	10.39	0.003
2019	268.05	0.1	17.87	0.71

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي، تم الاطلاع عليه 2022/05/25، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home

نلاحظ من خلال الجدول: عرف حجم الاستثمارات عرف تزايدا مستمرا حيث سجل نسب تغير موجبة طول فترة الدراسة باستثناء سنة 2010، 2011 و2015، وتعود هذه الزيادات للسياسة الناجحة التي انتهجتها الدولة في تطوير القطاعات المختلفة بهدف تشجيع الاستثمارات خلال تلك الفترة، أما نسب التغير السالبة سنة 2010 و2011 تزامنا مع الربيع الربيعي، أما سنة 2015 يرجع إلى انخفاض أسعار النفط باعتباره من أهم القطاعات التي يتم الاستثمار فيها.

الشكل رقم: (45) نسبة تغير تدفق الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019.

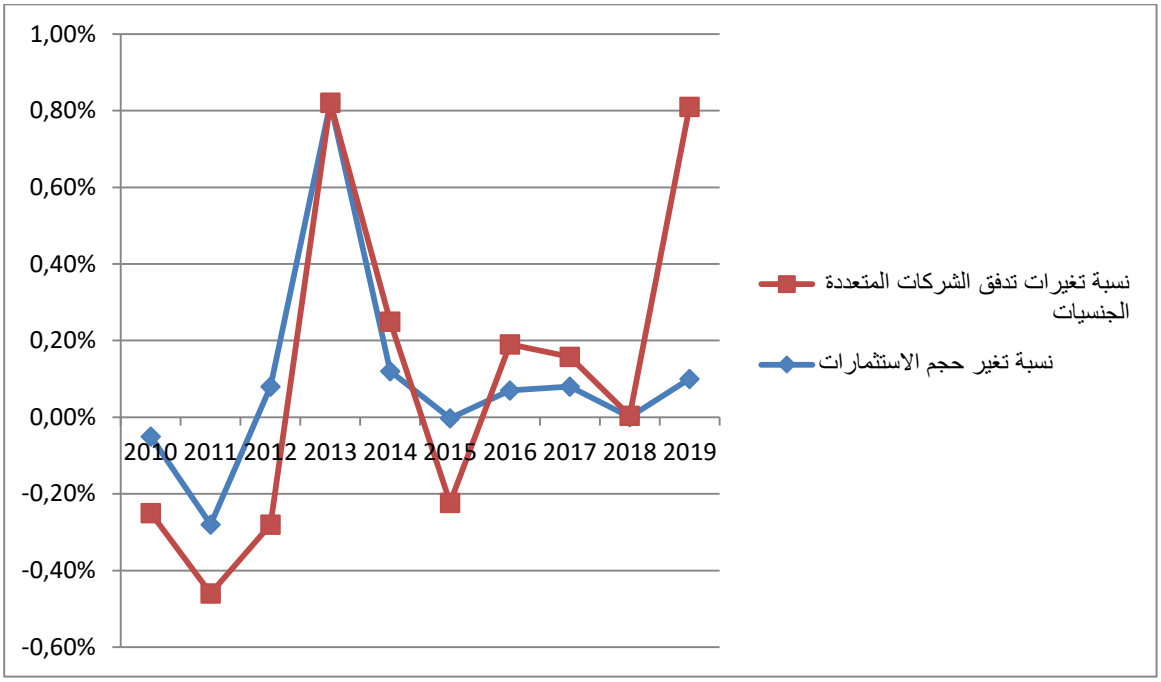

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم40.

نلاحظ من المنحنى أن هناك علاقة طردية بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وحجم الاستثمارات في الإمارات، حيث أن التغير الموجب في تدفق الشركات المتعددة الجنسيات رافقه تغير ايجابي في حجم الاستثمارات بمعنى الزيادة في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات خلق زيادة فيحجم الاستثمارات، و ذلك راجع التقدم الكبير الذي حققته الإمارات العربية المتحدة خلال هذه الفترة أدى و بشكل ملحوظ إلى زيادة تدفق الشركات المتعددة الجنسيات التي كان لها اثر ايجابي في زيادة حجم الاستثمارات، وجعلها الواجهة الأولى للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى أن المستثمر في الإمارات يستطيع الاستثمار في العديد من القطاعات، سواء كان قطاع العقارات أو الخدمات، قطاع الصناعات التحويلية، وأيضا المؤسسات المالية و غيرها.

الفرع الثاني: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات في الجزائر

يتأثر تدفق الشركات المتعددة الجنسيات بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تسود البلد المستقبل لمثل هذه الاستثمارات، وهذا ما يسمى بمناخ الاستثمار، حيث نحاول من خلال الشكل المقابل تحليل أثر تدفق الشركات المتعددة الجنسيات على حجم الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم: (41) تدفق الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الاستثمارات	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	60.77	0.1	2.30	-0.16
2011	65.99	0.08	2.57	0.11
2012	65.88	-0.001	1.50	-0.41
2013	73.38	0.11	1.69	0.12
2014	80.23	0.09	1.50	-0.11
2015	70.1	-0.12	-0.2	-1.13
2016	70.56	0.006	1.64	-9.2
2017	70.62	0.008	1.23	-0.25
2018	71.89	0.02	1.47	0.19
2019	67.58	-0.05	1.38	-0.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، تم الاطلاع عليه 2022/05/25، الموقع: https://www.ons.dz/.

نلاحظ من خلال الجدول ان حجم الاستثمارات عرف ارتفاعا طول فترة الدراسة، كما نلاحظ نسب تغير موجبة باستثناء سنة 2012 و السبب يرجع للإجراءات الصارمة التي اتخذتها الجزائر في هذا المجال، كذلك سنة 2015 و يعود التراجع نتيجة انخفاض أسعار النفط منتصف 2015 باعتبار قطاع المحروقات أكثر القطاعات الاستثمارية في الجزائر، وفي سنة 2019 بسبب الأزمة الصحية العالمية و إجراءات الغلق التي أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي، أما نسب التغير الموجبة تعود للأحكام الجديدة المقترحة في إطار قانون المحروقات الجديد الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، كما ساهم قطاع السيارات في الارتفاع و ذلك بسبب الدخول في خدمة تركيب السيارات.

الشكل رقم: (46) نسبة تغير تدفق الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

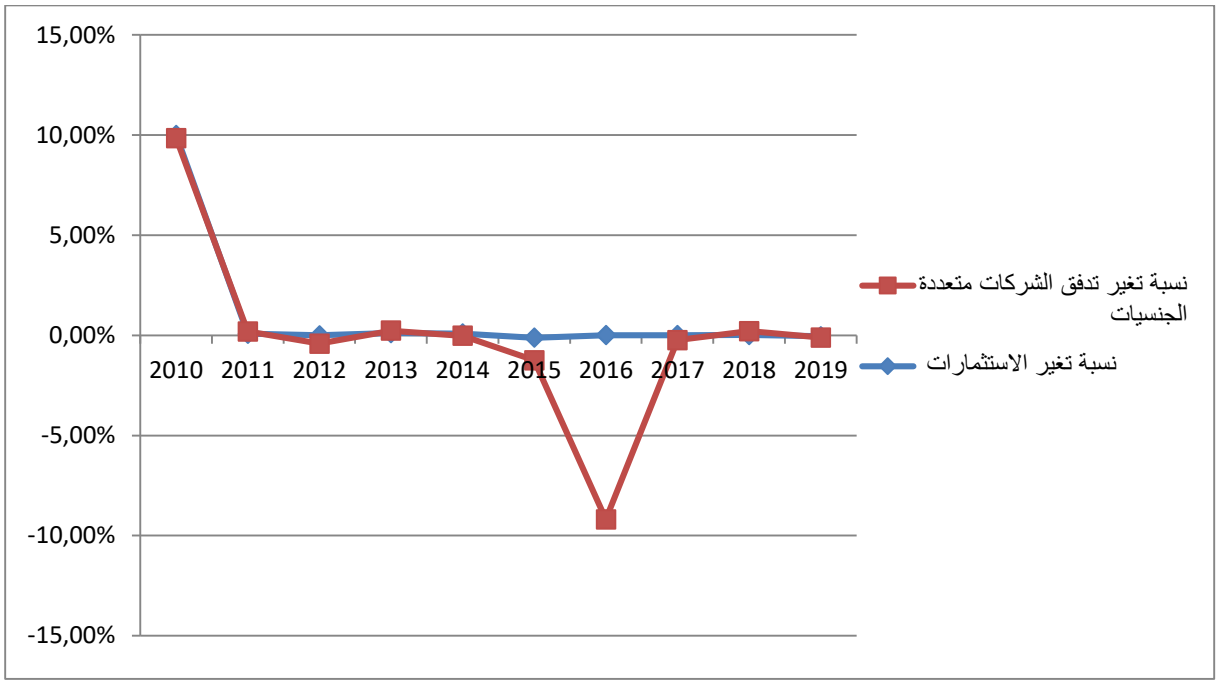

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد معطيات الجدول رقم41.

نلاحظ من المنحنى أن هناك علاقة طردية بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وحجم الاستثمارات في الجزائر، حيث أن التغير السالب في تدفق الشركات المتعددة الجنسيات رافقه تغير سلبي في حجم الاستثمارات بمعنى الانخفاض في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات خلق انخفاض في حجم الاستثمارات. وتم تسجيل علاقة عكسية سنة2010، 2014، 2016 و2017بسبب مخلفات أزمة انخفاض أسعار النفط التي انعكست سلبا على الاستثمارات في قطاع المحروقات بالجزائر. حيث يظهر الأثر الايجابي من خلال الزيادة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي، أما الأثر السلبي راجعللاستثمارات الأجنبية التي تتركز بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية والكفاءات والخبرات المختصة في هذا القطاع.

الفرع الثالث: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات في جمهورية مصر العربية

شهد الاقتصاد المصري ارتفاعا ملحوظا في تدفق الشركات المتعددة الجنسيات خلال السنوات الأخيرة وهذا يرجع إلى العديد من الإجراءات الإصلاحية التي تمت على مستوى الاقتصاد الكلي والتي ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار ولقد أدت هذه الإصلاحات خاصة في مجال تيسير إجراءات الاستثمار إلى زيادة تدفق الشركات المتعددة الجنسيات خلال تلك الفترة، حيث يمثل الجدول الموالي اثر تدفق الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم: (42) تدفق الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019 الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الاستثمارات	نسبة التغير %	حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات	نسبة التغير %
2010	90.67	-0.07	6.39	-0.04
2011	48.58	-0.46	-0.27	-1.04
2012	61.98	0.27	2.80	-11.3
2013	65.82	0.06	4.19	0.49
2014	74.69	0.13	4.61	0.10
2015	62.12	-0.16	6.93	0.38
2016	41.43	-0.33	8.11	0.17
2017	53.96	0.30	7.41	-0.08
2018	50.15	-0.07	8.14	0.09
2019	53.21	0.06	9.01	0.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي، تم الاطلاع عليه 2022/05/25، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home.

نلاحظ من الجدول انخفاض كبير للسنوات الأولى من فترة الدراسة لتدفق استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث نلاحظ نسبة تغير سالبة سنوات 2010، 2011، 2012، أين سجلت ادني قيمة لها سنة 2012 وذلك تزامنا مع مخلفات أحداث ثورة 25 يناير 2011 التي أدت لعدم استقرار الوضع السياسي والأمني في مصر. كما نلاحظ نسب تغير موجبة باقي السنوات وذلك لاستقرار الأوضاع في مصر.

أما بالنسبة لحجم الاستثمارات عرفت التناوب بين الارتفاع والانخفاض حيث نلاحظ نسب تغير موجبة طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2010، 2011، راجع للأوضاع السياسية الغير مستقرة التي أثرت على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى مصر، سنة 2015 ويعود الانخفاض للازمة النفطية العالمية، كذلك سنة 2018 بسبب تضاعف سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري وضعف الترويج الخارجي لجذب الاستثمارات. أما الزيادات في حجم الاستثمارات ترجع للقوانين المصرية التي تهدف لتحفيز المستثمرين مثلا قانون الاستثمار الجديد سنة 2017 ومجموعة القوانين المتعلقة بكافة القطاعات كقانون الثروة المعدنية، وقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد.

الشكل رقم: (47) نسبة تغير تدفق الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2019.

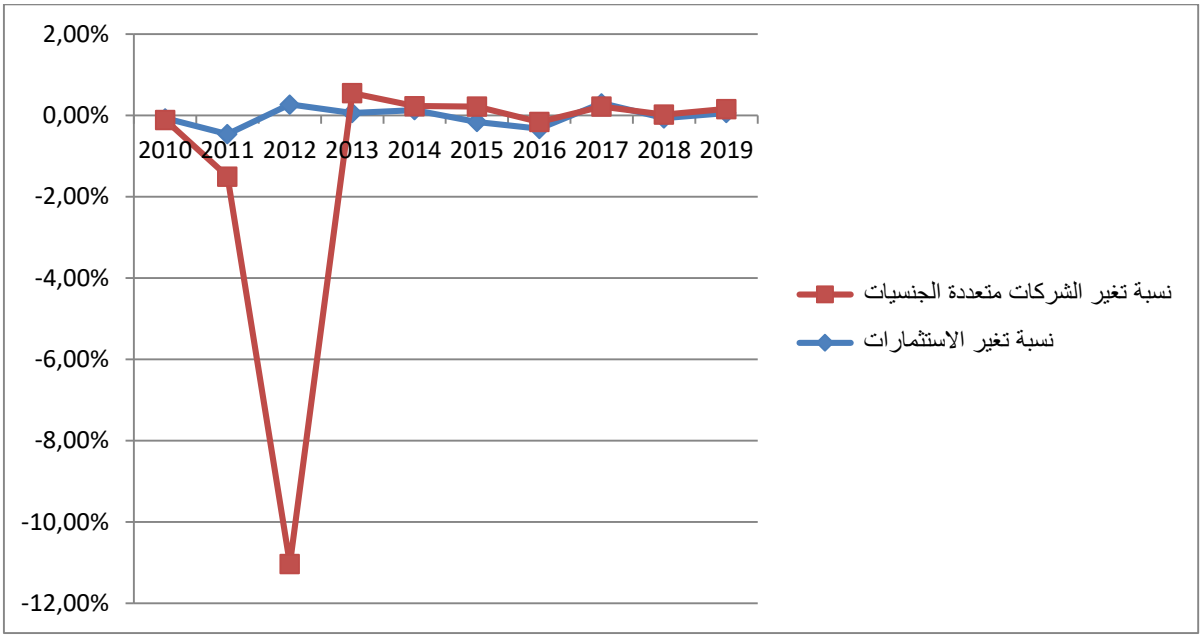

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم42.

نلاحظ من المنحنى أن هناك تناوب بين العلاقة الطردية والعكسية بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وحجم الاستثمارات في مصر. حيث يظهر الأثر الايجابي من خلال الزيادة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي في مصر، حيث تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك يعود للحوافز التي تقدمها للمستثمرين. يوجد ثلاث حوافز أساسية لجذب الاستثمار في مصر:

- الحافز الأول هو المستثمر الباحث عن أسواق، والذي يستهدف خدمة السوق المحلي للدولة المصرية بدلا من التصدير للدولة الأم إلى الدولة المصرية، والحافز في ذلك هو مدى تصاعد مستويات الاستهلاك في مصر مقارنة بمستويات الادخار.
- الحافز الثاني للمستثمرين في مصر هو الميزة النسبية من حيث الموارد الطبيعية الرخيصة التي لا تتوفر في دولة الشركة الأم، ويتمثل ذلك في الاستثمارات في قطاع البترول والقطاع الاستخراجي، يليهما القطاع المالي ثم القطاع الصناعي.
- الحافز الثالث للاستثمار في مصر هو ذلك الموجه لاقتناص الفعالية، حيث تهدف الشركات الأجنبية إلى زيادة فعاليتها الإنتاجية عن طريق تحويل جانب من خطوطها الإنتاجية إلى مصر وذلك لتوفر بديل أرخص لتكاليف الإنتاج، بما في ذلك مواد أرخص وعمالة رخيصة ومواد خام متوفرة بسهولة ومنتجات أساسية.

المطلب الرابع: مسح الدراسات السابقة ومساهمة البحث

شهدت السنوات السابقة بحثا نظريا واسعا حول أثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية، لكونه موضوع مثير للجدل للباحثين الاقتصاديين، وهنا سيتم استعراض موجز للدراسات السابقة المختلفة التي تناولت العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية.

الفرع الأول: الدراسات الوطنية

- توصلت دراسة الباحثة ريال زوينة، سنة 2011-2012 بعنوان (الشركات متعددة الجنسيات و أثارها الاقتصادية على البلدان النامية –دراسة حالة الجزائر 2000-2010)، من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري، حيث أكدت نتائج دراستها إلى وجود الأثر الايجابي بين الشركات متعددة الجنسيات و الاقتصاد الجزائري، حيث كان لها الأثر الحسن على بيئة الأعمال الجزائرية، إلا أنار تفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، وتنامي عائدات الجزائر ومنها احتياطاتها من العملات الصعبة، وتسديدها المسبق لمديونيتها الخارجية، اعتبر أهم عامل دفع باتجاه تحسين بيئة الأعمال الجزائرية.
- توصلت دراسة معنصر يعقوب، سنة 2018-2019 بعنوان (تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية –دراسة حالة الجزائر 2010-2018)، من خلال دراسة دراسة تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري، حيث أكدت نتائج دراسته أن الشركات البترولية متعددة الجنسيات لها مساهمات فعالة و عديدة في تطوير قطاع البترول الجزائري، عن طريق الدور الذي لعبته في تطوير مجالات الاستكشاف، والبحث والاستغلال، وهي تستند أهميتها من خلال الخبرات العالمية وتفعيلها لدور البحث والتطوير ولاحتكارها لتكنولوجيا عالية الأداء خاصة في مجال الحفر.
- توصلت دراسة الباحثة تاجر مريم، سنة 2019-2020 بعنوان (الشركات متعددة الجنسيات كوسيلة تأثير في النظام الاقتصادي العالمي)، حيث أكدت نتائج دراستها أن الشركات متعددة الجنسيات قد تشكل خطرا في الكثير من الأحيان على الدول النامية، بسبب تهديدها للصناعات المحلية، بل وأن ما تقوم به لا يعتبر في الكثير من الأحيان تنمية فعلية، إذ تنقل التكنولوجيا دون تمكين الدولة النامية من مفاتيحها وبناء المشروعات مع الإبقاء على تبعية الدولة النامية لها.
- الباحثة صياد شاهيناز، سنة 2012-2013 العنوان (الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي)، أظهرت نتائج دراستها الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي الذي يعد كمعبر للشركات المتعددة الجنسيات ودورة الهام في تعزيز النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1991-2008) بالرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي.
- توصلت دراسة الباحثة هند سعدي، سنة 2017/2016 العنوان (أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية –دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014)، حيث أكدت نتائج دراستها أنا لاستثمارات الأجنبية المباشرة مازالت تعاني من الانخفاض في حجم التدفقات منها، كما تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع النفط، أما باقي القطاعات فهي مهمشة وبالتالي ليس هناك تكامل بين القطاعات الرئيسية للناتج المحلي، فالاقتصاد يعرف بأنه اقتصاد ريعي.
- توصلت دراسة الباحثتين يوسفي نسرين وجعيجع زهيرة، سنة 2021/2020 العنوان (تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية –دراسة حالة الجزائر 2000-2019)، حيث أكدت نتائج دراستهما أن للشركات متعددة الجنسيات آثار سلبية في الدول النامية والتي تتمثل في عدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة وكذا المنافسة التي تخلفها هاته الشركات في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى تشويه نمط الاستهلاك.
- توصلت دراسة الباحث معاش فتحي، سنة 2016/2015 بعنوان (دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية –دراسة حالة تنمية أنشطة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة 2000-2013)، حيث أكدت نتائج دراسته أن الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم يخلف أثرا واضحا

على نمو اقتصادها ويفسر ذلك كون الاقتصاد الجزائري لا يزال ريعيا ويعتمد بالدرجة الأولى على عوائد قطاع المحروقات لتنمية مشاريعها الوطنية.

- توصلت دراسة الباحثتين وردة عطايلية وصفاء مزغيش، سنة 2019/2018 بعنوان (الشركات المتعددة الجنسيات)، حيث أكدت نتائج دراستهما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يرقى للمستوى التنموي المنشود الذي تطمح لها لسلطات الجزائرية كون تدفق هذا الاستثمار لا يزال ضعيف او يمكن أن يرجع ذلك لعدم رغبة أصحاب القرار في السلطة الجزائرية لخلق مناخ ووضع تحفيزات جدية، تضع بنية أساسية لتوطن هذه الاستثمارات.
- توصلت دراسة الباحث نوى وليد، سنة 2015/2014، بعنوان (دور الشركات متعددة الجنسيات في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر)، حيث أكدت نتائج دراسته أن الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر تعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية وسياسية واقتصادية ومالية، مما أدى إلى التقليل من تدفقاتها.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

- أظهرت دراسة الباحثة اميمة محمد درار محمد، سنة 2018 بعنوان (أثر الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدول النامية –مصر نموذجا–)، الأثر السلبي للشركات متعددة الجنسيات على تشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار.
- اظهر الباحث خالد عبد الحفيظ محمد احمد في دراسته سنة 2020 بعنوان (الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على خلق الأزمات الاقتصادية في الدول النامية)، الأثر الايجابي للشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية.
- توصل دراسة الباحث محمد خير جروان عبد الله، سنة 2016 بعنوان (أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة)، إلى الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الايجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة.
- أدلت أيضا دراسة جمال محمود عطية عبيد،سنة 2002،الفترة(1978-2000)، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، كذلك دراسة خالد هاشم إبراهيم محمد، الفترة (1989-2007) في السودان بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث توصلت إلى أن هناك تأثير ايجابى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد، وقد حققت علاقة تكاملية بينهم، أما على المستوى القطاعي فقد توصلت الدراسات لعدم وجود أثر ايجابي للاستثمار على القطاع الزراعي، بينما تحقق أثر ايجابي في قطاعي الخدمات والصناعة.

- توصلت دراسة الباحثة أحلام مرسي محمد السنطاوي، سنة 2021 بعنوان (العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2003/2002 إلى 2018/2017)، حيث أكدت نتائج الدراسة أن هناك أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر.
- توصلت دراسة الباحث معاوية احمد حسين، سنة 2014 بعنوان (الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، حيث أكدت نتائج دراسته أن هناك أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية وذلك لمساهمته في تنويع اقتصاديات المجلس وزيادة حجم التجارة البينية فيما بينها.

الفرع الثالث: الدراسة الحالية

أولا–نتائج دراستنا: من خلال ما سبق وجدنا أن:

- الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة اقتصادية معقدة، الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين باختلاف وجهات نظرهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها، وإن اختلافهم كان ناتج عن اختلاف الزوايا التي كانوا ينظرون إليها، إلا أنهم يتفقون على إن الشركات متعددة الجنسيات حركة لرؤوس الأموال الدولية.
- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات وسيلة لاختراق الأسواق الدولية وتدويل الإنتاج، وفرصة لنمو اقتصاديات الدول النامية المضيفة لها، وهو بذلك يسبب انعكاسات تكون ايجابية وسلبية في نفس الوقت.
- تتمثل أهمية الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق الكثير من الايجابيات من بينها تنويع مصادر الدخل، اكتساب التكنولوجيا والكفاءة الإدارية، وتحسين الأداء التصديري للبلد المضيف.
- إن الشركات متعددة الجنسيات تتحمل جزءا من أزمات الفقر والبطالة التي تعرفها الدول النامية المضيفة جراء نزعتها الاحتكارية وأفضلية المصالح الربحية والمادية في استراتيجياتها وأولوياتها على مصالح الشعوب النامية، ويرجع ذلك إلى استنزاف الثروات الطبيعية والمالية لهذه الشعوب.
- نتيجة لانخفاض تكاليف اليد العاملة بهذه البلدان النامية اتجهت الشركات متعددة الجنسيات إلى هاته البلدان بهدف الحصول على أرباح كبيرة، وكذا استغلال المواد الأولية بأسعار جد منخفضة، بالإضافة إلى المزايا الكثيرة التي توفرها هذه البلدان.
- إن التزايد المدهش لتدفقات الشركات متعددة الجنسيات إلى الإمارات العربية المتحدة خلال العشر سنوات الأخيرة راجع إلى الدور الكبير للاستثمار الذي يقوده القطاع الخاص، كذلك الدور الحكومي الداعم والمشجع للقطاع الخاص من خلال العديد من التحفيزات التي أطلقتها الحكومة الإماراتية بتوفيرها البيئة الاستثمارية الجاذبة والمقومات المادية والبشرية والتي تجعل منها نقطة جذب مدعومة بموقع جغرافي مميز وبنية تحتية لوجستية متقدمة.
- إن الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر لم تصل إلى الهدف المرجو منها، والمتمثل في زيادة صادرات خارج المحروقات وتوجه معظم الاستثمارات إلى قطاع المحروقات الذي حققت فيه الجزائر زيادة في صادراتها.
- اتجهت الحكومة المصرية خلال الفترة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية تهدف إلي جذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة، حيث شرعت العديد من القوانين والإجراءات التي تهيئ البيئة المناسبة لجذب الاستثمار، إلا أنها لم تقلل من عجز الميزان التجاري المصري لان اغلب الشركات الأجنبية في مصر تقوم باستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وتوجيه الإنتاج لإشباع الطلب المحلي وبالتالي لا توجد إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير.
- وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية لم يساهم في ارتفاع نسبة التشغيل، نتيجة استخدامها للتكنولوجيا المعاصرة.
- ضعف قيمة تدفقات الشركات متعددة الجنسيات خارج قطاع المحروقات ومن ثم استمرار المحروقات في لعب الدور الأول في استقطاب مثل هذه الشركات، الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمتها في التقليل من حدة البطالة.
- يظهر التوزيع القطاعي لتدفقات الشركات متعددة الجنسيات في الإمارات العربية المتحدة أنها تركزت على قطاع الصناعات التحويلية الذي عرف نموا كبيرا بلغ 7.5% عام 2020، كما حققت الأنشطة العقارية نموا قدره 5.7% سنة 2021، وحقق قطاع الخدمات الاجتماعية ونشاط الصحة عام 2021 نسبة تجاوزت 13.8%.

- يظهر التوزيع القطاعي لتدفقات الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر خارج المحروقات تركزت على ثمانية قطاعات هي بالترتيب: قطاع الصناعة بقيمة محققة قدرت ب 2050277 مليون دينار جزائري، قطاع الخدمات بقيمة 130980 مليون دينار جزائري، قطاع السياحة بقيمة 128234 مليون دينار جزائري، قطاع الاتصالات بقيمة 89441 مليون دينار جزائري، قطاع البناء بقيمة 82593 مليون دينار جزائري، قطاع النقل بقيمة 18966 مليون دينار جزائري، قطاع الصحة بقيمة 13572 مليون دينار جزائري، قطاع الزراعة بقيمة 5768 مليون دينار جزائري.
- يظهر التوزيع القطاعي لتدفقات الشركات متعددة الجنسيات في جمهورية مصر العربية أنها تركزت على عشر قطاعات هي بالترتيب: قطاع العقارات بقيمة 39240 مليون دولار، قطاع الفحم و الغاز الطبيعي بقيمة 36563 مليون دولار، قطاع المواد الكيميائية بقيمة 11687 مليون دولار، قطاع الفنادق والسياحة بقيمة 4851 مليون دولار، قطاع الطاقة المتجددة بقيمة 4393 مليون دولار، قطاع الغذاء بقيمة 2533 مليون دولار، قطاع الاتصالات بقيمة 2480 مليون دولار، قطاع البلاستيك بقيمة 1895 مليون دولار، قطاع الخدمات المالية بقيمة 1845 مليون دولار، قطاع التخزين بقيمة 1792 مليون دولار.
- التقدم الكبير الذي حققته الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019 أدى وبشكل ملحوظ إلى زيادة تدفق الشركات المتعددة الجنسيات التي كان لها اثر ايجابي في زيادة حجم الاستثمارات في العديد من القطاعات، سواء كان قطاع العقارات أو الخدمات، قطاع الصناعات التحويلية، وأيضا المؤسسات المالية وغيرها.
- إن الشركات البترولية متعددة الجنسيات لها مساهمات فعالة وعديدة في تطوير قطاع البترول الجزائري، عن طريق الدور الذي لعبته في تطوير مجالات الاستكشاف، والبحث والاستغلال، وهي تستند أهميتها من خلال الخبرات العالمية وتفعيلها لدور البحث والتطوير وبفضل احتكاره التكنولوجيا عالية الأداء خاصة في مجالات الحفر، وهو دور لعبته منذ حفر الآبار البترولية الأولى في منتصف خمسينيات القرن السابق.
- الزيادة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي في مصر، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك يعود للحوافز التي تقدمها للمستثمرين الأجانب.

ثانيا–نتائج الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سواء الوطنية أو الأجنبية، وذلك لتحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية رغم اختلاف الحدود المكانية و الزمانية و أدوات التحليل المستعملة، فاغلب هذه الدراسات توصلت إلى وجود آثار ايجابية للشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية.

ثالثا–مقارنة نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال مسح الدراسات السابقة تبين أن معظمها تشترك مع الدراسة الحالية في الموضوع المتناول الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، بحيث تشترك معظم الدراسات مع الدراسة الحالية، من حيث البيئة مع اختلاف الحيز الزماني لهذه الدراسات، أما بقية الدراسات فتتشابه مع هذا البحث من حيث الهدف، والتي تمحورت حول تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية.

- تأكد دراستنا على الرغم من الحداثة النسبية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، إلا أنها عرفت انتشارا عالميا كبيرا، وهذا ما أكدته جميع الدراسات السابقة.
- توصلنا لوجود زيادة في تدفق الشركات متعددة الجنسيات إلى الإمارات بفضل المناخ الاستثماري الجيد والذي ساهم في تنويع اقتصاديات الإمارات وهذا ما أكدته دراسة الباحث معاوية احمد حسين.

- توصلنا لوجود الأثر السلبي بين تدفق الشركات متعددة الجنسيات ونمو الصادرات في الجزائر وهذا راجع إلى سيطرة المحروقات على الجزء الأكبر للصادرات الذي يرتبط أساسا بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما أكدته معظم الدراسات السابقة كدراسة الباحثة هند سعدي والباحث معاش فتحي.
- إن الشركات البترولية متعددة الجنسيات لها مساهمات فعالة وعديدة في تطوير قطاع البترول الجزائري، هذا ما أكدته دراسة الباحث معنصر يعقوب.
- توصلنا إلى أن الزيادة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي في مصر، وهذا ما توصلت إليه دراسة الباحثة أحلام مرسي محمد السنطاوي.

وبالتالي يمكن القول ان دراستنا هذه اكدت نتائج الدراسات السابقة في هذا الموضوع، الاختلاف في دراستنا هو طريقة دراسة الموضوع والمؤشرات التي اعتمدنا عليها والعينة المختارة كانت أوسع واشمل على خلاف الدراسات السابقة التي ركزت علي دولة واحدة، ومنه يمكن القول ان دراستنا هذه تعتبر إضافة واثراء للدراسات السابقة في هذا المجال.

خلاصة الفصل

تسعى الدول النامية لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية فيها، ليس اختيارا منها بل وجوبا وحتمية من اجل مصلحتها للخروج إلى الدولية، وفتح استثمارات أجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية لاستغلال ثرواتها الهائلة من المواد الأولية، وذلك لتوسيع استثماراتها والوصول إلى العالمية.

ومما سبق ومن خلال الدراسة التحليلية لأثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد كل من الدول (الإمارات، الجزائر، مصر) توصلنا إلى أن فعلا هناك تدفق كبير للشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية بصفة عامة والدول محل الدراسة بصفة خاصة، وتبين أن هذه الشركات تنشط في عدة قطاعات إلا أن القطاع المستحوذ هو قطاع المحروقات. توصلنا من خلال هذه الدراسة الى الشركات متعددة الجنسيات آثار ايجابية على اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة وعلى اقتصاديات هذه الدول محل الدراسة بصفة خاصة، حيث ساهمت في دفع عجلة اقتصاد هذه الدول ونقل أسواقها وحركة رؤوس الأموال وتطوير الاستثمار فيها كما ساهمت في خفض معدلات البطالة ورفع من مستوى التوظيف، الا ان الأثر لم يكن عند المستوى المطلوب وهذا نظرا لطبيعة اقتصادات الدول محل الدراسة، والقطاعات التي استثمرت فيها هذه الشركات.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

لم تعد أهمية الشركات متعددة الجنسيات موضع شك أو نقاش، فقد تغيرت المفاهيم التي كانت تعرفها فيما مضى، حيث أصبحت اليوم أحد أهم الأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي للتوجه نحو الأسواق العالمية، وباتت تشكل قوة وسلطة مالية واقتصادية في الاقتصاد الدولي، تمكنها من التغلغل داخل العديد من الدول والتأثير فيها سواء على اقتصاداتها او سياستها على الدول المضيفة خصوصا الدول النامية وهذا ما دفعنا إلى دراسة ما مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد الدول النامية. وعليه ضمن الخاتمة سيتم استعراض لأهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات والأفاق.

اختبار الفرضيات:

تم من خلال مختلف فصول هذه الدراسة الوقوف على صحة كل الفرضيات التي انطلقنا منها في دراستنا هذه كما يلي:
توصلنا في دراستنا الى ان:

- الدول النامية الى للتنوع القطاعي وتعتمد بصفة كبيرة على الاستثمار في الصناعات الاستخراجية مما يدفعها إلى اللجوء إلى الاستيراد من اجل سد الحاجات الوطنية من السلع والخدمات الأخرى، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

- تعاني الدول النامية بصفة عامة والدول محل الدراسة بصفة خاصة من ضعف أداء معظم مؤشراتها الاقتصادية وخاصة بعد الازمة النفطية مثل الجزائر التي سجل ميزانها التجاري الجزائري سنة 2015 عجزا كبيرا بسبب الأزمة النفطية العالمية سنة 2015، كذلك انخفاض حجم الاستثمارات في جمهورية مصر العربية سنة 2011 بسبب أحداث يناير 2011، **هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

- إن حصة الدول النامية من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحصتها من الشركات متعددة الجنسيات تعتبر قليلة ولا مجال لمقارنتها بحصة الدول المتقدمة، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

- أن الشركاتالبترولية متعددةالجنسياتلهامساهماتفعالةوعديدةفيتطويرقطاعالنفط الذي يشكل اغلب صادرات الدول محل الدراسة، كما أن هاته الأخيرةفشلت في استقطاب الشركات الأجنبية المنتجة التي من شأنها إحلال الواردات، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.**

- انالاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية جعل الشركات المتعددة الجنسيات غير قادرة على استيعاب عدد كبير من العاطلين وتوظيفهم، كذلك استخدام الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيا المعاصرة ذات الكفاءة العالية التي وفرت الكثير من الوظائف الإدارية وذلك من اجل تقليل تكلفة العمالة جعل البطالة تتفاقم في مصر، **هذا ينفي صحة الفرضية الخامسة.**

– ساهمت الشركات المتعددة بشكل إيجابي على حجم الاستثمارات، الا انها ليست بالمستوى المنتظر حيث، انها ساهمت بنسب تقل عن 15٪ من حجم الاستثمارات الكلية في الدول محل الدراسة، **هذا يؤكد صحة الفرضية السادسة.**

– ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تطوير القطاعات الصناعية للدول محل الدراسة وبشكل رئيسي قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية السابعة.**

الاستنتاجات:

- تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية بصفة كبيرة على الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية.
- لم يرق تدفق الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى المستوى الذي يتماشى وطموحات صناع القرار، ولايزال الاستثمار خارج قطاع المحروقات مشروعا معطلا بالنظر إلى المؤهلات الاستثمارية للدول النامية.
- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحرك الحقيقي لتوجيه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة إلى الدول النامية، حيث أنها تساهم بنسبة معتبرة في الاستثمارات الكلية لهذه الدول.
- تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تطوير قطاع النفط في الدول النامية مما يؤثر ايجابيا على الصادرات.
- نتيجة انخفاض تكاليف اليد العاملة بهذه البلدان النامية اتجهت الشركات متعددة الجنسيات لهذه البلدان بهدف الحصول على أرباح كبيرة، وكذا استغلال المواد الأولية بأسعار جد منخفضة.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج السابقة تمكنا من استخلاص مجموعة التوصيات والاقتراحات التي تمكن من تجاوز المخاطر والتهديدات الناتجة عن المساوئ التي تترتب عن الآثار الاقتصادية لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات في ظل بيئة استثمارية يسيرها منطق العولمة وذلك كما يلي:

- إعادة النظر في العلاقات بين الدول النامية والشركات المتعددة الجنسيات بحيث تصبح العلاقة محصورة في مجال استيراد مالا يمكن إنتاجه فقط في تلك الدول من سلع استهلاكية.
- على حكومات الدول النامية وضع إستراتيجية من شأنها أن تشجع الشركات المحلية على تفعيل دور البحث والتطوير فيها بشكل ينمي فيها روح الإبداع والاختراع، فهذا السبيل وحده هو القادر على تخليصها من مشكلات التبعية والانفراد بتكنولوجيا وتقنيات إنتاج حديثة تكسبها قوة تنافسية في الأسواق الدولية وتكسبها قوة تفاوضية في إبرام العقود والاتفاقيات الدولية وهذا ما قامت به بعض البلدان الصناعية الحديثة التي تعتبر نموذج تقتدي به الدول النامية وعلى رأسها الصين.
- ينبغي إصلاح قطاع التعليم والتكوين حتى يوفر الكفاءات العلمية والمهنية اللازمة التي تبحث عنها الشركات متعددة الجنسيات وهذا يعتبر من أهم محددات نشاط هاته الشركات خارج دولتها الأم.
- المطلوب من حكومات الدول النامية هو ضرورة ضبط وتقييد وتوجيه أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، وقد أثبتت نجاح ذلك في دول جنوب شرق آسيا، فعلى الرغم من صعوبة ذلك ميدانيا باعتبار أن هذه الشركات عملاقة وقوية وذات نفوذ كبير قادرة على تغيير نظام اقتصادي بأكمله، إلا أن المطلوب هو التعامل بمرونة مع هذا الوضع، وذلك عن طريق تشجيع التعامل مع الشركات ذات الحجم المتوسط في إطار عقود الشراكة التي يجب أن تضبط في حدودها الدنيا،

وهدف ذلك هو خلق بيئة استثمارية تضمن احتكاك الشركات المحلية بها واكتساب الخبرة والدافع إلى توجيه استثماراتها نحو الأسواق الدولية وهوما سيسام في تنمية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة.

- تحرير نشاط الشركات متعددة الجنسيات من قبضة الدول المتقدمة كي لا تكون وسيلة نهب وضغط تمارس بها سيطرتها وتحكمها في اقتصاديات الدول المضيفة.

من خلال بحثنا حاولنا الوقوف على مختلف الجوانب الأساسية التي تفيد البحث، إلى انه في الحقيقة لم نستطع الإلمام بكل جوانبه نظرا للصعوبات الكثيرة التي واجهتنا من: تفرق المراجع وكثرة المفاهيم والتداخلات مع المواضيع الأخرى، وقلة الإحصائيات التي تعني بالموضوع وصعوبة الحصول عليها إلى إننا نرجو أن يشكل هذا البحث إضافة جديدة للبحوث السابقة في هذا الموضوع وانطلاقة للمواضيع المستقبلية في هذا المجال.

كل هذه التوصيات من شانها أن تكون آفاق مستقبلية تفيد الطالب الباحث في هذا الموضوع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. د.إبراهيم الأخرس، **دور الشركات عابرة القارات في الصين**، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2012.
2. د.سعود جايد مشكور العامري، **الادارة المالية الدولية**، الطبعة الاولى، جامعة مثنى، العراق، سنة 2020.
3. د.محمد خضر، **ادارة المنتج و العلامة التجارية**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، سنة 2020.
4. د.محمد خيتاوي، **الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، سوريا، سنة 2010.

المذكرات:

1. علاء الدين بن سمينة، **واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماستر في نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2014/2013.
2. بوخناف صورية و بورودي سلمى، **تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على العلاقات التجارية الدولية**، مذكرة ماستر في الاقتصاد الدولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، سنة 2018/2017.
3. بيوض محمد العيد، **اثر المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2017.
4. تاجر مريم، **الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة تأثير في النظام الاقتصادي العالمي**، مذكرة ماستر في قانون الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة 2020/2019.
5. جرفي زكريا، **اثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر**، اطروحة الدوكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2020/2019.
6. حجاب صليحة و امير صليحة، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مذكرة ماستر في ادارة الجماعات المحلية و سياسات عامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2015/2014.
7. ريال زوينة، **الشركات متعددة الجنسيات و اثارها الاقتصادية على البلدان النامية**، اطروحة دكتوراه في تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2012/2011.
8. زغبة طلال، **مناخ الإستثمار في الجزائر: واقع و أفاق**، رسالة ماجيستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة 2011/2007.

9. زودة عمار، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في الادارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2008/2007.

10. زوين سهيلة، **النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات**، مذكرة ماستر في قانون دولي خاص، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة 2018/2017.

11. سالم هويمل العامري و صالح احمد، **التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، المملكة الاردنية الهاشمية، سنة 2008.

12. سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2010/2009.

13. سعدي هند، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**، اطروحة دكتوراه في علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2017/2016.

14. عطايلية وردة و مزغيش صفاء، **الشركات المتعددة الجنسيات**، مذكرة ماستر في قانون الاعمال، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، سنة 2019/2018.

15. علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الاسلامية حالة الدول الاقل نموا**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2014/2013.

16. عيشاوي علي، **محددات الحركة الدولية لرؤوس الاموال في ظل الازمة المالية العالمية 2008**، اطروحة دكتوراه في اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2018/2017.

17. غواطي حمزة، **تاثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013/2012.

18. قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011/2010.

19. معاش فتحي، **دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2016/2015.

20. معنصر يعقوب، **تاثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماستر في اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2019/2018.

21. نفاح عبد المجيد، **الشركات متعددة الجنسيات و دورها في صناعة و اتخاذ قرارات السياسة الدولية**، مذكرة ماستر في دراسات استراتيجية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، سنة 2017/2016.

22. نوي وليد، **دور الشركات المتعددة الجنسيات في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر في التجارة الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2015/2014.

المجلات و المقالات:

1. ابراهيم محمد القعود، **الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار في ليبيا**، مجلة العلوم القانونية و الشرعية، العدد الثامن.
2. احلام مرسي محمد السنطاوي، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلى و اثرهما على النمو الاقتصادي في مصر**، المجلة العربية للادارة، جامعة المنوفية، العدد03، سبتمبر2021.
3. أحمد عبد العزيز وآخرون، **الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة الاقتصادية، العدد 85، سنة 2010.
4. الجوزي جميلة و دحماني سامية، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 06، سنة 2015.
5. بن مالك عمار و دهان محمد، **دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001–2014**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، العدد04، جوان 2017.
6. جعدي شريفة و اخرون، **أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، العدد 01، سنة 2014.
7. جلال عبد الحليم، **اتجاهات سوق العمل في الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية و إدارة الموارد البشرية، سطيف، العدد 02، ديسمبر 2017.
8. حسين علي يحي و الحملاوي فاطمة، **المحددات الاقتصادية و القانونية للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر**، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية، جامعة دمياط، العدد 01، يناير 2022.
9. حمصي احمد، مقال بعنوان **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الاقتصاد الدولي و المحلي**.
10. سعود وسيلة، **الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة – واقع وآفاق–**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 03، ديسمبر 2018.
11. شليحي الطاهر، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018 – 2020)**، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة1، العدد 01، جوان 2020.
12. عزت ملوك قناوي، **التجارة البينية بين مصر و مجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة 2007–2017**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، العدد07، يونيو 2019.
13. لمزري مفيدة، **الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث**، المجلة المتوسطية للقانون و الاقتصاد، ميلة، العدد 02، سنة 2020.
14. لمزري مفيدة و سالمي وردة، **الشركات متعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية**، مجلة ايليزا للبحوث الدراسية، العدد01، سنة 2020.
15. مجلة البيان، **الناتج المحلي يتخطى التوقعات الدولية وينمو 3.8% خلال 2021**، سنة 2022.

16. منصوري زين، **واقع و افاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا، جامعة الشلف، العدد 02.

17. هواري احلام و اخرون، **وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية**، مجلة دفاتر بوادكس، الجزائر، العدد 01، سنة 2019.

18. يحيات مليكة و دحماني فاطمة ، **محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال 1998-2012**، الجزائر تونس و المغرب، مجلة الاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للتطبيق و الاحصاء، العدد 21، سنة 2014.

التقارير و الدراسات:

1. اركان للدراسات و الابحاث و النشر، **التصدير في مصر**، سنة 2018.

2. الانكتاد، **تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية غير ساحلية للعام الثاني على التوالي**، 2014.

3. البنك الدولي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان النامية**، سنة 2013.

4. البنك الدولي، **من الازمة الى التحول المصري**، مرصد الاقتصاد المصري، سنة2020.

5. البنك المركزي المصري، **الاستثمار الاجنبي المباشر يحقق اقل مستوى في 5 سنوات**، سنة 2022.

6. التعاون العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في اطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، سنة 2007.

7. الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء المصري، **معدل البطالة السنوي**، سنة 2020.

8. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، سنة 2018.

9. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، **نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي**، سنة 2014.

10. المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، سنة 2020.

11. تقرير الاستثمار العالمي، **اشكال الانتاج الدولي و التنمية غير القائمة على المساهمة في راس المال**، سنة 2011.

12. تقرير الاستثمار العالمي، **الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية**، سنة 2007.

13. تقرير الاستثمار العالمي، **الانتاج الدولي بعد الجائحة**، سنة 2022.

14. تقرير الاستثمار العالمي، **الاستثمار و الاقتصاد الرقمي**، سنة 2017.

15. تقرير الاستثمار العالمي، **الشركات الغير وطنية و تدويل البحث و التطوير**، سنة 2005.

16. تقرير الاستثمار في الدول العربية، سنة 2015.

17. منظمة العمل الدولية، **تعزيز التغيير للمستقبل**، سنة 2019.

18. منظمة العمل الدولية، **لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم**، سنة 2015.

19.مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، **انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي**، سنة 2012.

20.مؤسسة RAND، **معوقات العمل التي تواجه النساء في جمهورية مصر العربية**، سنة 2020.

21.وزارة الاقتصاد –الامارات العربية المتحدة–، **التقرير الاقتصادي السنوي**، سنة 2019.

22.وكالة الانباء الجزائرية، **الوكالة الوطنية للاستثمار تسجل اكثر من 5000 مشروع استثماري خلال سنة2017**، سنة 2018.

المواقع الالكترونية:

1. https://arabic.euronews.com/2019/12/27/what-are-10-top-companies-by-market-value .
2. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/566433
3. https://www.politics-dz.com
4. https://www.albankaldawli.org/ar/home
5. http://criterion.blogspot.com/2006/04/blog-post_15.html
6. https://tijaratuna.com/
7. https://www.almrsal.com/post/1183687
8. https://blogs.worldbank.org/ar/voices/hlqt-altjart-almfqwdt-fy-msr
9. https://www.elwatannews.com/news/details/5947033
10. https://alkhaleejonline.net/
11. https://www.ons.dz
12. https://rawateb.org/egypt/labour-law/equality-at-work/the-informal-labor-sector
13. https://rawateb.org/egypt/labour-law/social-security/unemployment/unemployment-rights
14. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/finance-and-investment
15. https://andi.dz
16. https://ar.wikipedia.org
17. https://alwafd.news
18. https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/balance-of-trade

الفهـــــرس

الفهرس

شكر وعرفان .....

اهداء .....

اهداء .....

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات واقتصاد الدول النامية 6

تمهيد 7

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات 8

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات 8

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات 8

الفرع الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات 10

الفرع الثالث: أهداف الشركات متعددة الجنسيات 15

المطلب الثاني: التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات 16

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لظهور الشركات متعددة الجنسيات 16

الفرع الثاني: مراحل نمو وتطور الشركات المتعددة الجنسيات 17

الفرع الثالث: دوافع نشوء الشركات متعددة الجنسيات 19

المطلب الثالث: التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات 20

الفرع الأول: القواعد الوطنية 20

الفرع الثاني: القواعد الدولية 20

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وهيكلها التنظيمي 22

المطلب الأول: نظريات الشركات المتعددة الجنسيات 22

الفرع الأول: نظرية عدم تكامل السوق 22

الفرع الثاني: نظرية السياسات العامة 22

الفرع الثالث: نظرية دورة المنتج 22

الفرع الرابع: نظرية الحماية 25

المطلب الثاني: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات: 25

الفرع الأول: الاستراتيجيات وفق **doz** 25

الفرع الثاني: الاستراتيجيات وفق **perter** 26

الفرع الثالث: إستراتيجية فروع الشركات المتعددة الجنسيات.....27
المطلب الثالث: الهياكل التنظيمية في الشركات متعددة الجنسيات 28
الفرع الأول: ربط الفروع بالإدارة العامة.....28
الفرع الثاني: التقسيم الدولي.....29
الفرع الثالث: أنواع هياكل التنظيم في مجموعة الشركات المتعددة الجنسيات 30
المبحث الثالث: واقع اقتصاديات الدول النامية 34
المطلب الأول: الخصائص المشتركة للدول النامية.....34
الفرع الأول: الخصائص الاقتصادية.....34
الفرع الثاني: الخصائص الاجتماعية 35
الفرع الثالث: الخصائص السياسية والإدارية 36
المطلب الثاني: واقع بعض المؤشرات الاقتصادية في الدول النامية.....36
الفرع الأول: واقع التجارة الدولية في الدول النامية 36
الفرع الثاني: واقع العمالة في الدول النامية 38
الفرع الثالث: واقع الاستثمارات في الدول النامية.....39
المطلب الثالث: أهم القطاعات المستثمرة في الدول النامية.....41
الفرع الأول: قطاع الزراعة 41
الفرع الثاني: قطاع الصناعة 41
الفرع الثالث: قطاع الخدمات 42
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة 43
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية الايجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة.....43
الفرع الأول: الأثر الايجابي على التنمية.....43
الفرع الثاني: الأثر الايجابي على الأداء التصديري 45
الفرع الثالث: الأثر الايجابي على العمالة 48
الفرع الرابع: الأثر الايجابي على نقل التكنولوجيا والكفاءة الإدارية 49
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية.....52
الفرع الأول: الأثر السلبي على نقل التكنولوجيا 52
الفرع الثاني: الأثر السلبي على ميزان المدفوعات.....55
الفرع الثالث: الأثر السلبي على العمالة والمهارات الفنية 56

الفرع الرابع: ارتفاع معدلات التضخم.....57
خلاصة الفصل 59
الفصل الثاني: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية 60
تمهيد.....61
المبحث الأول: واقع المؤشرات الاقتصادية للدول (الإمارات، الجزائر، مصر).....62
المطلب الأول: واقع التجارة الدولية 62
الفرع الأول: واقع التجارة الدولية في الإمارات 62
الفرع الثاني: واقع التجارة الدولية في الجزائر 66
الفرع الثالث: واقع التجارة الدولية في مصر 71
المطلب الثاني: واقع العمالة 73
الفرع الأول: واقع العمالة في الإمارات.....73
الفرع الثاني: واقع العمالة في الجزائر.....75
الفرع الثالث: واقع العمالة في مصر.....79
المطلب الثالث: واقع الاستثمارات 83
الفرع الأول: واقع الاستثمارات في الإمارات 83
الفرع الثاني: واقع الاستثمارات في الجزائر 88
الفرع الثالث: واقع الاستثمارات في مصر 92
المبحث الثاني:واقع الشركات متعددة الجنسيات في الدول محل الدراسة 96
المطلب الاول : نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات من الحجم الكلي للاستثمارات 96
الفرع الاول: نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات من الحجم الكلي للاستثمارات الاماراتية 96
الفرع الثاني: نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات من الحجم الكلي للاستثمارات الجزائرية.....96
الفرع الثالث: نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات من الحجم الكلي للاستثمارات المصرية.....97
المطلب الثاني:التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات في الدول محل الدراسة.....97
الفرع الاول: التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات في الامارات.....97
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.....98
الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات في مصر 99
المطلب الثالث: اهم الشركات المستثمرة في الدول محل الدراسة.....100
الفرع الاول:اهم الشركات المستثمرة في الامارات 100

الفرع الثاني: اهم الشركات المستثمرة في الجزائر 101
الفرع الثالث: اهم الشركات المستثمرة في مصر 101
المبحث الثالث: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على بعض المؤشرات الاقتصادية للدول (الإمارات، الجزائر، مصر) في الفترة 2010–2019: 103
المطلب الأول: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية 103
الفرع الأول: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية للإمارات 103
الفرع الثاني: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية للجزائر 108
الفرع الثالث: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية لجمهورية مصر العربية 115
المطلب الثاني: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على العمالة 120
الفرع الأول: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على العمالة في الإمارات 121
الفرع الثاني: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على العمالة في الجزائر 123
الفرع الثالث: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على العمالة في مصر 124
المطلب الثالث: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات 126
الفرع الأول: تحليل اثر الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات في الإمارات 127
الفرع الثاني: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات في الجزائر 128
الفرع الثالث: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات في جمهورية مصر العربية 130
المطلب الرابع: مسح الدراسات السابقة ومساهمة البحث 132
الفرع الأول: الدراسات الوطنية 133
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية 134
الفرع الثالث: الدراسة الحالية 135
خلاصة الفصل 138
الخاتمة 140
قائمة المراجع: 144